الثورة الأمريكية

دوافعها ومغزاها

تأليف

دان ليسي

ترجمة

سامي ناشد

الجزء الثاني

الناشر
مؤسسة سجل العرب
٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة
تليفون ٤٩٩٩٩ ٥٢٣٠٩
١٩٦٦

Translated from the English. THE MEANING OF THE AMERICAN REVOLUTION by Dan Lacy by arrangement with the New American Library of World Literature, Inc., New York.

محتويات الكتاب

الجزء الثانى

الفصل الثامن

حرب الاستقلال

وفى الوقت الذى كان فيه المؤتمر فى « فيلادلفيا » ينهى مناقشاته حول إعلان الاستقلال ، كانت السفينة الحربية للأميرال اللورد « هاو » والمراكب البحرية الأخرى تحمل القوات العسكرية لأخيه الجنرال « هاو » وتبحر فى اتجاه ميناء « نيويورك » لكى تبدأ أول المعارك الجدية فى حرب الاستقلال . لم تكن هذه بالحرب التى يحارب فيها الأمريكان للتغلب على السلطة البريطانية المتشبثة بمواقعها القديمة ، إذ أن تلك السلطة كانت قد زالت من تلقاء نفسها . وباستثناء عدد من المواقع البعيدة على الحدود والواقعة فى الغرب المنعزل ، لم يكن هناك أثر للقوات البريطانية فوق الأراضى الأمريكية وما من إشارة إلى وجود النفوذ البريطانى .

كانت الحرب بالأحرى حرباً يخوضها البريطانيون من قواعد نائية ليعيدوا غزو الأراضى الأمريكية بعد أن طردوا من تلك الأراضى ليفتحوا من جديد أمة مستقلة .

لقد اعتدنا أن نصور الثورة على صورة « داوود » الأمريكى أمام « جوليات » البريطانى ، أى أن المجموعات الصغيرة من الجنود غير المدربين ، الناقصى التسلح ، الممزقى الثياب ، الجياع ، تقف وجهاً لوجه أمام القوة الجبارة الواثقة لأعظم إمبراطورية فى العالم ، كما افترضنا دائماً أن ثمة معجزة من معجزات القوة والشجاعة يدعمها سلطان القدر الخفى هى التى أحرزت النصر على جيوش إنجلترا . ولكن الواقع

كان مختلفاً عن ذلك إذ أن الظروف الشاذة التي جرت فيها الحرب كانت عكس هذا تماماً إذ أن المشكلات العسكرية التي أثارها الموقف في وجه إنجلترا كانت في صميمها مشكلات لا حل لها .

لم تكن المشكلة هزيمة جيش أو الاستيلاء على قلعة أو مدينة ، بل إعادة المستعمرات إلى ما كانت عليه من الخضوع لسلطة التاج . لقد كان النجاح متوقعاً فقط في حالة افتراض أن أغلبية المستعمرات في الواقع مخلصة للتاج ، أو على الأقل غير متحمسة للاستقلال ، ومن ثم تكون مستعدة لقبول عودة النفوذ البريطاني لو أمكن فقط القضاء على القوة العسكرية النظامية للعناصر المتمردة . وكانت الخطط البريطانية تقوم على أساس هذا الافتراض وحده ، أي على أساس ألا ضرورة هناك لغزو المستعمرات كلها أو احتلالها احتلالاً كاملاً ، بل يكفي القضاء على الوحدات العسكرية التي استخدمها الراديكاليون — أو على الأقل هذا ما اعتقده الإنجليز — في تخويف الأغلبية المناصرة لهم وشل حركتهم . كم من المعارك خاضها الإنجليز بعد أن أعدوا لها العدة متوقعين أن يهب أنصارهم والموالون لهم متجمعين حول العلم البريطاني بمجرد أن تنعقد له ألوية النصر ؟ مثل هذه التوقعات لم تكن كلها بغير مبرر معقول إذ كان يوجد حقاً عديد من الأمريكان الذين ظلوا على ولائهم الشديد للتاج ، وبخاصة بين الطبقات الغنية من سكان المستعمرات الوسطى . وكما كان الحال في الحروب الكثيرة للقرن الثامن عشر ، كانت ثمة مجموعات أكبر من الناس الذين انكبوا على فلاحة أرضهم أو العناية بشئون تجارتهم دون أن يظهروا أي اهتمام بالحرب الدائرة بينهم بل من الجائز أنهم كانوا يجهلون كل شيء عنها .

والواقع أن عدداً كبيراً من المشايعين لإنجلترا سجلوا أسماءهم كجنود في خدمة الملك وأخذوا يحاربون في شجاعة وإخلاص . على أن القوات البريطانية لم تحظ كما أملت في أي مكان بالأعداد الكبيرة من المشايعين الذين قبلوا أن ينضموا لها

عن طيب خاطر ، كما لم يتمكن أتباع حزب « التورى » المحافظ من أن يشكلوا حكومة مناوئة للثورة أو أن يقيموا مجتمعاً خاصاً بهم إلا فى حماية الحراب البريطانية. هذا الفشل من ناحية المتشيعين لبريطانيا وما اقترن به من عجز تام عن إنشاء قوات عسكرية تهب لمناصرة الإنجليز أخذ يتزايد بعد كل معركة حتى أصبح فى النهاية من العوامل المهمة التى تسببت فى التعجيل بهزيمة الإنجليز . لقد وضح أخيراً للإنجليز أنه لو قدر للمستعمرات أن تعود مرة أخرى إلى حكم التاج البريطانى ، فلا مناص من أن يتم ذلك عن طريق الأسطول البريطانى والقوات البريطانية .

على أن عملاً كهذا كان على درجة كبيرة من الضخامة والخطورة حقاً وبخاصة عندما نذكر أن الإنجليز لم يتمكنوا أثناء حرب السنين السبع من هزيمة عدد من الفرنسيين لا يزيد كثيراً على الخمسين ألفاً كانوا يسكنون عدداً من المستعمرات الصغيرة المتناثرة على طول نهر « سانت لورانس » ، إلا بعد أن تعرضت مواردهم المالية للإنهاك الشديد بالرغم من المعونات العديدة التى قدمتها فى تلك الحرب أعداد متزايدة من المستوطنين الإنجليز . أما الآن فإن إنجلترا تواجه ما يقرب من ثلاثة ملايين أمريكى ، ينتشرون على جبهة يزيد طولها على ألف ميل بحذاء الساحل ، وتمتد مائتى ميل فى الداخل . والقوات اللازمة للسيطرة على هذه المساحة الهائلة يجب أن تقدمها دولة تعدادها ستة أو سبعة ملايين ، كما يجب أن تنقل مثل هذه القوات سفن شراعية صغيرة عليها أن تقطع أكثر من ثلاثة آلاف ميل من مياه المحيط .

ما كانت موارد إنجلترا العسكرية بقادرة على القيام بمثل هذا العبء الهائل إذا أريد لها أن تتصدى لمثل هذه المشكلة. فالجيش البريطانى لم يكن ليختلف عن الجيوش الأوربية المحترفة القتال التى ظهرت فى القرن الثامن عشر إذ كان هو أيضاً أداة لتحقيق الأغراض الملكية أو الأسرية ، ولم يكن بالجيش الشعبى المؤلف من مواطنين لخدمتهم وخدمة الشعب كله كالجيش الذى ظهر مع الثورة الفرنسية والذى كان

ظهوره متوقعاً مع مجيء الأمريكية . لقد كان ضباط الجيش البريطانى من المحترفين المنتمين للأسر الغنية أو من أبناء النبلاء الذين حملوا على أكتافهم أجيالاً من التقاليد العسكرية الموروثة . أما الرتب العسكرية فكانت نوعاً من الملكية تباع وتشترى بدلاً من أن يحصل عليها المحاربون أثناء الخدمة الحقيقية فى الميدان . وكانت كل رتبة ، عندما تخلو من شاغلها ، تعرض على الضباط وفقاً للأقدمية لكى يتقدم لشرائها من هم أقل رتبة من ضباط الكتيبة . أما قيادة الكتيبة فكانت فى حد ذاتها نوعاً من المشروعات المالية ، إذ أن قائدها كان يعطى مبلغاً ثابتاً يدفع منه مرتبات الجنود وثمن طعامهم وكسوتهم ، ويتحقق الربح أو الخسارة وفقاً لما يظهره هذا القائد من عناية فى صرف المال ومهارة فى استخدامه . لقد أوجد هذا النظام بعض الضباط الذين لا يملكون من المؤهلات سوى الأصل العريق والثروة الكبيرة . ولكن ، على وجه العموم ، فمن الجائز أن نتائج الترقية عن طريق البيع والشراء لم تكن لتختلف اختلافاً كبيراً عن نتائج الترقية بالأقدمية وهى الطريقة المتبعة بوجه عام فى الجيوش الحديثة . ومجرد الزعم أن مناصب الضباط كانت نوعاً من الاحتراف حيث كان أصحابها يشغلونها مدى الحياة ، معناه أن معظم الضباط كانوا يتمتعون بخبرة واسعة وكانوا محاطين بتقاليد الشجاعة والأمانة . وعلى وجه العموم ، كانت مؤهلات الضباط الإنجليز الذين خدموا فى أمريكا طيبة ، وهذه كانت بكل تأكيد أفضل من المؤهلات العادية التى كانت لدى نظرائهم من الضباط الأمريكيين .

والخدمة العسكرية التى كان المواطنون يؤدونها للجيش البريطانى لم تكن على وجه العموم تقوم على تقاليد معينة ، إذ أن الرجال المكلفين بالخدمة كانوا فى العادة يأتون من أفقر طبقات المجتمع كالعمال الزراعيين المعدمين ، والعاطلين ، والمفلسين ، وطريدى السجون ، وأولئك الذين هربوا من المجاعات التى اجتاحت المناطق الأسكتلندية الأيرلندية . لقد كان التحاقهم بالجيش يمكنهم من الحصول على لقمة

العيش، كما كان فيه إغراء بالشراب والعربدة، ولكن بمجرد أن يتم التحاقهم ويصبحون جزءاً منه فإنهم يبقون فيه طول حياتهم ويتخذون من الجندية مهنة يعيشون منها . لقد كانوا يدربون تدريباً حسناً على الحركات العسكرية التى كانت شائعة فى ذلك الوقت وعلى استخدام البنادق القديمة ، كما كان النظام المتبع فى التدريب دقيقاً وشاقاً . وبالرغم من فقر الجندى البريطانى الذى عاش فى القرن الثامن عشر وضعة شأنه ، فإنه كان محارباً ذا سطوة نهض بواجباته دون تخاذل فى وجه الخطر والقتال الدامى . وما من شك فى أن الجيش النظامى البريطانى فى أمريكا كان متميزاً بشكل ظاهر على القوات المحاربة التى حشدتها المستعمرات وأنه كسب كل المعارك تقريباً التى خاضها مع قوات المستوطنين عندما كان نداً لهذه القوات .

والعيب الأساسى فى القوات البريطانية كان فى حجم هذه القوات ، إذ أنه بالرغم من تضخم المسئوليات الاستعمارية الملقاة على بريطانيا بعد عام ١٧٦٣ ، نقص عدد القوات البريطانية نقصاً كبيراً وبخاصة فى أعقاب حرب السنين السبع ولم يزدد العدد حتى أثناء التوتر المتزايد الذى اجتاح المستعمرات بعد ذلك . لقد كان على جيش مكون من خمسة وخمسين محارباً ، لا يصلح جميع أفراده للقتال ، أن يدافع عن الجزر البريطانية ، ويحرس مضيق جبل طارق والجزر النائية الأخرى فى البحر الأبيض المتوسط ، وينهض بالمسئوليات الاستعمارية لبريطانيا فى الهند وأمريكا الشمالية والبحر الكاريبى . مثل هذا الجيش من الواضح أنه كانت تنقصه الموارد الاحتياطية التى يستطيع أن يعتمد عليها فى إعداد حملة عسكرية تناسب العمل الكبير الذى كان ملقى على عاتق إنجلترا فى ذلك الوقت وهو إعادة فتح المستعمرات السابقة . ولم يكن أيضاً من الميسور زيادة حجم الجيش على وجه السرعة واستدعاء مجندين جدد ، فلم يكن التجنيد معروفاً فى إنجلترا ، والشعور الوطنى القوى لم يكن بالمحرك الكافى

للالتحاق بالجيش الذى لم تكن مرتباته مغرية فى أوقات الرخاء . كان هذا هو الواقع وبخاصة إزاء الحركة الهائلة للهجرة التى جذبت حتى تلك اللحظة عشرات الألوف من العمال الزراعيين فى إنجلترا ، وأفراد القبائل الجبلية فى أسكتلندا ، والأيرلنديين وغيرهم ممن كان يمكن أن ينضموا إلى الجيش .

هذه هى الصعوبة التى أدت إلى استخدام المرتزقة الألمان ، ولكن حتى مع وجود هذه القوات المشتراة بالمال ، لم تكن القوات البريطانية المتاحة للخدمة فى أمريكا بكافية على أية صورة من الصور لتوفير القوة الضاربة التى طلبها القواد العسكريون العاملون حينذاك فى الميدان الأمريكى . وخلال الحرب كلها لم يكن البريطانيون بقادرين على خوض أكثر من معركة ناجحة فى وقت واحد ، وعلى ذلك فإن أى مجهود كبير فى مكان ما من مسرح القتال احتاج إلى إيقاف جميع الأعمال الأخرى فى الأماكن المختلفة ، أى أن الإنجليز لم يتمكنوا من الاستيلاء على أى موقع إلا بعد التخلى عن موقع مماثل .

لقد قيل إن طبيعة الأسلحة البريطانية والتدريب البريطانى كانا من المعوقات التى أثرت على فاعلية القوات الملكية ، ولكن الحقيقة لم تكن هذه تماماً . كان السلاح الأساسى فى الجيش البريطانى هو البندقية(١) القديمة وكانت ثقيلة تتعب من يحملها ولا يمكن استخدامها فى المطر أو الثلج ، وحشوها بالبارود يحتاج إلى وقت ، وتفقد دقتها إذا كان الهدف يبعد أكثر من خمسين ياردة ، وتصبح عديمة الفائدة إذا بعد الهدف أكثر من مائتى ياردة . ولما كانت الفاعلية الوحيدة لمثل هذا السلاح تكمن عند فتح النيران المركزة ، تطلب الأمر الاستعانة بحركات ميدانية صعبة ومعقدة تتحرك الجنود وفقاً لها لكى تستطيع أن تطلق مثل هذه الستائر النارية المركزة

---

(١) The musket

ثم تلحقها بهجمات بالحراب . هذا الأسلوب كان يتعارض مع الدقة المأثورة عن بندقية الحدود(١) ، ومع خفة الحركة والسهولة فى تحريك الجنود التى امتاز بها المحاربون الذين خاضوا حروب الحدود فى أمريكا .

ومع ذلك ، فمن الأمور المحققة أن البندقية ذات الماسورة الواسعة(٢) التى يحشوها الجنود بالرصاص من فتحتها الخارجية وتحتاج منهم لقوة كبيرة حتى يدفعوا الرصاص داخل الماسورة ، تطلب استخدامها فى المعارك وقتاً أطول بكثير من البندقية السابقة ، كما أن الجماعات القليلة من الجنود الأمريكان الذين حملوا هذه البندقية لم يتمكنوا من استخدامها بشكل مفيد بل كان حملها لمجرد المظهر . لقد تسلح جميع الجنود الأمريكان تقريباً بالبندقية القديمة ، وكان شكلها يشبه إلى حد كبير البندقية التى حملها الجنود الإنجليز ، وكانت أغلى أمنية لدى أى قائد أمريكى أن ينشئ جيشاً له نفس النظام ونفس التدريب الذى امتازت به الجيوش البريطانية وله نفس القدرة على المناورة فى المعارك الكبيرة إذ كانت التحركات العسكرية التى يتبعها الأمريكيون هى نفسها التحركات « الهندية » أو تحركات « الحدود » . والحرس الوطنى هو الذى ابتدعها وطبقها فى معارك الحدود ، ولم يعجز الإنجليز عن استخدام هذه التحركات عندما تحققوا من فائدتها كما أن عدداً من القواد الإنجليز من أمثال « فريزر »(٣) و « سمكو »(٤) و « رودن »(٥) أصبحوا سادة هذا النوع من القتال .

وكذلك كانت الفاعلية للإنجليز فى المستعمرات متأثرة إلى حد كبير بالضعف

The frontier rifle (١)

The muzzle - loading rifle (٢)

Fraiser (٣)

Simcoe (٤)

Rawdon (٥)

الطارىء الذى أصاب البحرية البريطانية حينئذ ، إذ أنه عقب الأعمال العظيمة التى قامت بها فى حرب السنين السبع ، تسببت التخفيضات الكبيرة فى السفن والرجال فى إضعاف فاعليتها بشكل ملحوظ كما أصابت الجانب الأكبر منها بالشلل . كذلك ساهم فى إضعاف السلاح البحرى البريطانى الغباء الشديد الذى اتسم به إيرل « ساندوتش » باعتباره رأس الأميرالية ومدير هذا السلاح ، والمناقشات السياسية فى صفوف أفراد القيادة العليا ، وضعف كفاية عدد من القواد البحريين . ولقد كانت البحرية الأمريكية الناشئة من الضآلة بحيث لم يكن فى مقدورها التطلع إلى السيطرة على البحار ، ولكن مع هذه الأوضاع ، فإن ضعف التعاون بين وحدات البحرية البريطانية أعاق العمليات العسكرية الأرضية وأخر مواقيتها ، كما أن تلك البحرية لم تكن ذات فعالية كبيرة فى حصار الموانى الأمريكية أو فى الحيلولة دون تدفق الأسلحة والعدات من فرنسا وأسبانيا . وفى مرحلة حرجة من مراحل الحرب بين إنجلترا ومستعمراتها ، استطاع الأسطول الفرنسى أن ينتزع السيطرة على المياه الساحلية من الأسطول الإنجليزى . وظل هكذا فترة طويلة ساعدت على حدوث النصر النهائى فى « يوركتاون » .

وأكبر عائق حال دون انطلاق القوة البريطانية كانت الإدارة المختلفة التى حركت دفة الحرب فى لندن . وحتى ذلك الوقت لم يكن ضعف الاتصال وسوء التنسيق بين الوزارات والإدارات المختلفة — وهو الذى سبق وصفه فى الفصل الثانى — قد تحسن على أية صورة من الصور . بل الواقع أن السنوات الخمس عشرة التى انقضت اثناء حكم « جورج الثالث » كانت قد قضت على الخيط الرفيع من التقاليد القائمة على وحدة مجلس الوزراء وعلى المسئولية الكلية لرئيس الوزراء ، تلك التقاليد التى نمت فى عهد « بيلهام » و « نيوكاسل » و « بت » . وحينما كانت القوة العارمة « لوليم بت » قادرة على الربط بين العناصر المفككة للحكومة البريطانية فى كل واحد

فعال ، نجد أن « اللورد نورث » بتراخيه القاتل وإصراره على التسويف لا يفعل شيئاً سوى الحسرة على ما أصاب إدارات الحكومة من فوضى تؤثر على سير الحرب وتعرض مصيرها للخطر ، وسوى الخضوع المطلق لرغبات الملك بحجة أنه يتمتع بسلطة خاصة تتيح له الإشراف على الحرب وتوجيه دفعتها وفقاً لحقوقه الموروثة فى هذا الشأن . و « جورج الثالث » بدوره لم يفعل شيئاً إزاء هذا الواجب الملقى عليه إلا أن يرتكب من الأخطاء الشيء الكثير ، وإلا أن يسير فى دروب معوجة بوحى من أنانيته وسوء تقديره .

ولورد « جورج جيرمين »(١) ، وزير الحرب ، برغم إدراكه لحقيقة القوة البريطانية وموقف الجيوش الإنجليزية فى المستعمرات وعدم انخداعه بالمظاهر كزميله إيرل(٢) « ساندوتش » ، وزير البحرية ، فإنه كان إدارياً رديئاً ومنفذاً عاجزاً بصورة غير مألوفة . والمعروف عنه أنه نهض من كبوته بتأثير محاباة الملك له وليس بمزاياه الخاصة، وتلك الكبوة سببها الحكم الذى أصدره المجلس العسكرى متهماً إياه بالجبن فى معركة « ميندن » فى حرب السنين السبع ، ويتضمن الحكم جملة تقول إنه لا يصلح لخدمة التاج فى أى منصب عسكرى . ومع ذلك ، ففى فترة ستة عشر عاماً أصبح هذا الشخص قائداً(٣) لجميع جيوش الملك . لقد كان «جيرمين» خاضعاً لفكرة سيطرت عليه سيطرة تامة وهى الإشراف على سير الحرب فى المستعمرات إشرافاً شخصياً، وعلى ذلك ترك عمله الأصلى فى تكوين الجيوش وتسليحها وتدريبها، والتفت إلى توجيهها فى الميدان توجيهاً مباشراً . وما من قائد من قواد الميدان كان له حق التخطيط أو التصرف وفقاً لظروفه فى المعارك التى خاضها لاسترجاع

---

(١) Lord George Germain

(٢) Earl Sandwich

(٣) The Battle of Minden

المستعمرات ، وذلك بالرغم من أن التعليمات التى جاءت من إنجلترا لهؤلاء القواد كانت دائماً متأخرة عن موعدها كما كانت غامضة ومتناقضة .

وأخيراً ، وفى عام ۱۷۷۸ ، حدث أن مجموعة من السياسيين المنضمين لحزب الهويج « الأحرار » — صغيرة فى العدد ولكن تضم أقدر الشخصيات السياسية وأقدم العسكريين من بحريين وبريين — أخذت تعارض الجهود المخصصة لإعادة فتح المستمرات الأمريكية ، كما أخذت تهلل للانتصارات العسكرية الأمريكية . وحتى بين الغالبية العظمى من الإنجليز الذين أيدوا سياسة الملك إزاء المستعمرات ، كانت الحماسة للحرب ضعيفة ، كما لم يكن هناك ذلك الحشد الهائل للقوى والإمكانيات والطاقات القومية كتلك التى جلبت النصر فى حرب السنين السبع . لقد كان لدخول فرنسا فى هذه الحرب عام ۱۷۷۸ وما تبع ذلك من اشتراك أسبانيا تأثير طيب على وحدة البلاد مع التاج وبخاصة عندما ظهر أن حرباً أهلية صغيرة بين إنجلترا ومستعمراتها قد تحولت إلى حرب عالمية ، ولكن فى الوقت نفسه تأكدت حقيقة واحدة وهى أن النصر البريطانى فى تلك الحرب أصبح مستحيلاً .

والأمريكيون بدورهم جابهوا صعوبات هائلة . لقد كانت موارد الرجال والعتاد الممكنة فى الولايات المتحدة أعظم بكثير من كل ما كانت بريطانيا تحلم بنقله إلى شواطئ تلك البلاد . ومعنى ذلك ، وبصرف النظر عن إمكانيات الإمبراطورية البريطانية ككل ، أن القوة الممكن نقلها إلى مسرح القتال فى أمريكا هى بالضرورة أقل بكثير من إمكانيات أمريكا فى ذلك المجال . لقد كانت المشكلة الهامة بالنسبة لأمريكا هى كيف يمكن تحويل تلك الإمكانيات إلى قوة حقيقية . ولكن العائق الأكبر الذى حال دون تحقيق ذلك كان محصوراً فى أنانية المستعمرات والروح الانفصالية لدى كل منها، وهذا نفس ما دفع هذه المستعمرات إلى مقاومة المركزية التى دعت إليها بريطانيا . لقد كان المؤتمر قادراً على الحصول على المنح والاعتمادات اللازمة ،

وكان يحصل عليها بطرقه الخاصة ويصرفها داخل أمريكا . ونظراً لأنه كان يحصل على الأموال ببطء وبعملة مخفضة أو تكاد تكون معدومة القيمة، فإنه كان أيضاً يسدد ديونه ببطء وبعملة مخفضة أو تكاد تكون معدومة القيمة . أما العملات الصعبة التى كان يستولى عليها من حين لآخر من الإعانات الفرنسية ومن القروض الهولندية فقد استخدمها فى تسديد أثمان السلع المشتراة من خارج البلاد ودفع فوائد الديون والاحتياجات الملحة فى الداخل .

لم تستطع أمريكا أن تلجأ إلى التجنيد الإجبارى لإنشاء جيشها أكثر مما فعلت بريطانيا . وبالرغم من أن روح القومية لدى الأمريكان كانت أقوى بكثير من تلك الروح عبر المحيط ، لم تكن هذه بكافية لدفع الناس إلى الالتحاق بالجيش ، وعلى ذلك فقد كانت العطايا والمرتبات الثابتة هى الوسيلة الفعالة لاجتذاب أعداد كبيرة من الضباط فى أمريكا كما فى أوربا ، ولكن عدم وجود طبقة محتاجة إلى الملك فى أمريكا كان معناه أن تلك المرتبات والعطايا لابد أن تكون كبيرة حقاً حتى يمكن أن تغرى الناس على الالتحاق بالجيش . غير أن العملة الورقية المحلية سرعان ما أصبحت لا تغرى أحداً وعلى ذلك استغل المؤتمر والولايات المختلفة الميزة الوحيدة التى كانت فى حوزة كل منهما وهى عرض منح من الأرض فى الأقاليم الغربية تقدم كمكافأة لمن يلتحق بالجيش . وبالرغم من ذلك، فإن الضعف المالى للحكومة الأمريكية كان من الأمور الهامة التى عرقلت تكوين جيش نظامى يستطيع من حيث القوة والتسليح أن ينهض لملاقاة الجيوش الإنجليزية فى أمريكا .

ونفس الصعوبات المالية عملت على تضخيم مشكلات التموين ، وعلى ذلك كان الجيش الأمريكى عادة سيىء التغذية ، كما كان جنوده فى حاجة إلى الكساء بالرغم من أن البلاد كانت تطفح بالمواد الغذائية وبالأقطان والألياف الصالحة لصنع الأنسجة . غير أن التموين لم يكن مشكلة سهلة الحل حتى لو كان الذهب والفضة

علاّن خزائن الحكومة ، فوسائل النقل كانت فى حالة يرثى ، لها كما أن الإنجليز — باستثناء فترة تقدر بضعة أسابيع — سيطروا على البحر طوال فترة الحرب وبذلك قلت المعاملات التجارية التى كانت تتم بين المستعمرات بعضها ببعض بطريق البحر ، ومن ثم أصبحت مشكلات النقل ، والحصول على المواد الغذائية والملابس من المزارع العديدة المنتشرة على مساحات واسعة ، وتجميع هذه المواد والملابس ثم توزيعها على ألوف المجندين ، شيئاً هائلاً لا يمكن تصوره .

والذخائر هى الأخرى شكلت مشكلة أكثر حدة ، ففى بداية الحرب لم يكن لدى سكان المستعمرات أية إمكانيات لصنع المدافع ولم يكن هناك سوى أعداد قليلة من الحدادين المتخصصين فى صنع البنادق الخفيفة والثقيلة وكانوا يصنعونها بأيديهم ، كما كانت إمكانيات صنع البارود اللازم للمدافع والبنادق محدودة للغاية . على أنه سرعان ما نشأت المصانع الصغيرة المتخصصة فى صنع البارود وإن ظل الأمريكان فترة طويلة معتمدين على فرنسا فى استيراد البنادق الثقيلة والمدافع بصفة خاصة . لقد أمكن مع الوقت صنع الرصاص اللازم للبنادق الثقيلة ، ولكن فرق المدفعية فى الجيش الأمريكى ظلت طوال الحرب قليلة العدد وضعيفة الأثر .

كان الجيش الأمريكى محتاجاً بصفة خاصة للضباط ذوى الخبرة السابقة . وبالرغم من أن « واشنطن » نفسه سبق له أن اشترك اشتراكاً فعلياً فى الحروب الفرنسية وفى حرب الهنود الحمر وفى مناوشات الحدود ، كما كان الحال بالنسبة « لبوتمان » ، و « مورجان » ، و « وارد » ، وغيرهم ممن شغلوا مراكز هامة فى الجيش الأمريكى عند بداية الحرب ، فإن مثل هذه الخبرة كان قد مر عليها سنوات كثيرة وكانت مقصورة بصفة عامة على قيادة الفصائل الصغيرة . وفى بداية الحرب لم يكن أى أمريكى تقريباً قد اكتسب خبرة عسكرية فى الجيوش تصل حتى إلى مستوى قيادة الألوية . هذا النقص فى الخبرة كان يعوض جزئياً عن طريق الضباط

الأجانب ، إذ أن ضابطين من أصحاب الرتب العسكرية فى الجيش البريطانى ، وهما « تشارلز لى(١) » و « هوراشيو جيتس(٢) »،خدما كقائدين فى الجيش الأمريكى وإن كانا قد أنهيا حياتهما العسكرية نهاية وصمت بالخزى والعار . كذلك تطوع فى الجيش الأمريكى الكثيرون من الضباط الأوربيين معظمهم من شذاذ الآفاق المفلسين الذين كانوا عبئاً على هذا الجيش ، وأقلهم من الممتازين الذين أثبتوا جدارة نادرة . كان هناك أيضاً النبيل الشاب « لافاييت (٣) » ، الصديق المعجب « بواشنطن » ومساعده الأمين وهو الذى عمل فترة قائداً للقوات الأمريكية فى « فرجينيا » ، و « ديبورتيل »(٤) الذى أصبح فيما بعد كبيراً لمهندسى« واشنطن » ، و « بولزبولاسكى(٥) » الشجاع ، و « كوشويسكو(٦) »، وأهم من كل هؤلاء الألمانى « شتيوبين(٧) » الأمين الصادق الشديد المراس الذى حلى له دائماً الادعاء بأنه من طبقة البارونات وأنه خدم تحت قيادة « فردريك » الأكبر والذى أصبح فيما بعد المفتش العام والمنظم وكبير مدربى الجيش الأمريكى — كل هؤلاء أسهموا إسهاماً كبيراً فى إنجاح القضية الأمريكية .

على أن الكثير من الضباط المهمين فى الجيش هم من الإمريكيين الذين كانوا قبل التحاقهم بالجيش على قدر قليل من الخبرة أو بدون خبرة على الإطلاق وتعلموا أصول حرفتهم أثناء الحرب . ومن هؤلاء « ناثانايل جرين(٨) » وهو حداد على مذهب «الكويكر» وكان من مستعمرة «رود آيلاند» ، و « هنرى نوكس (٩) »

---

(١) Charles Lee

(٢) Horatio Gates

(٣) Lafayette

(٤) Du Portail

(٥) Poles Pulaski

(٦) Kosciusko

(٧) Steuben

(٨) Nathanael Greene

(٩) Henry Knox

بائع الكتب السمين من « بوسطن » ، و « بينيدكت أرنولد(١) » الذى كان قبل خيانته من أكثر الضباط ذكاء ، و « وليم واشنطن » قائد الفرسان . وهناك أيضا عدد من ضباط الحرس الوطنى من أمثال « فرانسيس ماريون(٢) » ، و « توماس سمتر(٣) » الذى قاد حرب العصابات فى « كارولانيا الجنوبية» وكانت هذه المعارك على درجة كبيرة من الأهمية للحرب .

وبالنسبة « لواشنطن » نفسه ، القائد الأعلى للجيش ، كان الأمريكيون حسنى الطالع بطريقة لامثيل لها . فهو رجل فارع الطول وملامح وجهه قدها الدهر من رخام صلد ، جياش العاطفة ، معجب بذاته ، مدقق ، حريص فى كل شيء . كان مارداً فى الحرب لا يشق له غبار ، يحب الشراب ويقبل على القمار ، وعندما يسمح الزمن يرقص طول الليل . وعندما يسيطر عليه الغضب يرغى ويزبد بطريقة تظل عالقة بذاكرة من أمامه طول العمر . و « واشنطن » هذا حمل على كتفيه وحده وفى صمت القضية بأكملها ، قضية الاستقلال بكل ثقلها وبكل ضغوطها عابراً بها السنين الثمان للحرب وما بعد الحرب عندما كانت سطور الدستور تخط وبنوده تصاغ ، كما حمل أعباء رئاسة الجمهورية الوليدة فى أحرج سنوات حياتها . على أن الملامح الرخامية لم تكن مجرد خيال ، فالإنفعالات وسورات الغضب التى تموج تحت صفحة هذا الوجه حكمتها قوة فى صلابة الرخام ، بل فى قسوة الصوان ، إذ كان إخلاصه للقضية جاداً وحازماً ، ومثابرته فى العمل الدائب من أجلها لا يحدها حد ولا يتطرق إليها وهن . ذلك المنتمى للبشر فى الواقع أصبح فى الخيال رمزاً دائماً متجدداً للصلاح وتضحية الذات لخير المجموع . وإذا ذكر النبوغ والتفوق فى أفانين

---

(١) Benedict Arnold

(٢) Francis Marion

(٣) Thomas Sumter

الحرب والقتال « فواشنطن » ليس من هذا فى كثير ، وفى شئون الإدارة لم يكن ملهماً ولا متفنناً بل كان متقناً عمله . أما قيمته العظمى ففى سلامة أحكامه التى يتوصل إليها بعد تؤدة وتدبر وكذلك فى قوة شخصيته التى لا تتحول أبداً . وفوق هذه الصخرة الشامخة قامت قضية الثورة فى أمريكا .

ومن الأمور ذات الفأل الحسن لهذه القضية ماحدث فى مطلع الحرب من خلو المسرح من جهاز بيروقراطى يتولى تصريف شئون الحرب . ولقد ترتب على ذلك أن أصبح « لواشنطن » قدر كبير من حرية التصرف فى وضع الأسس الإستراتيجية للحرب وفى القيام شخصيا بالكثير من المسئوليات الخاصة بتجنيد الأفراد وتموين الجيوش وهى الأمور التى يتولاها فى العادة موظفون مدنيون . وبالرغم من أن وضعاً كهذا معناه أن « واشنطن » كان مثقلاً بالأعمال العادية ، فإن هذا الأخير كان متحرراً من قيود العجز الإدارى المترتب على وجود مستوى أعلى من السلطة ، وكان من شأن هذه القيود أن تصيب بالعقم جهود القواد البريطانيين .

ومع جميع هذه القيود والنقائص التى اتسم بها الجانب الآخر ، كان الأمريكيون يتمتعون بميزات أخرى أكثر أهمية من تلك التى ذكرناها ، ومنها نوعية الجنود أنفسهم . وبالرغم من أن تدريب هؤلاء لم يصل قط إلى مستوى تدريب الجنود الإنجليز ، فإن جنود المستعمرات من ناحية الصحة والنشاط والقدرة على التصرف، كانوا بوجه عام متفوقين على أعدائهم بدرجة كبيرة ، وصفاتهم الحقيقية كانت تتضح بصفة خاصة فى وحدات الحرس الوطنى . إذ عندما أضطر « واشنطن » إلى استخدام وحدات هذا الحرس — وهى فرق ينقصها التدريب العسكرى الكامل — للقيام بعمل الفرق العسكرية النظامية ، فإنه تعرض لمتاعب خطيرة جعلته فى حالة يأس لا مثيل لها ، وذلك بسبب جهل أفراد هذه الفرق بالنظم العسكرية ، وعدم شعورهم بالمسئولية وسط المعارك ، ورفضهم البقاء فى الخدمة أكثر من أسابيع قليلة أو الاشتراك فى معارك تبعد كثيراً عن المناطق التى يعيشون فيها .

وكما عجز جنود وحدات هذا الحرس عن إرضاء ضباطهم الإنجليز فى حرب السنين السبع ، كذلك حدث نفس الشىء بالنسبة لموقف جنود هذه الوحدات من ضباطهم ، على أن هؤلاء الجنود كانوا مظلومين من حيث حكم الناس عليهم وظل هذا حالهم حتى فيما بعد .

لقد كانت الأرض هى المصدر العظيم لقوة الأمريكيين ، تلك الأرض المنبسطة والممتدة مئات من الأميال بغير عد . والشىء الهام الذى احتاج إليه الأمريكيون فى تلك الظروف كان قوة من المحاربين المنتمين للمناطق التى يجرى فيها القتال والقادرين على تحويل كل ميل من تلك الأرض إلى خطر دائم يهدد البريطانيين ويجبرهم على استخدام الجنود النظاميين فى السيطرة على كل شبر منها . لقد احتاج الأمريكيون إلى قوة من المحاربين تستطيع أن تختفى فى الأرض أمام أى تقدم يقوم به الإنجليز ثم تظهر مرة أخرى حيث تعاود أعمالها فى الزراعة وخدمة الأرض . مثل هذه القوة استطاع الحرس الوطنى أن يهيئها لجيوش المستعمرات ، وكل نصر أمريكى هام قبل «يوركتاون» يعود الفضل فى تحقيقه ، سواء كلياً أو جزئياً ، لهذه القوة . لقد كانت هذه القوة هى التى طردت الإنجليز من «ليكسنجتون» و «كونكورد» وحاصرتها فى « بوسطن » ، واستولت على « تيكونديروجا » و « مونتريال » ، وهددت « كويبك » ، ووقفت وقفة قوية عند جسر « مورز كريك » . لقد كان الفضل يعزى لفرق الحرس الوطنى فى شل حركة « بيرجون » عند « بيننجتون » وفى المعاونة على هزيمته عند « ساراتوجا » . هذه الفرق هى التى كسبت الحرب عند جبل « كنج » ، وهى التى دفعت الإنجليز إلى مستنقعات «كارولينا الجنوبية» ، كما كانت هى القوة الرئيسية فى جيش « جرين » الذى ساعد « كورنواليس » فى وقفته النهائية عند « يوركتاون » .

وفى ضوء هذه الأنماط من القوة والضعف ، يمكن لنا أن نتصور الشكل العام

لإستراتيجية الجيوش الأمريكية فى حرب التحرير . لقد كانت هذه الجيوش لاتخشى من الفتح البريطانى على أية مدينة من مدن المستعمرات ، إذ لم يكن فى المستعمرات أية مدينة كبيرة أو عاصمة يمكن أن تكون رمزاً وطنياً للبلاد ، أو يمكن أن تستخدم كمركز للتجارة أو الصناعة أو الإدارة . إن فى سقوط مدينة مثل « لندن » أو « باريس » فى حرب من الحروب إشارة واضحة للهزيمة التى لابد أن تحيق فى النهاية بإنجلترا أو فرنسا ، ولكن مدناً مثل « بوسطن » ، أو « نيويورك » ، أو « فيلادلفيا » يمكن أن تقع فى قبضة الإنجليز دون أن يترك سقوطها أى أثر خطير على قضية تحرير المستعمرات . فالعمل الذى كان منوطاً بأمريكا فى ذلك الوقت إذن لم يكن هدفه حماية المدن أو المحافظة على أماكن بعينها ، بل كان أمامها هدفان هامان أحدهما الاحتفاظ بجيش مركزى بالحجم الذى يمكن معه تزويده بالمعدات والرجال على أن يوضع فى مكان قريب من الجيش البريطانى الأصلى وتبذل كل الجهود للمحافظة عليه من الأسر أو الهزيمة . لقد كان الهدف من وجود هذا الجيش إرغام البريطانيين على تركيز قوتهم المحدودة فى جيش واحد كبير بدلاً من توزيع قواتهم إلى وحدات صغيرة تستطيع العمل على جبهة واسعة تضم الولايات المحتاجة للحماية . أما الهدف الآخر فكان استخدام قوات الحرس الوطنى وكل المصادر الأخرى المتاحة للضغط على أية قوة بريطانية تحدثها نفسها بالابتعاد عن قواعدها على الساحل والتوغل داخل البلاد ، مع مداومة الضغط حتى ترغم هذه القوات على التسليم .

هذه التكتيكات العسكرية التى أمتد زمانها لفترة تقدر بست سنوات عصيبة ، انتهت بإرغام القوات البريطانية على البقاء فى مدينتين أو ثلاث من المدن الساحلية الصغيرة ، باستثناء بعض الهجمات المحلية التى حدثت فى الداخل ، كتلك التى قام بها « بورجوين » فى « ساراتوجا » أو « كورنواليس » فى « يوركتاون » ، وكان مصيرها الفشل . وبالرغم من أن القوات الأمريكية لم تطمح قط إلى أن تصبح من

القدرة بحيث تستطيع أن توقع فى أسرها القوات الأساسية فى الجيش البريطانى ، إلا أن هذه الإستراتيجية عندما استخدمت فى عناية ، فإنها حافظت على حرية جميع البلاد تقريباً وخاصة فى فترة الانتظار التى أمضتها الجيوش الأمريكية توقعاً لاضمحلال نشاط البريطانيين وحماستهم وتدخل القوات الحليفة .

لقد كانت الانتصارات البريطانية على أكبر درجة من الروعة أثناء الأشهر الستة الأولى من القتال إذ كانت خطة الإنجليز حينئذ محاولة الاستيلاء على قاعدة كبيرة فى « نيويورك » مع الاحتفاظ بأخرى إضافية فى « نيوبورت » . هنا يستطيع جيشها الأساسى أن يجد قاعدة يعتمد عليها وتموّنه بما يحتاج إليه من عتاد يجلبه من إنجلترا . لقد كان من المعروف أن جماعات المؤيدين للحكم البريطانى أقوى ما تكون فى الولايات الوسطى ، وبصفة خاصة فى « نيويورك » ، وأن القوات البريطانية هناك تشكل مركزاً من مراكز التجمع الخاصة بالفئات المحافظة التى تحتفظ بولائها للإنجليز . والقوات النازلة من كندا والصاعدة من « نيويورك » ، عندما تستخدم الممرات المائية المتجهة إلى الداخل مبتعدة عن كل من هاتين القاعدتين ، تستطيع أن تلتقى وتعزل مستعمرة « نيوإنجلند » المتمردة عن بقية المستعمرات الأمريكية ، وبذلك فمن الجائز أن يتسبب تراخى سكان الولايات الجنوبية وزهدهم فى القتال — كما كان الشائع عنهم — فى وقف الحرب وبذلك يتم سحق قادة مستعمرة « نيو إنجلند » المعزولة سحقاً بطيئاً .

لقد كان القائد البحرى البريطانى ، الأميرال « سير روبرت هاو » ، والقائد البرى ، الجنرال «وليم هاو» ، شقيقين ، والإثنان ينتميان لحزب الأحرار ، وبذلك لم يكونا عدوين لقضية استقلال المستعمرات الأمريكية عن إنجلترا ، كما أنهما حملا رسالة السلام بالنيابة عن بلدهما التى فوضتهما فى العفو عن الأمريكيين الذين يودون أن يعودوا ثانية إلى إخلاصهم للتاج . إن الرغبة فى استكشاف إمكانيات إقرار

السلم فى ربوع البلاد قبل التأكد من نتائج القتال ، وذلك النوع من التواكل المتأصل ، دفعا الجنرال « هاو » للانتظار ستة أسابيع بعد نزول قواته على جزيرة « ستاتين » قبل أن يبدأ معركته للاستيلاء على « نيويورك » . لقد انقضت هذه الأسابيع الستة فى جهود عقيمة كل العقم وكانت تهدف إلى الدخول مع « واشنطن » أو أعضاء المؤتمر فى مفاوضات سلمية ، ولم يكن من المتوقع أن تثمر هذه أية ثمرة طالما أن الأخوين « هاو » لم يكن فى جعبتهما شىء يقدمانه سوى أن يمنحا عفواً عاماً عن جميع الجرائم لكل من يقدم خضوعه التام للتاج دون المطالبة بأية تعويضات . على أن موافقة المؤتمر على إعلان الاستقلال ، وهى الموافقة التى جاءت عقب نزول قوات « هاو » إلى البر ، جعلت من المستحيل على إخوان « هاو » أن يقوما بمفاوضات جدية يمكن أن تؤدى إلى نتائج عملية . والاجتماع الوحيد الذى عقده « هاو » مع لجنة من لجان المؤتمر عقب الانتصار العسكرى الذى أحرزه على جزيرة « لونج » ، عقب الإعلان ببضعة أسابيع ، أثبت أنه عديم الهدف .

وأخيراً ، وفى أغسطس ، بدأ الجنرال « هاو » هجومه — لقد كان من المستحيل بشكل واضح بالنسبة للأمريكيين الدفاع عن جزر « نيويورك » فى مواجهة قوة بريطانية كبيرة تسيطر على المسالك المائية سيطرة تامة . وبالرغم من أن « واشنطن » كان قد أحضر إلى « نيويورك » كل ما استطاع أن يجمعه من قوات كان قد استعان بها فى حصاره الموفق لمدينة « بوسطن » ، فإنه لم يكن يتحكم فى أكثر من ثلاثة وثلاثين ألفاً من الجنود ، معظمهم من أفراد الحرس الوطنى . وكان عليه أن يجابه بهؤلاء جيش « هاو » المدرب تدريباً عالياً وعدده لا يقل عن هذا العدد ومعظم جنوده من النظاميين . والأكثر من ذلك أن قوات « واشنطن » كانت موزعة توزيعاً عشوائياً بين مدينة « نيويورك » الصغيرة الواقعة على حافة

جزيرة « مانهاتان » ، وبين التحصينات التي كانت مقامة بالقرب من مرتفعات « بروكلين » على جزيرة « لونج » — وبين القسمين يجرى نهر « إيست » . ومن الأمور التي كانت متوقعة حينئذ أن أي هجوم سريع تقوم به القوات البريطانية من البحر على الجزء الضيق من « مانهاتان » كان لا بد أن يعزل الجانب الأكبر من الجيش الأمريكي ويعرضه للوقوع في الأسر أو الهلاك . وفي مواجهة هذا الخطر كان الطريق الأسلم بالنسبة لـ « واشنطن » هو الذي أشار « ناثانيل جرين » باتباعه ، ألا وهو إشعال النار في المدينة ، وترك خرائبها للإنجليز ، ونقل القوات إلى الداخل الوعر حيث يتعذر الإيقاع بهم في الفخ . ولكن « واشنطن » فضل أن يتبع الآراء الأكثر تحفظاً وهي التي قال بها المؤتمر وكانت تهدف إلى الدفاع عن المدينة .

ولحسن حظ « واشنطن » ، اتبع « هاو » هو الآخر طريقاً يتسم بالحذر ، فبدلاً من أن يجرب عزل جيش « واشنطن » فوق جزيرة « مانهاتان » ، فإنه نقل قواته عبر المضايق من جزيرة « ستاتين » إلى جزيرة « لونج » ، وكان ذلك في ٢٢ أغسطس ، وإزاء ذلك خرج الأمريكيون من وراء تحصيناتهم المقامة في « بروكلين » وتقدموا في خط محاذ لسلسلة من التلال الواقعة إلى الجنوب . وفي الهجوم البارع الذي شنه « هاو » على الأمريكيين في ٢٦ أغسطس ، استطاع هذا الأخير أن يشغل القوات الأمريكية بجزء من جيشه في حين أنه استخدم قواته الأساسية في الالتفاف حول الطرف الشرقي لخط « واشنطن » مستخدماً في ذلك ممراً بالقرب من « جامايكا » وكان بغير حراسة . لقد أصابت هذه الهجمة الجانبية الناجحة الأمريكيين بالاضطراب كما دفعت بهم إلى الخلف واعادتهم مرة أخرى وراء تحصيناتهم في « بروكلين » ، وهنا أصبحوا معرضين لخطر الوقوع في الأسر أو الإبادة ، إذ إنهم تقهقروا في اضطراب كبير في اتجاه نهر « إيست » الذي عزلهم عن بقية القوات المعسكرة على جزيرة « مانهاتان » . أما « هاو » فكان بطيئاً في تعقبه

للقوات الأمريكية إذ حجب الضباب حركتها عن الأنظار كما حجزت الرياح الشديدة السفن البريطانية فى ميناء « نيويورك » . وبمعاونة فصيلة مكونة من الصيادين التابعين لمستعمرة « ماساتشوستس » ، استطاع « واشنطن » أن ينقذ رجاله بغير خسائر أخرى ، وإن كلفه هذا انسحابه من جزيرة « لونج » وتنازله عنها للإنجليز .

على أن «واشطن» لم يتعلم كثيراً من الدرس الذى تلقاه فى جزيرة «لونج» ، إذ إنه شرع مرة أخرى يقسم قواته ، وفى هذه المرة خصص نصفها الأول للدفاع عن «نيويورك» نفسها ، ونصفها الثانى للدفاع عن القسم الشمالى لجزيرة « مانهاتان » . لقد توقع أن يهدف « هاو » إلى عزل القوات المدافعة عن المدينة ثم إبادتها وكان هذا هو نفس ما أراده « هاو » ، إذ إنه أنزل جنوده عند خليج « كيب » فى مكان لا يبعد كثيراً عن المقر الحالى لهيئة الأمم ، وكان ذلك فى ١٥ سبتمبر ، ثم اندفع إلى الغرب عبر المنطقة الضيقة « لمانهاتان » . وبصعوبة كبيرة استطاعت القوات المعسكرة فى المدينة أن تنجو بنفسها فى اضطراب وتفكك كبيرين والتجأت إلى الجانب الغربى من الجزيرة وهناك انضمت إلى القوات المعسكرة فى مرتفعات « هارلم » . وعقب مناوشات جرت على المرتفعات ذاتها ، حارب الأمريكيون فيها حرباً مستميتة ، وحاول الإنجليز مرة أخرى الالتفاف حول جناح القوات الأمريكية ، وذلك بالإبحار أمامهم إلى نقطة « ثروجزينك » فى منطقة « برونكس » . وبالرغم من أنهم ردوا على أعقابهم هناك ، إلا أنهم أرغموا « واشنطن » على إخلاء « مانهاتان » بالكلية ، ماعدا قوة صغيرة تركها لحراسة قلعة « واشنطن » وكانت محصنة تحصيناً قوياً ، وإن كان ناقصاً ، وهذه القلعة تقع بالقرب من الكتف الشرقى للجسر الحالى المسمى جسر « جورج واشنطن » .

بعدئذ انتقل جيش «واشنطن» شمالاً حيث المنطقة الجبلية فى إقليم و «ستشيستر» وهناك أصبح فى مأمن نسبي من الوقوع في الفخ الذي نصبه له « هاو » . على أن

هذا الأخير أخذ يتعقبه في إصرار حتى هزمه مرة أخرى عند « هوايت بلينز » في ٢٨ أكتوبر . وعندما عاد إلى « مانهاتان » استولى في سهولة كبيرة على قلعة «واشنطن» ، وأسر القوة التي كان هذا الأخير قد تركها فيها لحراستها بغير مبرر من الفن الحربي ، ثم دلف سريعاً عبر نهر « الهدسون » حيث استولى على قلعة « لى » الواقعة على الضفة الأخرى من النهر ، ولم يستطع قائدها «جنرال جرين » أن يفعل شيئاً سوى أن ينجو بنفسه ومعه أفراد الحامية . بعد ذلك اتجه « هاو » غرباً عبر « نيوجيرزى » في اتجاه العاصمة الأمريكية عند « فيلادلفيا » . أما « واشنطن » فإنه بعد أن ترك القائدين « لى » و «هيث» ومعهما قوة عسكرية لاحتلال مرتفعات نهر « الهدسون » ، أخذ يضغط في لهفة ، ولكن بغير قوة ، على جناحى « هاو » إلى أن تمكن من عبور نهر « دلاوير » إلى « بنسلفانيا » ، وهناك أخذ يستولى على جميع السفن والقوارب لكى يحول دون مطاردة « هاو » له .

وقبيل عيد الميلاد عام ١٧٧٦ ، أخذت قضية استقلال المستعمرات عن بريطانيا تمر في أحرج أوقاتها ، فأخطاء « واشنطن » تزايدت بصورة مستمرة ، كما تعرضت القوات الأمريكية لهزائم مهينة بسبب عدم كفاءة قوادها ، وترتب على ذلك أن أضمحل الجيش الأمريكى متأثراً بهزائمه المتكررة وتقهقراته المثبطة للروح المعنوية . كذلك كانت فترة التجنيد ذات السنة الواحدة قد انتهت بانتهاء العام ، ولم يظهر أى من الجنود الذين انتهت فترة تجنيدهم أية رغبة للتجديد ، ولعلهم كانوا يشفقون على أنفسهم من التعرض مرة أخرى للهزائم العسكرية على يد الإنجليز . في تلك الأثناء لم يقف بين «هاو» وبين الاستيلاء السهل على « فيلادلفيا » إلا مجرد عبور نهر « دلاوير » ، ولم يكن هذا بالأمر العسير بالنسبة له،وإلا صف رفيع من الجنود الأمريكيين مصيره إلى الاختفاء .

وفي هذه المرحلة الحرجة لم يكن أمام الأمريكيين للمحافظة على روحهم المعنوية سوى الاستنجاد بالشجاعة واللجوء إلى الحيلة . ففي ليلة عيد الميلاد ، وكانت

شديدة البرودة كثيرة الثلج ، عبر « واشنطن » فى هدؤ نهر « دلاوير » عائداً من حيث أتى وسحق الجنود الألمان المعسكرين فى « ترنتون » ، ثم قفل راجعاً فى أمان حيث مكانه عبر النهر . لم تكد ليلة العام الجديد تحل حتى كرر مغامرته الفذة الناجحة ، وهذه المرة فى « برنستون » . وفى سرعة كبيرة سحب « هاو » قواته المتقدمة إلى الخلف عند خط يمتد من «بيرت أمبوى» إلى «نيويورك» ، تاركاً المنطقة كلها فى أيدى الأمريكيين ، باستثناء زاوية تضم « نيوجيرزى » ، وبذلك إنقطع تهديده لمدينة « فيلادلفيا » . هــذه الانتصارات كانت بمثابة مقوى أنعش القضية الأمريكية أيما إنعاش ومكنت قوات « واشنطن » من الذهاب إلى « موريستاون » إلى الشمال من « نيوجيرزى » حيث استراحت قليلاً تحدوها آمال العام الجديد .

فى نفس هذه الفترة وبعيداً فى الشمال بالقرب من بحيرة « شامبلين » نجد أن «بينيدكت أرنولد » يتمكن من وضع حد لتراجع الأمريكيين ، وكان ذلك عقب هزيمته فى الهجوم الرائع الذى شنه على مدينة « كويبك » ، كما استطاع أن يبنى أسطولاً من القوارب الصغيرة لم يكلفه سوى القليل من الأخشاب والكثير من الشجاعة . وبهذا الأسطول تمكن بفضل ما أظهره من قدرة على الاندفاع والحركة ، وهى نفس الصفات التى أظهرها فى القتال البرى، من عرقلة تقدم «الجنرال كارلتون» ، وبذلك احتفظ بقلعة « تيكونديروجا » وبحيرة « شامبلين » الجنوبية فى أيدى الأمريكيين ، وتم له ذلك قبل مجىء الشتاء .

أما المعارك التى وقعت عام ١٧٧٧ فقد زودت بريطانيا بفرصتها الوحيدة الحقيقية ، وإن كانت فرصة متواضعة ، لتحقيق النصر على سكان المستعمرات . كان لورد « جيرمين » قد عقد العزم على الاستيلاء على نهر « الهدسن » باعتباره الهدف المقرر لذلك العام ، ولذا أنشأ جيشاً كبيراً فى كندا وضعه تحت قيادة جنرال

« بيرجوين » الأنيق المظهر ، المسرحى الحركات بدلاً من أن يعهد به إلى الجنرال « كارلتون » ، ذى المهارات الفذة النادرة ، وهو الذى كان قد حمى كندا فى مقدرة فائقة ضد القائدين « مونتجومرى » و « أرنولد » . هذا الجيش كان عليه أن يندفع جنوباً على طريق بحيرة « شامبلين » متجهاً نحو مدينة « ألبنى » ، فى حين كان على قوة مساعدة صغيرة بقيادة الجنرال « سانت ليجير » أن تنزل على الضفة الجنوبية لبحيرة « أونتاريو » ، ثم تسير فى وأدى « موهوك » متجهة إلى نفس الهدف . فى الوقت نفسه كان المتوقع من « هاو » ، دون أن يأمره أحد بذلك ، أن يقوم بهجوم يهدف إلى اجتذاب الأمريكيين وإرغامهم على الاتجاه شمالاً بحذاء نهر « الهدسون » بالقرب من نيويورك » ، ثم الاستيلاء على « نيوبورت » فى مستعمرة « رود أيلاند » . على أن « جيرمين » توقع فى ثقة واطمئنان أن يتمكن قبل نهاية العام من أن يسيطر على نهر أمريكا العظيم ، كما أمل فى أن يستطيع من قواعده فى «نيويورك» و « نيوبورت » أن يفرض الحصار فرضاً على «نيوإنجلند» ويخضعها لإرادته ، وعندما يتم له السيطرة على هذا المكان الذى يعتبر رأس الثورة وقلبها فإن الباقى يصبح سهلاً .

على أن أمراً كهذا لم يكن ليتم بهذه الصورة ، فإن فصيلة بقيادة الجنرال « كلنتون » كانت قد استولت بسهولة على « نبوبورت » فى ديسمبر عام ١٧٧٦ . ولكن الجنرال « هاو » ، بعد أن بلغ تبليغاً ناقصاً بخطط « بيرجوين » وبدرجة التعاون المتوقعة منه ، ترك حراً فى اختيار أهدافه للعام الجديد ،فاختار ترك الحاميات الموجودة فى « نيوبورت » و « نيويورك » واستخدم الجانب الأساسى من جيشه فى القيام بهجوم على «فيلادلفيا» وليس فى الزحف على طول نهر «الهدسون» ، ووجهة نظره فى ذلك أن تلك الحركة كانت لابد أن ترغم « واشنطن » على تحريك الجيش الأمريكى الأساسى نحو الجنوب أيضاً ، وبذلك يخف الضغط على « بيرجوين » بنفس الطريقة التى قد تحدث لو أن المعركة وقعت على طول نهر « الهدسون » .

ونظراً لما يكون قد وصله من تحذيرات مبنية على خبرات العام السابق بشأن صعوبة تحريك الجيش مع الاحتفاظ بخط للتموين يمتد على شبكة من الطرق السيئة التى تسير خلال « نيوجيرزى » ، فإن « هاو » اختار أن يحرك قواته بحراً فيتجه بها جنوباً ماراً حول رأس « تشارلز » ثم يسير شمالاً فى خليج « تشيزابيك » كى يستولى على « فيلادلفيا » من الخلف . وبالنسبة لهذه الخطة يصبح التموين سهلاً ميسراً ، وليس هـذا فقط بل إن العاصمة الأمريكية لن تتمكن من اتخاذ نهر « دلاوير » خندقاً تحتمى خلفه من الهجوم . لقد جعلت المنخفضات الهوائية والرياح المضادة الرحلة طويلة ، بل إنها أسهمت فى زيادة طولها بحيث إن القوات التى أمرها « هاو » بالابحار فى ٢٣ يوليو ، لم تتمكن من النزول إلى البر إلا فى ٢٥ أغسطس .

فى نفس هذا الوقت ، كان «واشنطن» قد حرك قواته جنوباً كما توقع «هاو» ، ووضعها بين الجيش البريطانى و « فيلادلفيا » . وزحف « هاو » فى بطء ومهارة . وبعد معركة رئيسية حول خور « براندیواین » فى ١١ سبتمبر ، استطاع أن يلتف حول جناح « واشنطن » ويطهر الطريق إلى «فيلادليفا» التى دخلها فى ٢٥ سبتمبر دون مقاومة كبيرة . وبالرغم من ذلك فإن القوات التى كانت تحت قيـــادة « واشنطن » فى تلك السنة كانت أكبر وأكثر تدريباً من القوات التى حشدها فى السنة السابقة ، كما أن « واشنطن » نفسه كان قد تحسن فى فنون القيادة تحسناً بارزاً ، فلم يقبل أن يترك « هاو » دون مضايقة ، وعلى ذلك هاجمه فى عنف عند مدينة « جيرمانتاون » فى ٤ أكتوبر . لقد وفق الأمريكيون فى هذا الهجوم توفيقاً مبدئياً ، وكادوا يحرزون نصراً مؤكداً ، ولـكنهم فى النهاية ردوا على أعقابهم .

وعبر المحيط الأطلسى ، أشيع أن بنيامين فرانـكلين » نجح فى إقناع أصدقاء أمريكا من الفرنسيين بأن « فيلادلفيا » هى التى استولت على « هاو » وليس

العكس . إذ كما حدث قبلاً فى « بوسطن » و « نيويورك » ، فى هذه المرة أيضاً ، أحتجز جيش بريطانى كبير دون أية فائدة فى مدينة تخلو من الأهمية الإستراتيجية ، فى حين بقى الجيش الأمريكى سليماً ، كما ظل كل شىء هادئاً فى المناطق الواسعة المحيطة بالمدينة المذكورة . ومن المؤكد أنه لن يمضى وقت طويل إلا ويكتشف الإنجليز أن احتفاظهم بمثل تلك المدينة الكبيرة لن يفيدهم بشىء ، وبذلك لا بد أن يتخلوا عنها حتى يستطعوا استخدام قوات الاحتلال فى أماكن أخرى .

وفى نفس الوقت كان « بيرجوين » يعانى من مصاعب على جانب كبير من الخطورة التى تتزايد اتساعاً وعمقاً كل يوم . فالبرية الهائلة أخذت تبتلع الأيام والأسابيع على مالها من قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة له ، وكذلك أعداداً لا يمكن تعويضها من جنود جيشه المتواضع . كذلك توقفت حركة طابور « سانت ليجير » المكون أساساً من الهنود ، وكان هذا الطابور متجهاً بسرعة قادماً من الغرب ، وأخيراً تشتت أفراده أو أسروا قبل أن يتمكن من تقديم أية مساعدة حقيقية « لبرجوين » . زد على ذلك أن فصيلة من الجنود الألمان أخذت على غرة ووقعت فى الأسر عندما قامت بغارة على « فرمونت » بحثاً عن المواد التموينية والماشية . وهكذا تطور الموقف ، فبينما أخذت قوات « بيرجوين » فى الانكماش ، ازداد حجم الجيش الأمريكى المواجه له نتيجة لانضمام أعداد كبيرة من جنود الحرس الوطنى وكانوا على أتم الاستعداد للاستماتة فى القتال دفاعاً عن موطنهم وأراضيهم . ولم يكد سبتمبر يبدأ حتى أصبح « بيرجوين » فى موقف لا يحسد عليه ، فوراءه برية واسعة ، وأمامه جيش أمريكى قوى يتزايد عدده كل يوم ، وكانت موارد جيش « بيرجوين » معرضة للنضوب التدريجى فى الوقت الذى أخذت فيه أوراق الخريف الذابلة تسقط فى كثرة منذرة بقرب حلول شتاء الشمال ذى الثلوج المتراكمة والبرودة القارصة . وبالرغم من كل ذلك، ما من مساعدة من « هاو » بدت فى الأفق البعيد ، فى حين كانت قوات « كلنتون » قد بدأت فى الهجوم إلى الشمال من « نيويورك » ـ ولكن ،

كما عرف « بيرجوين » ، لم يكن لدى هذه القوات أية خطة للتقدم شمالاً أبعد من مدينة « كنجزتاون » . وعند مرتفعات « بيميس » وقرية « فريمان » بدأ « بيرجوين » يهاجم فى شراسة ، ولكن فى كل مرة كانت ترده على أعقابه قوات أمريكية متزايدة الحجم ، وكانت هذه القوات يقودها « جيتس » وضباطه فى مهارة كبيرة ، وفى لحظات الحرج والخطر كانوا يستلهمون المثل الرائع الذى ضربه لهم « أرنولد » فى شجاعته الخارقة وإقدامه العظيم . لقد كان « هوراشيو جيتس » ، القائد الأمريكى ، ضابطاً محترفاً فى الجيش البريطانى قبل التحاقه بالجيش الأمريكى ، ولقد حارب بكفاءة نادرة إن لم يكن فى نبوغ . أما خسائر « بيرجوين » فكانت من النوع المدمر ، ولم يكن ثمة أمل فى انقاذه إلا إذا تحقق نصر حاسم للجيوش الإنجليزية فى مثل هذه الالتحامات . ولما لم يحدث شيء من هذا ، اضطر فى ١٧ أكتوبر إلى الاستسلام فى « ساراتوجا » ، ومعه جيشه .

لقد كان من الواضح أن استسلام « بيرجوين » هو نقطة التحول الحقيقية فى حرب الاستقلال . كذلك ظهر لمجلس الوزراء البريطانى فى وضوح أن استعادة المستعمرات البريطانية فى أمريكا عن طريق القتال من الأمور المتعذرة ـ فما من أمل يرجى من محاولة إعادة النفوذ البريطانى إلى الوضع الذى كان عليه قبل نشوب الثورة . أما الأمل الوحيد الباقى للاحتفاظ بأية صلة رسمية مع هذه المستعمرات التى تحولت إلى كيانات مستقلة فكان ينحصر فى التسليم بكل شيء طالب به المستوطنون عام ١٧٧٥ . على أن تقديم اقتراح يتضمن شيئاً كهذا لم يكن من الأمور الممكنة بدون موافقة البرلمان الذى كان فى أجازة يعود بعدها للانعقاد فى يناير عام ١٧٧٨ . وبمجرد أن عاد البرلمان إلى الانعقاد ، قدم « نورث » مشروعات لقوانين تتضمن حلولاً سلمية للأزمة على أساس استقلال المستعمرات استقلالاً ذاتياً وإلغاء جميع القوانين والقرارات التى صدرت ابتداء من عام ١٧٦٣ ، وهى القوانين والقرارات التى شكى منها سكان المستعمرات شكاية مرة . أما البرلمان الذى كان فيما سبق يثور ثورة

عارمة ، لو طلب منه أحد الموافقة على أن يتنازل عن شيء ولو بسيط من حقوقه تجاه المستعمرات، فقد أصبح الآن يسارع إلى التصويت بالموافقة على السلطة الكاسحة التي يطلبها « نورث » . وسرعان ما صدر فى ٩ مارس عام ١٧٧٨ قانون يمنح المستعمرات حقوقاً لو تمت الموافقة عليها قبل ذلك الوقت بسنوات ثلاث ما كانت الثوره لتنشب . وبعد ذلك أرسلت إنجلترا إلى أمريكا لجنة للسلام برئاسة « إيرل كارليل » وكانت تستهدف المفاوضة لإقرار التسوية المرجوة .

وثمة قرارات أخطر من هذه تم اتخاذها فى باريس . ومما لا شك فيه أن الهزيمة الساحقة التى منيت بها فرنسا فى حرب السنين السبع أفقدتها إمبراطوريتها فيما وراء البحار وتزلت بها إلى قوة أوربية من الدرجة الثانية . أما النمو السريع فى قوة إنجترا التى مكنتها من زحزحة فرنسا من مكانها فقد عزاه كثير من السياسيين الفرنسيين إلى ممتلكات إنجلترا فيما وراء البحار ، وبصفة خاصة إزدهار مستعمراتها فى شمال أمريكا . ومنذ اللحظة التى ساد فيها السلام عقب انتهاء حرب السنين السبع عام ١٧٦٣ ، شرع «شوازيل» (١) ، وهو الوزير الفرنسى الذى عانى من الخزى الذى أتى به ذلك السلام لفرنسا ، يرقب شعور القلق المتزايد لدى سكان المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا كعامل هام من العوامل التى يمكن لفرنسا أن تستخدمها ضد إنجلترا للنكاية بها . ولقد أخذت الوزارات فى باريس تتبع فى اهتمام كبير النزاع الذى دار فى إنجلترا حول قوانين الدمغة ، والصراع المرير الذى نشب بشأن الرسوم الجمركية التى فرضها « تاونزند » . وقد تكون التغيرات الوزارية التى وقعت فى فرنسا والهدوء النسبى الذى ساد الموقف العام بين إنجلترا ومستعمراتها فى مطلع عام ١٧٧٠ من الأمور التى دفعت فرنسا إلى التقليل لفترة من اهتمامها الشديد بالموقف فى المستعمرات الأمريكية .

(١) Choiseul

ولكن النزاع الذى تجدد عقب « حفل شاى بوسطن » واستيلاء وزير خارجية فرنسا « الكونت دى فيرجين(١) » على السلطة فى مجلس الوزراء الفرنسى عملا على إعادة اهتمام فرنسا بالثورة فى أمريكا، وكان ذلك عام ١٧٧٤ ، إذ أن المناقشات التى دارت عندئذ فى المؤتمر العام أصبحت من جديد موضع الاهتمام الشديد. وبمجرد أن بدأت الاحتكاكات الدامية بين الإنجليز المستوطنين فى أبريل عام ١٧٧٥ ، بدأ الفرنسيون يستكشفون إمكانيات العمل لمساعدة الثورة على زيادة الاشتعال . فنجد رجلاً مثل « كارون دى بومارشيه (٢) » ، وكان مقامراً ، وكاتباً مسرحياً ، ومتآمراً ، ومن رجال السلك السياسى، يتطوع للعمل جاسوساً سرياً لفرنسا فى لندن . لقد كان هذا الرجل مفتوناً بفكرة إمكان القضاء على الإمبراطورية البريطانية عن طريق استغلال المصاعب التى تواجهها فى أمريكا ، وشرع يضغط على « فيرجين » كى يتخذ إجراءات أشد تجاه إنجلترا . وبتأثير « كارون » ، أرسل الوزير الفرنسى إلى أمريكا عميلاً سرياً يدعى « أشارد دى بونفولوار(٣) . ولم يكن لهذا الأخير صفة رسمية ، ولكنه كان مفوضاً من قبل حكومته لكى يطمئن الأمريكيين من ناحية موقف كندا منهم ، ولكى يبلغهم بنية فرنسا الطيبة من نحوهم وبعطفها عليهم وتشجيعها لهم ، وباهتمامها بحرية التجارة . والتقارير التى أرسلها « بونفولوار » أثناء شتاء عام ١٧٧٥/١٧٧٦ أكدت الاتجاه الحاسم والأكيد لسكان المستعمرات نحو الاستقلال عن إنجلترا . وفى ربيع تلك السنة ، اتخذ البلاط الفرنسى قراراً حاسماً يقضى باستخدام الاضطراب الموجود فى أمريكا كأداة لمهاجمة بريطانيا والثأر منها بسبب ما أصاب فرنسا من خسائر جسيمة فى حرب السنين السبع . وفى ٢ مايو عام ١٧٧٦ ، وقبل أن يعلن المستوطنون استقلالهم عن إنجلترا أو أن يتخذوا

---

(١) Conte de Vergenes

(٢) Caron de Beaumarchais

(٣) Achard De Bonvouloir

أية خطوة نحو طلب المساعدة الفرنسية ، قرر ملك فرنسا أن يسلم المستعمرات أسلحة ومعدات تقدر بمليون من الجنيهات .

فى هذا الوقت كان المؤتمر العام للمستعمرات قد صوت فى مارس بالموافقة على إرسال « سيلاس دين(١) » مبعوثاً إلى باريس . وإلى أن حل يوليو ، لم يكن « دين » قد وصل إلى هناك ، وعلى ذلك دارت المفاوضات فى لندن حول تزويد فرنسا للمستوطنين بالأسلحة،وكانت هذه المفاوضات بين « بومارشية» و « آرثرلى» العميل السرى للمستعمرات فى لندن ولم يكن لديه تفويض رسمى صريح . وعقب وصول « دين » إلى باريس تم وضع عقد رسمى بين المؤتمر الأمريكى وبين « شركة هورتاليتز(٢) » وهى الشركة التى استخدمها « بومارشية » كواجهة مظهرها المشروعات التجارية ومخبئها شراء الأسلحة للمستوطنين الأمريكيين . عن هذا الطريق حصلت القوات العسكرية الأمريكية على فيض لا ينقطع من الأسلحة والمعدات التى لا غنى عنها بمقادير فاقت كل ما كان متفقاً عليه، وقررت الاعتمادات على أساسه . وبدون الملابس والبارود والمدافع والقنابل والخيام التى وصلت القوات الأمريكية عن هذا الطريق ، كان من الصعب ، بل من المستحيل ، على المستوطنين فى أمريكا أن يصبح لهم جيش مركزى يستطيع الوقوف أمام الإنجليز .

ولكن الأمريكيين كانوا فى حاجة إلى ما هو أكبر من ذلك ، إذ إنهم كانوا فى حاجة ماسة إلى عون بحرى يهىء لهم الفرصة للإيقاع بالقوات الإنجليزية عن طريق مفاجأتها من البحر أو النزول عليها فى أماكنها بحذاء الساحل . وكذلك كانوا فى حاجة إلى قوات بحرية لتدعيم جيشهم النظامى قبل أن يصبح قادراً على الالتحام الموفق مع الجيش البريطانى الأساسى وهزيمته . لقد كانت الجهود البريطانية

---

(١) Selas Deane

(٢) Hortalez et Cie.

عند إعادة فتح المستعمرات تعجز عن تحقيق النصر ، ولكن الأمريكيين كانوا هم أيضاً بلا قدرة على وضع حد للقتال ، أو تحويل دفته لصالحهم ، وعلى ذلك فالمعونة الفرنسية ضرورية على أن تكون بالشكل الذى يتفق مع ظروف سكان المستعمرات وأوضاعهم الخاصة . وبدون تدخل حاسم من جانب الفرنسيين لابد أن يظل الموقف فى ميادين القتال متجمداً إلى أن تقلع إنجلترا عن عنادها . على أن اشتراك فرنسا اشتراكاً صريحاً فى أمر كهذا كان لابد طبعاً من أن يدخلها فى حرب مع إنجلترا ، وهو أمر لا تقدر عليه إلا بمعاونة أسبانيا وبعد التأكد التام من أن المستعمرات الأمريكية مصممة فعلاً على الاستقلال وقادرة على تحقيقه بقدرتها الذاتية الخاصة ، أى بدوى اعتماد أكبر على المعاونة الفرنسية .

وإعلان الاستقلال ، بالإضافة إلى مصلحة أسبانيا فى إشعال حرب عامة كوسيلة لهزيمة البرتغال ، كان من الأسباب التى أدت إلى اعتناق فرنسا لهذا الرأى عام ١٧٧٦ . ولكن سهولة استيلاء الإنجليز على « نيويورك » أثر على استعداد الفرنسيين للاشتراك فى الحرب ، فبدلاً من ذلك زادوا من معاونتهم الصريحة للمستوطنين كما منحوهم حق إيواء سفنهم الحربية فى الموانى الفرنسية وإصلاحها وتزويدها بالمؤن والمعدات ، مما ضايق الملاحة الإنجليزية وأثر فى نشاطها . لقد بلغ اهتمام « فيرجين» لدفع الأمور إلى غايتها المحتمة أقصى درجاته عام ١٧٧٧ ، وساعد على ذلك ولاء الشعب الفرنسى للقضية الأمريكية والمهارة الدبلوماسية « لبنيامين فرانكلين » الذى كان قد وصل باريس فى ديسمبر عام ١٧٧٦ ليرأس بعثة دبلوماسية تتكون منه ومن « دين » و « لى » . على أن فرنسا أقلقها لفترة ما أذيع حينئذ من أن ثمة وزارة جديدة فى أسبانيا تزمع الوصول إلى تسوية نهائية مع البرتغال وأن أمراً كهذا لو تحقق لابد أن يضعف من حماية أسبانيا لقضية استقلال المستعمرات فى أمريكا .

ولكن الأخبار المثيرة التى انتشرت عن استسلام « بيرجوين » هذا الاستسلام الذى يعتبر أول انتصار أمريكى حاسم فى حرب الاستقلال ، دفع فرنسا إلى اتخاذ قرارها . لقد جاءت هذه الأخبار إلى فرنسا فى أوائل ديسمبر عام ١٧٧٧ ، أى بعد ستة أسابيع من استسلام « بيرجوين » ، فعادت الثقة إلى « فيرجين » من ناحية قدرة المستعمرات على تحقيق النصر النهائى ، وكان توفيقها فى المعارك التى أدت إلى استسلام « بيرجوين » كبيراً بحيث توقع أن الإنجليز لابد أن يقبلوا تنازلات عديدة أملاً فى وضع حد للحرب على أساس استقلال المستعمرات واحتفاظ إنجلترا بنوع من الصلة معها ، وخشى «فيرجين» أن يقبل الأمريكيون المنهكون إنهاء القتال على مثل هذا الأساس . مثل هذا العمل إذا تم فما من ضرر سوف يحيق بالإمبراطورية البريطانية ، حتى بعد دخول نوع من اللامركزية بين أجزائها المختلفة ، على ما كان لهذا الأمر من تهديد خطير لكل خطط « فيرجين » . ونتيجة لهذا نجد أنه يتحرك فى سرعة لكى يعرض على المستعمرات تحالفاً يجعلهم يحاربون حتى النصر النهائى كما يعطيهم أملاً فى تحقيق هذا النصر فى أقصر وقت ممكن . لقد تعهد « فيرجين » بهذا التحالف أمام المندوبين الأمريكيين فى ٨ يناير عام ١٧٧٨ . وفى ٦ فبراير التالى ، وقع معاهدة لهذا التحالف ، كما وقع معاهدة أخرى للصداقة الدائمة والتجارة .

لقد منحت هاتان المعاهدتان الأمريكيين كل ما كانوا يحلمون به . ومعاهدة الصداقة والتجارة كانت نتيجة مباشرة لكافة المطالب التى تقدم بها هؤلاء ، كما اعترفت فى صراحة باستقلال الولايات المتحدة ، ومنحتها الحماية الجمركية والمساواة الكاملة مع الدول الصديقة الأخرى . أما معاهدة التحالف فنصت على أن تحارب الدولتان جنباً إلى جنب وأن يتبنيا قضية واحدة فى حالة ما إذا أدى اعتراف فرنسا باستقلال المستعمرات إلى حرب بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، وتعهدا بألا يعقد أى

منهما سلماً منفرداً ، كما اتفقا فيما بينهما على أن يكون الاستقلال الكامل للولايات المتحدة شرطاً أساسياً يجب مراعاته فى أى معاهدة لإقرار السلام . كذلك تنازلت فرنسا عن أية حقوق لها فى كندا و « فلوريدا » و « بيرمودا » وتركت للولايات المتحدة الحرية الكاملة فى أن تضم هذه الممتلكات إليها إذا كان فى استطاعتها أن تفعل ذلك . أما جزر الهند الغربية ، و « نيو أورليانز » والأراضى الواقعة عبر المسيسبى فظلت بالرغم من ذلك رهن المطامع الفرنسية .

ومما هو جدير بالذكر أن لهفة فرنسا على إحباط أى اتفاق بين إنجلترا وأمريكا دفعتها إلى الإسراع فى إتمــام التحالف دون انتظار اشتراك أسبانيا ، وإلى التقيد بالتزامات مبدئية دون استشارة هذه الأخيرة . أما أسبانيا ، وكانت حذرة وشاعرة بالمهانة ، فقد رأت فرصتها فى الابتعاد والعمل المنفرد لتحقيق رغبتها فى إضعاف إنجلترا بدون تعريض نفسها للمخاطر . ففى العام التالى حاولت انتزاع جبل طارق من إنجلترا كثمن لوقوفها موقفاً محايداً ولسعيها لإنهاء النزاع بين تلك الدولة وبين فرنسا وأمريكا . وعندما فشلت جهودها فى هذا الصدد ، دخلت الحرب عام ١٧٧٩ كحليفة لفرنسا بعد أن حددت أهداف الحرب ، وبعد أن حصلت على تنازلات تتعارض وما التزمت به فرنسا تجاه الولايات المتحدة . فبصفة خاصة لم تكن أسبانيا مستعدة لأن تعطى استقلال أمريكا الأهمية الأساسية بل صممت على أن تنظر إلى الحرب المشتركة ضد إنجلترا فى إطار الأهداف الأوربية . لقد كانت المساعدات التى قدمتها أسبانيا لهذه الحرب تافهة ، ولكن الأهداف التى دخلت الحرب من أجلها وطبيعتها المختلفة ، كانت لتعقد مفاوضات السلم النهائية .

والسرعة التى عالج بهـــا « فيرجين » موقف فرنسا من استقلال المستعمرات الأمريكية مكنت فرنسا من إفساد محاولات إنجلترا لإقرار السلام بينها وبين تلك المستعمرات ، تلك المحاولات التى تحدثنا عنها قبلاً ، فإن أى اهتمام خاص حصلت

عليه بعثة « كارليل » للسلام فى أمريكا قضى عليه مجىء معاهدة التحالف مع فرنسا فى ٢ مايو عام ١٧٧٨ . لقد تلقى الناس فى المستعمرات هذه المعاهدة فى سرور بالغ وسرعان ما وافق عليها المؤتمر . وبعد أن وجد الأمريكيون أنفسهم مشتركين فى قضية واحدة مع ملك فرنسا العظيم ، معترفاً بهم من قبل الملك « لويس الرابع عشر » باعتبارهم أمة حرة مستقلة بين أمم الأرض ، وبعد أن ضمنوا لأنفسهم معاونة جيش فرنسا وبحريتها وماليتها ، فإنهم رأوا بوادر النصر النهائى المؤكد تلوح أمامهم .

أما بعثة السلام البريطانية ، وهى البعثة السيئة الحظ ، فقد خابت آمالها بمجرد التصديق على معاهدة التحالف ، كما أنها تعرضت للسخرية عندما عرف الجميع أن السفينة التى حملتهم إلى « فيلادلفيا » فى ٦ يونيو حملت أيضاً ، دون أن يعلموا ، أوامر محددة للجنرال « كلينتون » ، القائد البريطانى الجديد فى أمريكا ، ليخلى « فيلادلفيا » ويركز قواته فى « نيويورك » . هذا التنازل الذليل من جانب إنجلترا عما استولت عليه فى عام سابق بشق النفس ، قوى من اعتقاد الأمريكيين بعدم جدوى التفاوض مع حكومة بريطانية متهاوية لا تقوى على الوقوف فى وجههم عند تقرير الاستقلال الكامل . أما المأزق الذى وقع فيه أفراد الفئات الثرية فى مجتمع « فيلادلفيا » الذين وقفوا فى صف التاج اعتقاداً منهم بدوام الوجود البريطانى ، فقد أثر على غيرهم من نفس هذه الفئة المخلصة لبريطانيا ومنعهم من إظهار شعورهم الطيب نحوها .

بعض أفراد هذه الفئة ، مع قليل من الجنود والحاجيات والأسلحة الثقيلة ، أرسلوا إلى « نيويورك » عن طريق البحر ، فى حين قاد « كلينتون » الفرق الأساسية فى جيشه عبر « نيوجيرزى » وبدأ زحفه فى ١٨ يونيو عام ١٧٧٨ . هنا تحرك الأمريكيون الواثقون من أنفسهم الذين كانوا قد خرجوا من مكمنهم الشتوى

فى وادى « فورج » ، وطوقوا الجناح الشمالي لجيش « كلينتون » استعداداً للهجوم ، وبعد عشرة أيام سنحت فرصته وكانت فى يوم قائظ عند « مونموث كورتهوس » بالقرب من « نيوجيرزى » ، وهنا التحم الجنرال « لى » مع حرس المؤخرة فى جيش « كلينتون » وأضاع على الأمريكيين نصراً محققاً ، وأخيراً جاء «وشنطن» بعنفه المعهود ، ونشبت معركة مريرة تأرجح النصر فيها خلال اليوم كله وكان مشحوناً بالمتاعب والمشاق . لقد تمكن « كلينتون » فى ذلك اليوم من رد هجمة الأمريكيين ، كما استطاع أن يقوم بارتداد منظم فى اتجاه « نيويورك » ، ولكن الثمن الذى دفعه فى الموتى والجرحى والمفقودين كان باهظاً .

وعندما وصل رجال « كلينتون » « نيويورك » ، كانوا على صورة المدافع المتقهقر وليسوا كمهاجمين منتصرين . أما جيش « واشنطن » فقد قطع طريقاً أقصر يقع إلى الشمال من « نيوجيرزى » وحط رحاله بالقرب من مكانه القديم فى منطقة « السهول البيضاء » . وكما قال هو نفسه « ... من المدهش حقاً أنه بعد مرور عامين من الكر والفر ، والتقدم والتقهقر ، يعود الجيشان إلى نفس المكان الذى تحركا منه » . ما من شيء أقدر من هذا على إظهار عبث الجهد الإنجليزى لاسترجاع المستعمرات الأمريكية ، فبعد عامين من الحرب وإضاعة المال من غير طائل ، تعود الجيوش إلى مكانها الأصلى دون إحراز أى تقدم . والجيش البريطانى لم يعد الآن الجيش الجديد القوى المغامر كما كان عام ١٧٧٦ . لقد أصبح الآن جيشاً مضعضعاً ، مفكك الأوصال ، منهوك القوى إلى حد بعيد . ولم تعد فرق « واشنطن » وسيلة لجمع أشتات الحرس الوطنى فى بداواته وحماقاته كما كان من عامين مضيا . بل إن هذه الفرق اشتد الآن عودها بفضل تدريبات « ستيوبين » وكوارث « وادى فورج » وأصبحت تشكل جيشاً نظامياً له فعالية معترف بها .

وفى كندا أيضاً لم تعد هناك قوة عسكرية لها من الكفاية والقدرة ما يؤهلها

للحلول محل القوة العسكرية التى قادها « بيرجوين » فيما مضى هناك ، وفرنسا الآن أصبحت تقف إلى جانب الأمريكيين. لقد انتهت الحرب فى الشمال الآن ولـكن ما من أحد من الجانبين المتحاربين كان على علم بهذه الحقيقة .

عجزت لجنة « كارليل » عن الحصول على موافقة المؤتمر على استقبالها والاستماع لها وعلى ذلك انحل عقدها فى حسرة أليمة . الشيء الواضح أنه ما من سند من المنطق يدعم الآن الفكرة القائلة بجدوى إعادة فتح الولايات الوسطى والشمالية، وهى المحاولة التى سبق فشلها فشلاً ذريعاً فى عامى ١٧٧٦ و ١٧٧٧ ، فى ظروف أفضل بكثير من هذه . لقد أصبحت أغراض بريطانيا الآن من الأمور التى يتعذر تحقيقها سواء عن طريق النصر أو المفاوضات ، وبالرغم من ذلك لم يكن الملك « جورج الثالث » مستعداً للتنازل عن جهوده والاعتراف باستقلال المستعمرات وعلى ذلك لابد من التفكير فى سياسة عسكرية جديدة .

هذه السياسة تضمنت الاستيلاء على « نيويورك » و « نيوبورت » كقاعدتين عسكريتين لشد حركة جيش « واشنطن » ، كما تضمنت الامتناع عن الحركات الهجومية فى الشمال فيما عدا القيام بعدد من المناوشات المحلية بحذاء الساحل ، وبدلاً من القتال هناك توجه كل جهود الجيش الأساسى نحو الجنوب ، وبذلك تم العودة إلى مشروع « كلينتون » الذى تحمس له كثيراً عام ١٧٧٦ . أما المستعمرات الواقعة إلى الجنوب من «فرجينيا» فـكانت أضعف عسكرياً من تلك الواقعة شمالها وأقل سكاناً . أما ولاء هـذه المستعمرات لقضية الثورة فـكان ضعيفاً فى حين كانت الفئات المخلصة للتاج فيها تؤمن بشجاعتها الفائقة وبتفوقها العددى على الفئات الأخرى المخلصة للثورة . لقد كان « جورج الثالث » يخفى فى أعماق نفسه عقيدة لاتتزعزع مؤداها أن مصير الثورة هو إلى الانهيار لامحالة ، وأن رعاياه لابد عائدين ، إن عاجلاً وإن آجلاً ، إلى ولائهم القديم لوأنه فقط استطاع أن يثبت على موقفه وقتاً

كافياً : على أن وزراءه كانوا على استعداد لأن يقفوا موقفاً أكثر واقعية وإن كان أكثر تحديداً . لقد كانت غاية آمالهم أن يخضعوا المستعمرات الجنوبية لإرادتهم ويفصلوها عن الاتحاد الأمريكي وبذلك تستطيع بريطانيا أن تحتفظ لنفسها بموضع لقدمها بين مستعمراتها السابقة ، كما أن احتفاظها « بنيويورك » لابد أن يمنحها قدرة على المساومة عند التسوية النهائية . وبالرغم من أن استقلال « نيوإنجلند » ، وقد يكون أيضاً استقلال الولايات الوسطى ، من الأمور التى لابد أن يتحقق ، فإنه إذا استطاعت إنجلترا أن تحتفظ بالجنوب فمهالا شك فيه أن تخرج الأمة الجديدة إلى الحياة وهى أشد ما تكون ضعفاً إذ سوف تحيطها المستعمرات والقواعد الإنجليزية من الشمال والغرب والجنوب ، كما سوف يحدها من الشرق البحر الخاضع للسيطرة البريطانية . كما أنهفى الوقت المناسب ، هذا الجزء الضئيل المحاصر من كل جانب ، من الجائز أيضاً أن يصبح راغباً فى العودة إلى ولائه القديم لإنجلترا . مثل هذه الإستراتيجية كانت بلا شك صحيحة تماماً بالنسبة للبريطانيين وهى من هـذه الناحية أفضل ما يمكن التفكير فيه .

أما «واشنطن» فكانت له بالطبع استراتيجية أخرى مختلفة عن تلك. لقد كان هدفه الوحيد طوال العامين والنصف التى أعقبت التحالف الفرنسى هو الاستيلاء مرة أخرى على « نيويورك » والإيقاع بالجيش البريطانى المعسكر فيها . ولتحقيق هذا الهدف لابد له من أسطول فرنسى لمحاصرة الميناء والتحكم فى المياه المحيطة بالمدينة ، على الأقل لبضعة أسابيع ، كما لابد من جيش فرنسى لينضم إلى جيشه ويسد العجز فى الرجال والنقص فى القوة الضاربة ويصل بهما إلى الحد المطلوب للتفوق على الإنجليز . وفى التخطيط الذى وضعه لتحقيق هذا الهدف أصيب « واشنطن » بسلسلة طويلة من خيبة الأمل . ففى يوليو عام ١٧٧٨ ، وصل الأميرال الفرنسى « ديستانج » أمام « نيويورك »، ومعه أسطول وجيش لـكى يبدأ التعاون الفرنسى الأمريكى . ولـكن القوات التى جلبها معه لم تـكن مناسبة للاستيلاء على « نيويورك » ، وبدلاً من

مهاجمتها قرر مهاجمة القاعدة البريطانية فى « نيوبورت » . غير أن وصول أسطول بريطانى بقيادة « اللورد هاو » إلى مياه هذه الأخيرة ، بالإضافة إلى عاصفة شديدة هبت على سفن « ديستانج » وعطلت عدداً منها ، جعلت الفرنسيين ينسحبون ، وبذلك تركت « نيوبررت » فى أيدى الإنجليز دون أن يتعرض لها أحد ، كما نشأت ظروف عديدة أخرى ساءت فيها العلاقات بين الأمريكيين والفرنسيين مما زاد فى صعوبة الدخول فى أى تعاون آخر مستقبلاً .

لم يكن الفرنسيون بقادرين على تحمل نفقات الاحتفاظ فى أمريكا بأسطول وجيش لمدة تزيد على العام . وعندما جاء خريف عام ١٧٧٩ ، كان «ديستانج» راغباً فى العمل جنوباً فحسب ، وعلى ذلك استخدمت قواته ، حوالى أربعة آلاف جندى وخمس وثلاثين سفينة ، مع فرقة صغيرة من الجنود الأمريكيين بقيادة الجنرال « لينكولن » فى محاولة لاسترجاع مدينة « سافانا » التى كانت وقتئذ فى أيدى البريطانيين . هذه المحاولة فشلت هى الأخرى بسبب أن قوات « ديستانج » لم تكن متاحة إلا لفترة قصيرة ، وهكذا أثبت التحالف ثانية عدم جدواه .

على أنه فى الربيع التالى ، أى فى مايو عام ١٧٨٠ ، نزلت قوة فرنسية مكونة من خمسة آلاف رجل فى « نيوبورت » التى كان الإنجليز قد أخلوها فى أكتوبر عام ١٧٧٩ ، لتوفير القوات اللازمة للاستمرار فى معارك الجنوب . هذا الجيش الفرنسى ، وكان تحت قيادة « روشامبو (١) » ، كان عليه أن يبقى فى أمريكا إلى مالا نهاية ، وهو أول جيش فرنسى قوى يوضع تحت قيادة « واشنطن » .

على أن بريطانيا ، بالرغم من ذلك ، كانت تحتفظ بسلطانها على البحر مما جعل قوات « روشامبو » المحاصرة فى « نيوبورت » قليلة الفائدة لـ « واشنطن » لفترة تزيد على السنة . وأخيراً ، وفى صيف عام ١٧٨١ ، استطاع « واشنطن » أن يربط

---

(١) Rochambeau

هذه القوات بقواته الموجودة إلى الشمال من « نيويورك » حيث بقيت القوات المتحدة تنتظر وصول قوة بحرية فرنسية تحت قيادة الأميرال «دجراس (١)» ،وعند ذلك يتحقق الحلم الذى طالما حلم به « واشنطن » . ولكن عندما جاءت الفرصة فإنها كانت مفاجئة كما أنها حدثت فى مسرح آخر من مسارح الحرب . وبصرف النظر عن أى شيء فقد أثبتت أنها حاسمة تماماً مثل سقوط « نيويورك » فى أيدى الأمريكيين .

ولمدة تقرب من ثلاث سنوات ، وقف جيشا « واشنطن » و « كلينتون » وجهاً لوجه فى صمت عبر الأراضى المحايدة بين جزيرة « مانهاتان » وناحية « ويستشستر الشمالية » . وأثناء تلك السنوات كان الصدام الحاد الوحيد فى الشمال هو الذى تمثل فى معركتين على الحدود اشتركت فى إحداهما قبائل «الأوروكواز (٢) » الهندية بقيادة « جون تيلر » والزعيم الهندى « برانت » ، كما اشتركت فيها فوق القناصة من المشايعين للتاج ، وكانت هذه القبائل قد أغارت على حدود « بنسلفانيا » و « نيويورك » فى صيف عام ١٧٧٨ وخريفه وامتدت هذه الغارات إلى مطلع العام التالى . وفى أغسطس عام ١٧٧٩ ، خصص « واشنطن » فرقة من الجنود المحليين وضعها تحت تصرف « جون سوليفان(٣) الذى هاجم قبائل « الأوروكواز » فى المشارف الغربية لمدينة « نيويورك » ، وتمكن فى معركة استمرت أقل من شهر من إبادة الهنود وقوات المشايعين للتاج وبذلك تطهرت الحدود وأصبحت آمنة .

وعلى نطاق أصغر ، ولكن بنتائج أخطر ، نشبت معركة أخرى فى البرية الشمالية الغربية قادها ضد الإنجليز « جورج روجرز كلارك» (٤) المفوض من ولاية

De Grasse (١)

Iroquois (٢)

John Sullivan (٣)

George Rogers Clark (٤)

« فرجينيا » التى طالبت بمقتضى قرار إنشائها بضم الأراضى الواقعة إلى الشمال الغربى وإلى الغرب من مستعمراتها الساحلية إليها . لقد كانت الأراضى التى طالبت « فرجينيا » بضمها تشمل المنطقة التى تقع فيها الآن ولايات «أوهايو»،و «إنديانا»، و « إلينوى » . لقد كان الجزء الشرقى من « أوهايو » يحوى عدداً متزايداً من المستعمرات ، ولكن بخلاف ذلك كانت هذه المنطقة الواسعة برية جرداء يتخللها عدد من المستعمرات الفرنسية الصغيرة ، التى أصبحت الآن تحت السيطرة البريطانية ، وبخاصة تلك الواقعة بالقرب من « كاسكاسكيا » و «فينسين » .

وفى صيف عام ١٧٧٨ ، استولى « كلارك » على هذين المكانين ، ولكنه خسر « فينسين » فعادت مرة أخرى إلى « هاملتون » ، القائد البريطانى فى «ديترويت» ، وكان ذلك فى ديسمبر، ثم عاد فاستولى عليها من جديد ولكن فى هذه المرة بالاشتراك مع « هاملتون » نفسه وكان ذلك فى فبراير عام ١٧٧٩ . هذه المعركة التاريخية خاضتها حفنة قليلة العدد من حراس الحدود مكنتها شجاعتها وإقدامها من هزيمة قوة أكبر منها مكونة من الهنود والبريطانيين . ليس هذا فحسب بل تغلبت أيضاً على شتاء هذه البرية القارس وكان أسوأ من أى عدو بشرى. لقد كانت النتائج العسكرية المباشرة لهذه المعركة قليلة الأهمية ، ولكن انتصار « كلارك » جعلت حفنة من الأمريكيين ، بدلاً من حفنة من الإنجليز، تسيطر على الغرب الأمريكى الهائل عندما اجتمع وفدا الطرفين للتفاوض فى شروط السلام . لقد كانت هذه السيطرة الفعلية على الغرب سنداً قوياً اعتمد عليه الأمريكيون اعتماداً كلياً عند المطالبة بأحقيتهم فى تلك المنطقة .

وأثناء هذه المناوشات والغارات كان القتال الأصلى يدور فى الجنوب وهذا نفس ما أراده البريطانيون وخططوا له . فبمجرد أن انتهى « كلينتون » من تدعيم قواته أمام « نيويورك » ، وعندما اتضح للجميع أن بعثة « كارليل » للسلام قد فشلت ،

بدأ « كلينتون » المعركة الجنوبية دون تأخير فأرسل بطريق البحر قوة تتكون من أربعة آلاف جندى تقريباً إلى قرية « سافانا » فى ولاية « جورجيا » ، وكان ذلك فى أواخر نوفمبر عام ١٧٧٨ . وقبل نهاية العام نزلت القوة إلى البر واستولت دون عناء على القرية وكانت ضعيفة التحصين. ولم تمض عدة أسابيع إلا وسقطت المستعمرات الأخرى الواقعة بحذاء نهر « سافانا » حتى « أوجاستا » وعادت المنطقة كلها لفترة من الزمان تحت النفوذ الملكى . أما الجهود الأمريكية التى بذلت خلال الربيع من عام ١٧٧٩ لإعادة الاستيلاء على « جورجيا » فقد صدها الإنجليز دون كبير عناء ، ويدخل فى هذه الجهود الهجوم الفرنسى الأمريكى الكبير الذى تحدثنا عنه قبلاً .

وبعد الاستيلاء على «جورجيا» ، تحرك الإنجليز فى اتجاه «كارولاينا الجنوبية» . فأخذ « كلينتون » نصف الجيش المعسكر فى « نيويورك » ، أو أكثر قليلاً ، وقاد هذه القوة وكانت مكونة من أربعة عشر ألفاً من المحاربين فى هجوم بحرى على «تشارلستاون» وكان ذلك فى فبراير عام ١٧٨٠ ، ثم أعقب الهجوم حصار طويل ، وكان «واشنطن» قد أرسل للجنوب قوة كبيرة مكونة من جنود محليين لتدعيم قوات « لينكولن » التى كانت مجمدة فى مدينة « تشارلستاون » داخل شبه جزيرة طويلة تخلو من كل وسائل الدفاع تقريباً ومكشوفة لعدو يسيطر على المياه المحيطة بالمدينة . وفى ٦ مايو أرغم «لينكولن» على تسليم المدينة كما استسلم معها كل جيشه المكون من أكثر من خمسة آلاف جندى ، وبذلك أصبح الجنوب كله خالياً من أية قوة تدافع عنه ما عدا الحرس الوطنى المحلى والفرق غير النظامية . وأخيراً عاد « كلينتون» إلى « نيويورك » بجزء من قواته ، تاركاً خلفه الجنرال « كورنواليس »(١) ليقود الحامية فى مدينة « تشارلستاون » .

وفى المستنقعات والأقاليم الجنوبية نشأت مقاومة عنيفة للحكم البريطانى على

---

(١) Cornwallis

صورة حروب العصابات ، وهذه شنها مقاتلون أشداء بقيادة «فرانسيس ماريون»(١) اللقب «بثعلب المستنقعات » ، وضباط آخرون ، وبذلك عجز الإنجليز تماماً عن إقامة سلطة مدنية فعالة فى تلك النواحى . على أنه ما من جيش نظامى كان هناك ليقف فى وجه الإنجليز إلى أن أرسل « واشنطن » إلى هذه المناطق الجنوبية فرقة أخرى مؤلفة من الجنود المحليين لكى يحلوا محل أولئك الذين أسروا فى مدينة « تشارلستاون » ، وهذه الفرقة كانت تحت قيادة « هوراشيو جيتس » صاحب النصر العظيم على « بيرجوين » عند « ساراتوجا » . ففى أواخر شهر يوليو عام ١٧٨٠ ، خرج «جيتس» من «كارولاينا الشمالية » على رأس قوة صغيرة متوجهاً فى تحدى إلى مدينة « كامدن » فى « كارولاينا الجنوبية » ، وهذه المدينة كانت أكثر المراكز البريطانية الكبرى تطرفاً نحو الشمال . وعندما قابل هناك « كورنواليس » فى ١٦ أغسطس ، كان له التفوق العددى على هذا الأخير إذا أخذنا فى الاعتبار فرق الحرس الوطنى ، ولكن الأمريكيين كانوا فى حالة من الضبط والربط يرثى لها حتى أن فرق الحرس الوطنى فقدت نظامها ، وحتى الجنود المتمين للولايات الأخرى كانوا مختلى النظام ، و « جيتس » نفسه أسرع بالهرب عبر « كارولاينا الجنوبية والشمالية » حتى كاد أن يصل إلى حدود « فرجينيا » تاركاً خلفه كل جيشه بعد أن أعمل فيه الإنجليز تقتيلاً ، أو أسراً ، أو تشتيتاً .

وللمرة الثالثة أصبح الجنوب مكشوفاً تماماً أمام الإنجليز ، كما أصبح الموقف مغرياً بالنسبة «لكورنواليس» بدرجة كبيرة . فبعد أن وجه ضربة أخرى للمقاتلين بطريقة حرب العصابات فى « كارولاينا الجنوبية » ، ترك هذه الولاية دون حماية تذكر ، وتحرك فى سبتمبر لغزو « كارولاينا الشمالية » . لقد كان موقفه حرجاً إلى حد بعيد بسبب أن المتطوعين المنضمين لجيشه من فئة المتشيعين للتاج لم يكونوا بكافين

---

(١) Francis Marion

لتعويض الخسائر التى منى بها من الجرحى والمرضى ، كما كان من الضرورى تخفيض جيشه الأساسى بدرجة كبيرة لحماية المراكز النائية فى الجنوب . زد على ذلك أنه كان يعمل فى داخلية البلاد بعيداً عن أية ميناء يمكن أن يتلقى عن طريقها المؤن والإمدادات .

غير أن الغارات التى قام بها « كورنواليس » لم يكتب لها النجاح إذ أن الحرس الوطنى الأمريكى أوقع بفرق المتشيعين للتاج فى قواته ، وهى الفرق التى كان يتألف منها جناحه الأيسر ، ودفع بها إلى الذروة العليا لجبل الملوك ، وهناك أحاط بها وأسرها كلها . هذا الإلتحام الذى وقع فى ٧ أكتوبر عام ١٧٨٠ ، ليس فقط حرم « كورنواليس » مما يقرب من ألف جندى كان فى حاجة شديدة إليهم ، بل إنه ، بالإضافة إلى ذلك ، وضع حداً لانضمام فئات المتشيعين للتاج إلى الجيش الإنجليزى . وأخيراً أضطر « كورنواليس » ، إلى التراجع عبر الحدود متجهاً إلى « كارولاينا الجنوبية » ، وهناك حط رحاله فى انتظار الربيع كى يستأنف معركته .

على أنه لم يترك فى سلام أثناء شهور الشتاء . فبالرغم من أن جيش « واشنطن » كان قد تأثر تأثراً خطيراً من جراء ارتكاب « بنيديكت أرنولد » خيانته الوطنية ، وهى تشجيع استسلام « وست بوينت » فى خريف عام ١٧٨٠ ، وذلك بالإضافة إلى أن رجال تلك المدينة الحصينة كانوا قد دفعوا دفعاً إلى العصيان أكثر من مرة بتأثير الانهيار الكامل للاقتصاد الأمريكى ، فإن « واشنطن » توصل إلى أن يجمع شتات قوة أخرى صغيرة وضعها هذه المرة تحت قيادة أقدر مساعديه وهو « ناثانييل جرين » . وإلى « جرين » انضم عدد آخر من أحسن القواد الأمريكيين منهم قواد الفرسان وقواد الفرق الخفيفة — « دانيل مورجان » ، و « هارى لى » ، و « وليم واشنطن » .

أما « جرين » فتحرك مسرعاً إلى « كارولاينا الجنوبية » ونشر قواته لمضايقة « كورنواليس » دون أن يغامر بصدام مباشر فيعيد مأساة هزيمة « جييس » فى

« كامدن » . وأما « مورجان » فأرسل قناصته يجوسون سراً فى الأراضى الواقعة إلى الغرب واستطاع أن يهزم قوة كبيرة من الفرسان الإنجليز ، بل ويبيدها إبادة تامة وكانت تحت قيادة « تارليتون(١) » ، وتم ذلك بالقرب من « كاونبز » فى « كارولاينا الجنوبية » فى ١٦ يناير عام ١٧٨١ . وحتى بعد هذه الهزيمة ، استأنف « كورنواليس » خطته التى كانت ترمى إلى التقدم شمالاً ، وكان جيشه قد تلقى إمدادات جديدة ، كما عرف أن القوات البريطانية فى « بورتسموث » و« نورفولك» تلقت هى الأخرى إمدادات جديدة إذ انضمت إليها فصيلة بقيادة «بنيديكت أرنولد» الذى كان يعمل حينئذ كضابط بريطانى . لقد كان « كورنواليس » يأمل فى أنه إذا استطاع الاتصال « بأرنولد » أمكنه فتح الجنوب كله .

لهذا أسرع « كورنواليس » بتعقب قوات « مورجان » المنتصرة إذ إن هذا الأخير ومعه « جرين » والقوة الأمريكية الأساسية تحركوا بسرعة إلى الشمال ، وبذلك سحبوا « كورنواليس » خلفهم وعطلوا سيره بتخريب القوارب عند كل نقطة من نقاط العبور النهرية . وعندما وصل « جرين » إلى « فرجينيا » ، انقلب « كورنواليس » راجعاً من حيث أتى ، إذ إنه أدرك بأن المسافة بينه وبين قواعده كانت قد طالت أكثر مما يحب وأن قواته أصبحت فى انكماش مستمر فى حين أن قوات « جرين » كانت فى ازدياد . أما « جرين » ، وكان قد تلقى إمدادات كبيرة ، فإنه اتجه جنوباً وتحرش «بكورنواليس» عند «جيلفورد كورتهاوس» فى « كارولاينا الشمالية » ، بالقرب من « جرينزبره » الحالية . وفى القتال المائع الذى أعقب ذلك فى ١٥ مارس ، أحرز « كورنواليس » انتصاراً فنياً ، ولكنه دفع الثمن غالياً من القتلى والجرحى ومعدات القتال بحيث اضطر إلى الاتجاه نحو البحر عند «ويلمنجتون» لكى يعيد تشكيل جيشه .

وبدلاً من أن يقوم « جرين » بتعقب « كورنواليس » فى اتجاهه إلى الساحل ،

(١) Tarleton

فإنه جاوزه مسرعاً واندفع نحو « كارولانيا الجنوبية » و « جورجيا » ليعيد فتحهما . في هاتين الولايتين كان « كورنواليس » قد ترك قوة بريطانية كبيرة للحراسة وكانت تتألف أساساً من قوات الحرس الوطني . وبعد سلسلة من الأعمال العسكرية البطولية ، تمكن « جرين » من طرد هذه القوة وإعادتها إلى الساحل . ونتيجة لذلك ، لم يكد الصيف ينتهي حتى أصبح الإنجليز محصورين في مدينتي « تشارلستاون» و « سافانا » وتحررت مرة أخرى الأجزاء الباقية من«جورجيا» وكذلك « كارولاينا الشمالية والجنوبية » ، وهكذا برهنت القوات البريطانية ثانية على أنها تعجز عن السيطرة على أكثر من مكان في وقت واحد .

أما « كورنواليس » فإنه في ذلك الوقت بدلاً من أن يقفل راجعاً كي يحمى المواقع البريطانية في الجنوب ، أسرع بالسير شمالاً من « ويلمنجتون»إلى«فرجينيا» . وبمجرد أن وصل إلى«فرجينيا »، وكان ذلك في مايو ، لم يجد أمامه هدفاً واضحاً يحققه إذ أن الحكومة المحلية هناك كانت قد انتقلت غرباً إلى « شارلوتزفيل » وبذلك بعدت عنه كثيراً . لقد شرعت جماعات مغيرة في تحطيم الممتلكات الخاصة في أماكن مختلفة ، ولكن لم تكن هناك مدن مثل « بوسطن» ، أو«فيلادلفيا» ، أو « نيويورك » ، أو « تشارلستاون » لكي يستولى عليها . لقد كانت هناك فصائل صغيرة مكونة من جنود قادمين من ولايات مختلفة بقيادة « ستيوبين » ، و « لافاييت » ، و « وين » وكانت هذه الفصائل تعمل في الولاية . وبالرغم من أن « كورنواليس » كان قادراً على تدعيم قواته بضم الفرق التي كانت بقيادة « أرنولد » والجنرال « فيليبس » ، وهي القوات التي كانت في ذلك الوقت تعمل في « فرجينيا » ، إلا أنه عجز عن اللحاق بالفصائل الأمريكية ، أو الحيلولة دون اتصال بعضها ببعض ، أو إرغامها على خوض القتال . وبعد أن بدأت مؤونته وموارده من الرجال تنكمش وذلك باقتراب الصيف ، انتقل

« كورنواليس » فى شهر يوليو إلى الساحل وأنشأ لنفسه قاعدة فى « يوركتاون » وهذه المدينة كانت تقع إلى الجنوب من «ولمزبرج» ، بالقرب من حافة شبه جزيرة « فرجينيا » حيث يمكن لجناحيه أن يحتميا بنهرى « جيمس » و « يورك » ، وبذلك يستطيع فى سهولة أن يحصل على ما يحتاج إليه من مؤن أو رجال ، عن طريق البحر ، كما يستطيع الانسحاب لو أراد .

كان يستطيع أن يفعل هذا طالما أن بريطانيا تحتفظ بسلطانها على البحر . ولكن فرنسا كانت تتهيأ للقيام بمجهود آخر كبير للتعاون مع الأمريكيين . وعندما بدأ « كورنواليس » يتحصن فى « يوركتاون » ، كان الأميرال الفرنسى « دىجراسييه » قد غادر فرنسا إلى أمريكا ومعه أسطول كبير . وبعد وقفة قصيرة فى جزر الهند الغربية ، توجه شمالاً ، وكان من المتوقع أن يبلغ الساحل الأمريكى فى شهر أغسطس . كان أمل « واشنطن » أن يستخدم هذا الأسطول والفرق المحاربة المصاحبة له فى محاولته لاسترجاع « نيويورك » ، ولكنه استجاب لرأى القائلين بأن جيش « كورنواليس » يشكل هدفاً قريب المنال .

وهكذا وضعت بسرعة خطط التحرك لمهاجمة « يوركتاون » . فبعد أن ترك « واشنطن » قوة صغيرة لمراقبة « كلينتون » فى « نيويورك » ، اتجه بكل قوته جنوباً وكان ذلك فى منتصف أغسطس ومعه جميع رجال « روشامبو » الخمسة الآلاف ، وكذلك ألف من جنوده المنتمين لشتى الولايات . وبعد الالتقاء بالقوات التى كانت بقيادة « لافاييت » والتى كانت معسكرة حتى تلك اللحظة فى « فرجينيا » ، جاءت جميع القوات بقيادة « واشنطن » إلى شبه الجزيرة وكان دىجراسييه » قد وصل بأسطوله لكى يغلق خليج « تشيزابيك » فى وجه السفن البريطانية ولكى ينزل ثلاثة آلاف محارب فرنسى آخرين . وهكذا ، ولأول مرة ، توضع خطة أمريكية حربية منظمة وتنجح نجاحاً كبيراً .

لقد كان من الأعمال التى تدخل فى نطاق المعجزات حقاً أن تجمع قوات عديدة وتنقل مئات الأميال ، بالرغم من وسائل النقل والمواصلات البدائية مع إنجاز ذلك فى الأوقات المحددة لها تماماً ، ومع الاحتفاظ بعنصر المفاجأة .

ومع ذلك فهذا هو الذى حدث تماماً ، وبذلك أغلق باب المصيدة على من فيه ، وأصبح « كورنواليس » فى عزلة لا يستطيع الحصول على المؤن والإمدادات ، كما أصبح وجهاً لوجه أمام جيش يفوقه مرتين . والأكثر من ذلك أن الأمريكيين استطاعوا أن يتمونوا من الأراضى الزراعية الغنية الواقعة خلفهم ، كما استطاع جيشهم أن يتدعم باستمرار بانضمامهم فرق الحرس الوطنى إليه . أما « كورنواليس » فكان ، من الناحية الأخرى ، لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلا أن ينظر فى حسرة إلى انكماش قواته واضمحلال ذخائره . لقد أصبح الآن سجيناً فى شبه جزيرة « فرجينيا » تماماً كما كان « بيرجوين » ، قبل ذلك بأربع سنوات ، محاصراً فى الأحراش الواقعة إلى الشمال من « نيويورك » . لقد أقام حيث هو تحصينات دفاعية على جانب كبير من القوة وتدل على ذكاء عظيم وذلك فى الوقت الذى كان فيه « كلينتون » يبذل جهداً كبيراً للتوصل إلى طريقة لإنقاذه من ورطته . على أن موقفه كان ميئوساً منه ، وفى ١٧ أكتوبر أعلن عن رغبته فى الاستسلام . والغريب أن نفس هذا اليوم منذ أربعة سنوات كان هو اليوم الذى استسلم فيه « بيرجوين » .

لقد استقبل استسلام « كورنواليس » باحتفال كبير إذ أن استسلامه كان أول نصر واضح يحرزه « واشنطن » فى ست سنوات ونصف . بعد هذا النصر جمعت الأسلحة البريطانية وأدخلت إلى المخازن ، وتم الاستيلاء على سيف القائد

الإنجليزى ، كما لعبت الفرقة الموسيقية البريطانية دور « لقد أنقلب العالم(١) رأساً على عقب » ، وبذلك انتهت الحرب .

ما من أحد عرف ذلك حينئذ . فالإنجليز ، على أى حال ، كانوا مسيطرين على « نيويورك » و « تشارلستاون » و « سافانا » ، وذلك إلى جانب سيطرتهم على « ديترويت » وأماكن أخرى فى الغرب . لقد كانت بحريتهم حتى تلك اللحظة لا نظير لها ، كما كان عجزها عن السيطرة على المياه الأمريكية أمراً مؤقتاً .

أما الحرب فكان من الممكن أن تستمر كما كانت . ولكن عزم الإنجليز على القتال كان قد تلاشى تماماً ، كما أنهم فقدوا الرغبة فى القيام بمجهود آخر بعد التضحيات الهائلة والمتاعب الكثيرة التي صادفوها فى سنوات القتال ، والهجمات الفرنسية والأسبانية التى تعرضوا لها فى أماكن عديدة على الكرة الأرضية ، والديون التى أغرقتهم فى خضمها العاتى ، وخاصة لأن أى مجهود حربى يبذل بعد ذلك لابد أن يكون أضخم بكثير من أى مجهود سبق ، وأن مثل هذا المجهود لابد أن يتضمن قبول الحرب لسنوات عديدة حتى تتحقق السيطرة البريطانية على القارة الأمريكية ذات الأبعاد الشاسعة .

ولعام ونصف بعد ذلك ظلت الجيوش تقف فى مكانها الواحد منها أمام الآخر. ولكن الحرب وضعت أوزارها أخيراً .

---

(١) "The World Turned Upside Down" : دور موسيقى تلعبه موسيقات الجيش عند الهزيمة وتسليم أسلحتها .

الفصل التاسع

امبراطورية جديدة تخرج إلى الوجود

أشرنا إلى أن الثورة الأمريكية قامت لأن الاتجاه الذى ساد فى نهاية القرن الثامن عشر نحو إيجاد وحدة أقوى فى المجالات العسكرية والاقتصادية وكذلك النمو السريع الذى حققته المستعمرات ارتبطا ببعضهما ، فكان من المستحيل على المستعمرات والوحدات الصغيرة فى أمريكا أن يظل كل منها مستقلاً ، بل معزولاً عن الآخر . لقد أصبح من الضرورى إيجاد نوع من التنظيم التجارى أكثر دقة — وفقاً لمفهوم القرن الثامن عشر — يهدف إلى ادخال المستعمرات النامية فى إطار الاقتصاد الإمبراطورى المتزايد التعقيد ، كما كان من اللازم إيجاد قيادة مشتركة للقوات البرية والبحرية وخاصة فى وقت أصبحت فيه الحروب تشن على نطاق واسع وبدأت تتطلب تسخيراً كاملاً لكافة الموارد المتاحة فى الدولة المحاربة لتسيير دفة الحرب . ولما كانت المستعمرات الأمريكية تنتشر عبر الجبال ، أصبحت هذه الأخيرة تشكل لفترة تقرب من قرن من الزمان حاجزاً قوياً يفصلها عن مناطق الهنود الحمر مما جعل هؤلاء يعيشون فى جو من التحفز الدائم للمناوشة والاعتداء واحتجاز الرهائن ، وترتيباً على ذلك لزم إيجاد جهاز مركزى يشرف على تنظيم العلاقة بين المستعمرات وبين الهنود ويوجه أنماط الاستيطان والتجارة . لقد احتاج إقرار السياسة إزاء جميع هذه الأمور قبل كل شىء إلى هيئة تشريعية مركزية كما كان التنفيذ يتم فى وزارات لها سلطات وإمكانيات تتناسب مع مسئولياتها . كذلك تطلب الأمر وجود طريقة محددة لتمويل هذه العمليات المتجهة نحو الامتداد والتوسع .

كان رد الفعل البريطانى إزاء هذه المشكلات بسيطاً غاية البساطة ، فما على إنجلترا إلا أن تصطنع تنظيماً تجارياً أكثر إحكاماً يستطيع أن يستوعب اقتصاديات المستعمرات ويمثلها فى اقتصاديات الإمبراطورية ، مع الحرص على وضع حد لمنافسات تلك المستعمرات فى مجال الصناعة ومع العناية بإعادة توجيه تجارتها وفقاً لمقتضيات الضرورة . وعلى عاتق القوات البريطانية ، وهى قوات تخضع خضوعاً مباشراً لقيادات إنجليزية خالصة ، تقع مسئولية الدفاع عن هذه المستعمرات ، وإننا لنراها تأخذه عنوة من القوات المحلية المتمتعة بشىء من حرية التصرف والاستقلال الذاتى .

- كذلك نجد أن البرلمان الإنجليزى يتولى بنفسه رسم الحدود التى تفصل الغرب عن بقية المستعمرات المجاورة له ، كما يشرف الموظفون البريطانيون على تنظيم التجارة الهندية . كذلك نجد أن البرلمان الإنجليزى فى غيبة الممثلين المنتخبين عن طريق سكان المستعمرات يقترح السياسات وينفذها فى تلك المناطق البعيدة عنه ، كما يأمر بجباية الضرائب من المستوطنين ويستخدم جزءاً منها فى الصرف على الأجهزة الإدارية التى تتولى جبايتها . والموظفون البريطانيون هم الذين يفيدون فائدة مباشرة من تلك الضرائب ، والإدارات والمصالح البريطانية داخل الجزر البريطانية هى التى تصدر القرارات المنظمة لجباية هذه الضرائب والأوجه التى تصرف فيها . وبالطبع يظل التاج على طريقته فى السيطرة على كافة العلاقات التى تنشأ بين المستعمرات وبقية العالم .

والتمرد الذى أظهرته المستعمرات على هذا الحل الصادر من جانب واحد لعلاج المشكلات المترتبة على ادخال المستعمرات المنعزلة داخل إطار اقتصادى أكبر ، هذا التمرد لم يقض على تلك المشكلات ولم يهىء حلاً عملياً لها . بل بالعكس ، فإن اضطرار هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة إلى التكتل والتعاون على شن حرب كبيرة ضد بريطانيا العظمى ، أثار قضايا أكثر صعوبة فيما يختص بطبيعة السلطة المركزية

وحقوقها تجاه كل وحدة على حدة . وعند علاج هذه القضايا ، فكر قادة الثورة فى استنباط عديد الأنماط ذات الصلة بالحكومة الوطنية ، والتى دخلت فيما بعد فى صلب الدستور . وكما أرغم الحوار حول الاستقلال سكان المستعمرات على إيجاد مجموعة متكاملة ومتماسكة من النظريات التى تعالج طبيعة الحكومة وأهدافها وأسسها الشرعية ، كذلك أوجد الحوار حول شخصية الحكومة المركزية وعلاقتها بالوحدات المنفصلة ، كل منها على حدة ، العديد من النظريات السياسية الأساسية ذات الصلة بأصول الحكومات الفيدرالية .

وعند التفكير فى إيجاد شكل من أشكال الحكومة المركزية ، وجد القادة الأمريكيون أنفسهم بين شقى الرحى . لقد كانت الظروف السائدة حينئذ تتطلب فى الحاح وجود حكومة وطنية فعالة ، كما كان من الأمور الأساسية لكسب الحرب ضد الإنجليز وجود جيش وطنى قوى . لقد كان على الولايات أن تتحدث بصوت واحد لتقرير مكانها بين القوى الاستعمارية الغاشمة التى ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر ، وللدفاع عن حقوقها الملاحية فى نهر « المسيسبى » وفى مراكز الصيد الواقعة فى المحيط الأطلسى . . لقد كان من الضرورى تحديد العلاقات التجارية المتزايدة التى نشأت بين الولايات بعضها ببعض وبين الولايات وأوربا . كذلك كان لابد من رسم السياسات الخاصة بالغرب الأمريكى وبالهنود الأمريكيين وتنفيذها . وثمة شعور جديد بالكيان الوطنى وهذا الشعور لابد أن يجد وسيلة يعبر بها عن نفسه . والأصعب من ذلك كله ، كان لابد من إيجاد وسيلة لتمويل هذه الأعمال المشتركة .

ولكن ، فى الوقت نفسه ، تحول كل العداء للسلطة المركزية الذى كان قد أثار الثورة فى أمريكا بكل قوته ضد الحكومة فى « فيلادلفيا » ، كما سبق أن تحول ضد الحكومة فى لندن . لقد كانت الولايات راغبة فى أن تسند قيادة قواتها

إلى « واشنطن » كما سبق أن أسندتها إلى « وولف(١) » و « أمهرست(٢) » ، ولكن هذه الولايات كان لديها عام ١٧٧٦ نفس التصميم الذى كان لديها عام ١٧٥٦ على ممارسة استقلالها فيما يختص باستدعاء الجنود للخدمة والاستجابة لداعى الحرب . على أن هذه الولايات لم تكن راغبة فى التنازل عن حقها فى فرض الضرائب للمؤتمر المنعقد فى « فيلادلفيا » ـــ وكانت ممثلة فيه تماماً ـــ كما كان موقفها من عدم التنازل بالنسبة للبرلمان فى « وستمينستر » ولم تكن ممثلة فيه . والواقع أن الأمريكيين اعترضوا على قيام جهة نائية بفرض الضرائب أكثر مما اعترضوا على فرضها من قبل جهة لاتضم ممثلين عنهم. فقد رأوا خلال خبرتهم الطويلة وقراءتهم للتاريخ كيف أن نفوذ مانح المال يمكن أن يجعل ملكاً بريطانياً أو محافظاً من محافظى المستعمرات خاضعاً للهيئة التشريعية وهى هنا تمنح الاعتمادات أو تحبسها . لقد أرادت كل مستعمرة وكل ولاية أن تكون فى موقف تستطيع فيه أن تمارس هذه السلطات بعينها ضد أية حكومة مركزية .

وفى حالة التنظيم المركزى للتجارة ، كانت الولايات فى الواقع ترفض أن تتولاه سلطة أمريكية مركزية أكثر مما لو تولته سلطة بريطانية . وفى المراحل الأولى من الصراع مع إنجلترا ، لم يناقش سكان المستعمرات حق البرلمان الإنجليزى فى الإشراف على التجارة وتنظيمها ، وحتى فى المراحل الأخيرة من الصراع ، عندما أصبح من الضرورى للمستعمرات أن تنكر ذلك الحق كى تستطيع أن ترفض كافة ادعاءات البرلمان حول سلطته الشرعية عليها ، تنازلت هذه فى الواقع عن حقها عندما قبلت قوانين الملاحة والقرارات الأخرى المتعلقة بالتجارة ، بل كان هذا القبول فى ذاته

---

(١) " Wolfe "

(٢) " Amherst "

شاهداً على وجود تعاقد ضمنى أعطى بمقتضاه سكان المستعمرات للبرلمان سلطة التصرف بالنيابة عنهم فى الأمور التجارية . وبالرغم من ذلك نرى أنهم — باستثناء القيود التى فرضت فى أوقات الحرب على تجارة الصادرات والواردات — أنكروا على المؤتمر حقه فى تنظيم التجارة أو الملاحة مهما كانت طريقة هذا التنظيم وأسلوبه ، أو فرض الرسوم مهما كان الهدف منها .

وبمعنى آخر نقول إن جميع القضايا والمنازعات التى نشأت بين السلطتين المحلية والمركزية والتى مهدت للثورة تحولت بكل بساطة إلى مجال جديد وتم ذلك بعد الرفض الحاسم للادعاءات البريطانية . ولو كانت الحكومة المركزية فى «فيلادلفيا» قد حاولت ، كما فعلت الحكومة فى لندن ، أن تفرض سلطتها على الولايات لحدث نفس الشىء ولقاومتها هذه بالسلاح . ولما كان المؤتمر تنقصه ادعاءات السلطة وتقاليدها الموروثة ، ونظراً لأنه لم تكن لديه الموارد المالية ماعدا تلك التى منحته إياها الولايات نفسها ، لم يستطع أن ينشر على الولايات مظلته التشريعية إلا عن طريق الترغيب والإغراء .

وفى هذه المعركة الثانية التى نشبت للاختيار بين السلطة المركزية والسلطة المحلية ، خرجت الأولى فى النهاية منتصرة ، وهذا سببه من ناحية أن الوحدة الحقيقية بين الولايات الأمريكية المتجاورة كانت أعظم بكثير من أية وحدة يمكن أن تنشأ بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية التى يباعد البحر بينها . ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة الأمريكية تمثل كافة أجزائها ، فى حين لم تكن الحكومة البريطانية كذلك . ولكن من الجائز أنه بصفة مبدأية كان السبب أن الجيل الثورى كان قادراً على إيجاد شكل جديد ونظرية مستحدثة للحكومة الفيدرالية استطاعت أن تزيل معظم المصادمات بين السلطة الوطنية والسلطة المحلية ، وكان هذا أكثر الإنجازات السياسية التى تمت فى تلك الحقبة أصالة .

وفى الفصل الحالى سوف نبحث فى الطرق والأساليب التى استخدمت فى معالجة مشكلات الحكومة المركزية أثناء الفترة التى بدأت من الكونجرس الثانى حتى صدور الدستور .

عقد الكونجرس الثانى فى ١٠ مايو عام ١٧٧٥ كلقاء عادى لممثلى المستعمرات هدفه التفكير فى اتخاذ إجراء مشترك ينقذهم من المأزق الذى وجدوا أنفسهم فيه بسبب تحديهم لبريطانيا العظمى . واستمر المؤتمر منعقداً ست سنوات أعلن خلالها استقلال المستعمرات عن بريطانيا ، وأصدر قوانين تنظيم التجارة ، وأقام جيشاً ، وأنشأ بحرية خاصة بأمريكا ، واعتمد السفن الحربية الخاصة التى تعيش على مهاجمة السفن الإنجليزية ، وعالج المشكلات الهندية ، وأصدر العملة ، وتفاوض للدخول فى تحالف مع دول أجنبية ، واستقبل السفراء من الدول الأخرى ، وأرسل بدوره السفراء إلى الدولة الأخرى ، وأوجد إدارة للبريد ، وشن حرباً وتبناها حتى تحقق النصر الأخير . هذا المؤتمر دعى أمة إلى أن تخرج إلى الوجود ، وبمجرد ظهورها أصبح مشرعاً لها ومشرفاً على تنفيذ ماشرع . وبالرغم من ذلك فإنه أثناء كل تلك السنوات لم يكن لهذا المؤتمر أية حصانة شرعية تحمى وجوده وظل من الناحية النظرية مجرد مؤتمر مكون من سفراء يمثلون ولاياتهم إذ لم يكن يتضمن فى ذاته أية سلطات لا تستمد وجودها من الولايات والوحدات الصغيرة التى يمثلها .

كان المندوبون الذين انضموا للمؤتمر على علم تام بالحاجة الملحة إلى وجود نوع من التنظيم الحكومى العام يضم شتات هذه الوحدات. وعندما أصبح الاستقلال على قاب قوسين أو أدنى ، انتخب المؤتمر لجنة، وكان ذلك فى ١٢ يونيو عام ١٧٧٦ ، مهمتها وضع نصوص الاتحاد . هذه اللجنة ، برياسة « جون ديكنسون(١) » ، أقبلت

(١) John Dickinson

بحماسة شديدة على العمل وكان ذلك في نفس الوقت الذى كانت لجنة « توماس جيفرسون(١) » منهمكة فيه فى وضع مسودة إعلان الاستقلال . لقد صدرت فكرة المشروعين فى نفس الوقت ، وفى نفس الوقت أيضاً بدأ تنفيذها . وسواء نظر أعضاء المؤتمر ، كما فعل البعض ، إلى الاتحاد كصورة من صور الحكومة المركزية،أو سواء نظروا إليه ، كما فعل آخرون،باعتباره مجرد تكتل مؤقت دعت إليه ظروف الحرب، فإن الجميع سلموا بأن الاتحاد لابد أن يأتى كنتيجة حتمية للاستقلال .

ولكن ، بالرغم من أن مشروع « جيفرسون » الخاص بإعلان الاستقلال قبله المؤتمر بعد مرور يومين من قراره النهائى بالانفصال ، فإن خمس سنوات كان لابد أن تمر قبل أن تستطيع المستعمرات الاتفاق على خطة للدخول فى اتحاد يجمع شتاتهم ويكون أكثر تحديداً من رابطتهم غير الرسمية التى يمثلها الكونجرس . لقد كان جزء من هذا التأخير الطويل يرجع إلى أسباب عطلت جميع الأعمال الهامة فى المؤتمر ومن هذه الأسباب تغيب الأعضاء ، والحرب ومفاجآتها التى أرغمت المؤتمر على اهمال كل ماعداها ، والصعوبات الهائلة التى واجهت المندوبين عند اتصال بعضهم ببعض ، والحالة العامة التى كانت عليها حكومات الولايات فى ذلك الوقت . على أنه بالرغم ملى ذلك، كانت هناك قضايا حقيقية تستدعى اهتمام الجميع، ومن هذه الموضوعات الخاصة بتوزيع مقاعد المؤتمر على الولايات، وعدد الأعضاء الذين ترسلها كل ولاية ، وكذلك المشكلات المالية المشتركة بين الولايات. هل يخص كل ولاية صوت واحد، كما حدث فى المؤتمر العام،أو هل تصوت الولايات وفقاً لعدد السكان فى كل منها ؟ هل الالتزامات المالية التى تلتزم بها كل ولاية تحدد على أساس ماتحويه الولاية من أرض

(١) "Thomas Jefferson"

عقار وثروة طبيعية ، أو على أساس عدد سكانها ؟ وإذا كان الأخير ، هل يحسب العبيد عند إحصاء السكان ؟ وبالرغم من وجود اتفاق عام من البداية على ضرورة وجود نوع من الاتحاد غير محكم الأواصر بين الولايات ذات السيادة بعضها ببعض، وليس حكومة وطنية مستقلة تستطيع أن تعمل معتمدة اعتماداً مباشراً على إرادة الأفراد فى كافة الولايات وموافقتهم ، فإن الوضع كان يتطلب ضرورة نشوء حوار طويل داخل المؤتمر لتحديد المعالم الحقيقية لسلطة المؤتمر وولايته على الولايات . هذه الأمور شغلت المؤتمر ولجانه العديدة لفترة تزيد على السنة،ولم تنته هذه من وضع جميع المواد ذات الصلة بهذه الموضوعات وعرضها على الولايات للموافقة عليها إلا فى شهر نوفمبر عام ١٧٧٧ .

وحتى فى هذه المرحلة ، كانت العملية طويلة ويحتاج إنجازها إلى وقت طويل . نفس القضايا كان لابد أن تناقش من جديد فى ثلاث عشرة عاصمة من عواصم الولايات ، وهى العواصم التى تصطدم فيها الآراء والاتجاهات القومية بالنعرات المحلية . وخلال عملية الاعتماد ، أصبحت الموافقة على قضية أخرى تحتاج إلى جهد أكبر من الجهد الذى بذل من أجلها فى المؤتمر، وهذه القضية هى : السيطرة على الغرب الأمريكى ، تلك القضية المستعصية على الحل والتى شغلت الأذهان فى فترة الثورة . وإلى أن حلت تلك القضية على أساس تأميم الأراضى الواقعة عبر جبال « الأبلاش » ، أمكن فقط الحصول على موافقة إجماعية من قبل الولايات لكى يكون للمؤتمر سلطة عليها ، كما أمكن وضع النصوص الخاصة بتكوين اتحاد فيدرالى موضع التنفيذ ، وذلك فى شهر مارس عام ١٧٨١ .

هكذا حدث أنه لست سنوات من الحرب، بما نتج عنها من أخطار حاقت بالبلاد ، وهى سنوات الحياة والموت فى تاريخ أمريكا ، استمدت حكومة تلك السنوات وجودها من موافقة عامة الناس وبدون أن يكون لها كيان قانونى . وشكل هذه

الحكومة وحدود عملها أثناء تلك السنوات الست انبثقت وتطورت من عالم الممارسة والتجربة وليس من عالم النظريات الدستورية والمواثيق المكتوبة . وعلى وجه العموم كانت سلطات هذه الحكومة هى نفسها السلطات التى يمكن للولايات أن تتنازل عنها للبرلمان والتاج . لقد كان هناك اعتراف ضمنى بوحدة الولايات الجديدة أمام العالم الخارجى ، أما المؤتمر فقد أعلن استقلال تلك الولايات ، وقدم نصائحه فيما يختص بالدستور الذى يوضع فى كل ولاية على حدة ، وتولى بالنيابة عنها تسيير دفة علاقاتها الخارجية . هذا المؤتمر تولى قيادة سفنها وجيوشها وأشرف على سير الحرب ، كما أن المسألة الهندية كانت من اختصاصه . لقد أشرف أيضاً على إدارات البريد وعلى التجارة الأجنبية خلال سنوات الحرب ، وكانت له ماليته الخاصة التى اعتبرها المالية الوطنية ، فاقترض الأموال وأصدر العملة بالنيابة عن الولايات المتحدة . وعلى العموم ، نجد أن توزيع المسئولية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية للولايات ، تلك الحكومات التى تكونت ارتجاليا فى السنوات الأولى للمؤتمر العام ، لم يتغير كثيراً فى السنوات التالية ، باستثناء مسئولية كبيرة هى السلطة التى منحها الدستور فيما بعد للمؤتمر فى مجال الإشراف على التبادل التجارى بين الولايات . هذه السلطة زودت الحكومة الوطنية بمرور الزمن بنفوذ كبير على الاقتصاد القومى كله . أما ما كان ينقص المؤتمر العام ، وهو الذى تحول فيما بعد إلى مؤتمر كونفدرالى ، فلم يكن مجرد النطاق الكبير ذى الحدود الواضحة للمسئولية ، بل السلطتان الضروريتان لممارسة تلك المسئولية : سلطة فرض الضرائب ، والولاية على الأفراد .

والوضع الدستورى للولايات والسلطات المتعلقة بالحكومة المركزية حددها تحديداً قانونياً الدستور الأول ، وهو المعروف « بالاتفاقية الكونفدرالية(١) »

---

(١) The Articles of Confederation

التى صدق المؤتمر عليها نهائياً عام ١٧٨١ قبيل إنتهاء الحرب . ومن ناحية الشكل ، كان الاتحاد الكونفدرالى اتحاداً دائماً بين ولايات مستقلة ذات سيادة ، تحتفظ كل منها بكافة السلطات الخاصة بالدولة المستقلة ماعدا تلك التى تنازلت عنها للحكومة المركزية . هذا الاتحاد كان خاضعاً لمؤتمر ، لكل ولاية فيه صوت واحد دون النظر إلى عدد سكانها أو ثروتها على أن يدلى بهذا الصوت مندوبان على الأقل . وإذا أريد اتخاذ قرار هام لابد من حصوله على أصوات تسع ولايات على الأقل ، أما الدستور ذاته فلا يعدل إلا بعد موافقة جميع الأعضاء . كان من حق مواطنى كل ولاية أن يهاجروا فى حرية كاملة إلى أية ولاية أخرى ، وكل ولاية كانت مطالبة بالخضوع المطلق للأحكام التى تصدرها المحاكم فى الولايات الأخرى وتعمل على تنفيذها . والأعمال المكلفة بها الحكومة المركزية يدخل فيها الشئون الخارجية بكافة صورها ، والصرف على القوات البحرية وتجنيد الرجال لها وتعيين الضباط والقواد فيها ، ودعوة الجنود من الولايات حسب ما هو مقرر لكل ولاية ، وتعيين الضباط البريين وترقيتهم ، والأشراف على الشئون الهندية ، وإصدار العملة ، ووضع مشروعات القوانين الخاصة بالقروض ، وتكليف المحاكم للنظر فى القضايا المتعلقة بالملاحة فى أعالى البحار ، والمنازعات التى بين الولايات وبين الأشخاص العاديين بشأن أحقيتهم للمنح المالية التى تصدرها ولايتان أو أكثر لنفس الأرض .

كان المؤتمر ينقصه حق تخطيط الحدود الغربية للولايات التى تدعى لنفسها حقوقاً فيما وراء الجبال ، وهو الحق الذى اقترحته لجنة « ديكنسون » ورأت ضرورة إسناده للمؤتمر — ولكن هذا الحق أصبح مجرد إجراء شكلى وخاصة بعد أن تم التنازل عن الجانب الأكبر من تلك الأراضى للمؤتمر وبعد أن سويت الحدود بطريقة أخرى . أما سلطة المؤتمر فى تنظيم التجارة ، وهى السلطة التى مارسها المؤتمر العام الأول كضرورة من ضرورات الحرب ، فقد حرم منها المؤتمر

الكونفدالى باستثناء عقد الاتفاقيات بغرض تقييد حق الولايات فى جباية الرسوم التى تفرض على السلع التجارية . كذلك لم يكن للمؤتمر أية وسيلة مستقلة للحصول على المال ، بل كان لابد له ، كما كان الحال بالنسبة للتاج قبل عام ١٧٦٣ ، أن يطلب من الهيئات التشريعية المحلية أن تمده بما يحتاج من اعتمادات ومنها ما هو ضرورى لوجوده . على أن هذه المشكلة أسهم فى تخفيف وطأتها تقرير نظام الحصص القائم على أساس القيمة المقدرة للأملاك الحقيقية فى كل ولاية .

وبالرغم من المسئوليات العديدة التى كان يمارسها المؤتمر والسلطات التى كان يتمتع بها ، فإن الخوف من السلطة المركزية كان ظاهراً فى كل سطر من سطور « الاتفاقية الكونفدرالية » . وفى السنوات الأولى للصراع الثورى ، ظهرت فى البلاد موجة عاطفية تدعو إلى القومية إذ أن المتمردين على السلطة البريطانية رأوا حينئذ أن الذى يدعم سلطانهم ويقوى ساعدهم فى الصراع إنما هو حكومة أمريكية مركزية . فى تلك الأيام كان الراديكاليون المحافظون من أمثال « صامويل آدمز » يدعون فى حماسة للوحدة الوطنية ، كما دعى إليها ديمقراطيون عاديون من أمثال « باتريك هنرى » الذى صرخ بأعلى صوته فى المؤتمر العام الأول قائلاً : « لم تعد ثمة فروق بين أهالى « فرجينيا » و « بنسلفانيا » ، وبين من يسكنون « نيويورك » و « نيوإنجلند » . أنا لست بفرجينى بل أمريكى » . وما جهد المتطرفون إلى تحقيقه فى تلك الأيام كان الحصول على معاونة غيرهم من سكان المستعمرات فى كفاحهم ضد المظاهر المحلية للسلطة البريطانية .

ولم يكد صيف عام ١٧٧٦ يقبل حتى كان قد قضى نهائياً على مظاهر السلطة وكانت ممثلة فى المحافظين الملكيين وجنودهم وأصبح للزعماء الثوريين المحليين اليد العليا فى كافة الأمور . من تلك اللحظة فصاعداً لم تعد فكرة الحكومة المركزية ، حتى لو كانت الحكومة أمريكية ، عوناً على تحقيق فكرة السيادة المحلية ،

ولكن بالأحرى كانت ، كفكرة الحكومة البريطانية المركزية ، قيداً عليها . من تلك اللحظة أيضاً ظهر اتجاه قوى فى صفوف التوريين المتطرفين المغالين فى تطرفهم نحو قصر اختصاصات الحكومة المحلية على القيام بمسئوليات الدفاع المتبادل وتحقيق العلاقات الخارجية ومتطلباتها معتمدة فى ذلك على ما تملكه الولايات ذاتها من سيادة وما تستطيع أن تقدمه من قوات عسكرية ، واعتمادات مالية ، وقدرة على تنفيذ القرارات .

كانت هناك جماعات محافظة ترى الخير في الابتعاد عن المبالغة فى تقدير الحقوق الديموقراطية التى منحتها السلطات البريطانية للمجالس التشريعية فى الولايات ، وهذه الجماعات رأت أيضاً نفس الشىء فيما يختص بأية حكومة مركزية قوية فى أمريكا . ولكن الراى الذى ساد فى « الاتفاقية الكونفدالية » هو الرأى القائل بمحلية السلطة لا مركزيتها. ونفس السلطة التى مارستها إنجلترا على الولايات، أو طالبت بحقها فى ممارستها وتعرضت بسببها لمقاومة سكان المستعمرات ، نفس هذه السلطة لم يعترف سكان المستعمرات بحق المؤتمر العام فيها وإن جاءت « الاتفاقية الكونفدرالية » تحوى مواد مثل : الحق فى تنظيم التجارة والملاحة ، والحق فى إعطاء المساعدات المالية ، والحق فى تقييد الصناعة أو منعها ، والحق فى منع إصدار العمله الورقية ، والحق فى منع إصدار القوانين التى تعطل أو تؤجل القضايا المتعلقة بجمع الديون .

والعداء للأجهزة التنفيذية فى المستعمرات،وهو العداء الذى تفاقم أمره فى سنوات الكفاح وتمثل فى مقاومة المحافظين وغيرهم من خدام التاج ، ظهر بأجلى صوره فى خلو « الاتفاقية الكونفدالية » من أى نص يشير إلى إقامة جهاز تنفيذى قومى . حتى فكرة « مجلس الولايات ، وهو المجلس الذى يتكون من مندوب عن كل ولاية ، « تلك الفكرة التي اقترحها « ديكنسون » كنوع من أنواع

الأجهزة التنفيذية التى يمكن أن يعتمد عليها المؤتمر ، لم يأت ذكرها فى الاتفاقية. وبدلاً من « مجلس الولايات » تكونت « لجنة الولايات » التى تجتمع فى الأوقات التى لا ينعقد فيها المؤتمر فحسب، وليس لها من سلطات إلا ما يخوله أياها المؤتمر فى الأوقات التى لا يكون منعقداً فيها. وترتب على ذلك أنه فى المؤتمر الذى انعقد فى عهد الدستور الأول المسمى « بالاتفاقية الكونفدرالية » كان على الأعضاء أن يقضوا ساعات لا حصر لها فى لجان تؤدى وظائف تنفيذية وإدارية وتعالج أموراً تفصيلية على درجة كبيرة من التفاهة . لقد أثر انهاك الأعضاء فى القيام بمثل هذه المهام تأثيراً خطيراً على قدرة المؤتمر بوجه عام على علاج المشكلات السياسية وهى المشكلات الخليقة حقاً بعنايته واهتمامه .

وبتأثير ضغوط العمل وضروراته ظهرت مع ذلك البوادر الدالة على ولادة الجهاز التنفيذى . فمن أجل القيام ببعض الوظائف المعينة تكونت المجالس وكان جزء من أعضائها، إن لم يكن جميعهم ، يعينون من خارج المؤتمر. ومن أجل القيام بوظائف أخرى أنشىء منصب تنفيذى واحد أطلق عليه كلمة « دائرة » . وكل دائرة من الدوائر التى أنشئت بدأت بلجنة من لجان المؤتمر وهذه حاولت أن تضع سياسة، وليس هذا فقط بل أخذت أيضاً تراجع التفاصيل الإدارية الصغيرة . وهكذا ظهرت منذ البداية « دائرة الحرب والذخائر » ، و « دائرة البحرية » و « دائرة المراسلات السرية » ، و « دائرة الخزانة » ومعظم هذه الدوائر كانت قد تكونت قبل إعلان الاستقلال .

كل دائرة من هذه الدوائر اعتمدت فى تأدية أعمالها على قدر من البيروقراطية المتمثلة فى الإدارات والمكاتب . وبالرغم من أن قيادة « واشنطن » قامت بمعظم الأعمال الإدارية المركزية فى مجالات التجنيد وتموين الجيش ، فإن « دائرة الحرب »

لم تكن بغير كتبة وإداريين.وكذلك كان لدائرة البحرية هيئة إدارية كبيرة . لقد أشرفت دوائر البحرية في« «بوسطن » و « فيلادلفيا » على المباني ، وتجهيز السفن وتسجيلها ، وتعيين البحارة ودفع مرتباتهم.وكان لكل دائرة من هذه الدوائر البحرية مندوبون عامون يقيمون في الموانى الرئيسية ينوبون عن هذه الدوائر في المعاملات التي تجرى يومياً مع قواد السفن وموانيها ومع إدارات الأحواض التى تبنيها وتصلحها . و« لجنة الشئون الخارجية » ، وهي التي حلت محل « لجنة المراسلات السرية » كان لها هي الأخرى مترجمون ومفسرون ، كما كان لها كتبة وإداريون .

أما البيروقراطية المعقدة أكبر تعقيد فكانت بالطبع تلك التى نشأت في دائرة الخزانة بأوراقها العديدة ومستنداتها الكثيرة. وفي شهر يوليو عام ١٧٧٥ ، أى قبل الاستقلال بما يقرب من عام ، تم تعيين رئيس للخزانة.وفي ربيع عام ١٧٧٦ تم إنشاء مكتب للحسابات يرأسه محاسب عام ، وفى الخريف التالى افتتح في كل ولاية مكتب للدين العام . وفي عام ١٧٧٨ أعيد تنظيم الجهاز الإدارى لدائرة الخزانة كما دعم بأعداد أخرى من العاملين ، وحدث ذلك مرة أخرى عام ١٧٧٩ عندما تم تعيين ستة من المحاسبين العسكريين لتولى حسابات الجيش .

على أن تعيين الأجهزة الكتابية والإدارية لم يفد كثيراً في تخفيف الأعباء الهائلة التى ناء بها أعضاء المؤتمر ممن تطوعوا للخدمة في اللجان التنفيذية . وكان من نتيجة تضخم الأعمال في تلك اللجان أن تأخر إنجازها وبذلك تأثرت إنجازات هذه اللجان كما تأثرت إنجازات المؤتمر نفسه . ورغبة في التخفيف من وطأة هذا العبء الثقيل ، قرر المؤتمر عام ١٧٧٨ وعام ١٧٧٩ أن تتحول لجانه التنفيذية إلى مجالس ، باستثناء اللجنة المختصة بالشئون الخارجية ، كما قرر أن يعين للمجالس الجديدة أعداداً كبيرة من الموظفين من خارج المؤتمر . أما العاملون في هذا اللجان من هيئة المؤتمر

فكان عليهم أن يستمروا فى تنسيق أعمال هذه اللجان مع أعمال المؤتمر ككل ، فى حين كان على الأعضاء المعينين من خارجه أن يقوموا بمعظم الأعمال الإدارية اليومية .

ثمة مرحلة أخرى من المراحل التى صاحبت ظهور جانب تنفيذى منظم من جوانب العمل فى المؤتمر ، وهذه المرحلة بدأت عام ١٧٨١ ، عندما تقرر تعيين سكرتير واحد ليرأس كل وحدة إدارية. والواقع أنه كان هناك ما يسمى بمدير البريد العام ، وهو منصب وجد أصلاً أيام الاستعمار البريطانى ولكن نشأت مناصب جديدة مثل سكرتير الشئون الخارجية ، وسكرتير الحرب ، وسكرتير البحرية ، والمشرف العام على المالية .

لقد أصبح « روبرت ليفينجستون » أول سكرتير للشئون الخارجية، وظل فى مركزه هذا خلال مفاوضات السلم، على أن دوره كان محدوداً للغاية وذلك نتيجة للموقف المستقل الذى وقفه المفاوضون فى باريس . أما خليفة « ليفينجستون » ، وكان يسمى « جون جاى » فقد أدى واجباً قياديا هاماً فى الجهود المعقدة التى بذلت لبناء الكيان الدبلوماسى لأمريكا عقب حرب الاستقلال، واستمر على رأس هذه الوحده الإدارية الهامة حتى بعد صدور الدستور ، وإلى أن جاء « واشنطن » إلى الرئاسة واختار « توماس جيفرسون » ليكون أول سكرتير من سكرتيرى الدولة .

ومنصب سكرتير الحرب ، وإن كان قد أنشىء فى فبراير عام ١٧٨١ ، لم يشغله أحد إلا مابعد معركة «يوركتاون»، عندما عين فيه الجنرال« بنيامين لينكولن» الذى استقال من المنصب عندما تم تسريح الجيش عام ١٧٨٣ . ولمدة عامين لم يكن هناك من الأعمال مايدعو إلى إنشاء إدارة للشئون العسكرية . وفى عام ١٧٨٥ ، عين فى منصب سكرتير الحرب « هنرى نوكس » أشهر ضابط المدفعية فى سنى الثورة، وكان

قد بقى على رأس حفنة من الجنود الذين ظلوا يخدمون فى جيش المؤتمر فاستطاع أن يضم الوحدات العسكرية القليلة بعضها إلى بعض ويحافظ على مخازن الذخيرة بما فيها من أسلحة قليلة ويحمى مراكز الحدود والقيادة المركزية فى « وست بوينت » إلى أن أصبح هو والإدارة التى يرأسها جزءاً من الحكومة الفيدرالية الجديدة فى « واشنطن » . وبالرغم أيضاً من أن وظيفة سكرتير البحرية قد تم انشاؤها عام ١٧٨١ إلا أن أعضاء المؤتمر لم يتمكنوا من الاتفاق على شخص يقبل تولى المنصب . وبعد معركة «يوركتاون» كانت مشكلات البحرية على أى وضع من أوضاعها مالية فى صميمها وليست فنية،وأصبح من الأمور التى تتفق مع أصول المنطق أن يكون المشرف العام على المالية فى الدولة مسئولاً عن تصفية حساباتها المعقدة المرتبكة .

وأهم مكتب تنفيذى ظهر إلى الوجود فى أمريكا أثناء الثورة كان بالتأكيد مكتب المشرف العام على الشئون المالية،إذأن المنظمة الكبيرة للمحاسبين والكتبةالتى كانت تخدم دائرة الخزانة كانت قد نظمت رسمياً وأصبحت إدارة عليا للخزانة منذ عام ١٧٧٩.على أن كفاءة هذه الإدارة كانتقدتأثرت بانعدام السلطة والاحتكاكات الداخلية بين دئرة الخزانة وبين موظفى الإدارة.وتطور هذا الموقف إلى أزمة شديدة بتأثير الانهيار الكامل لمالية البلاد الذى وقع عام ١٧٨٠ عندما أصبحت العملة الورقية التى أصدرها المؤتمر بأعداد كبيرة عديمة القيمة ولم يجد وسيلة يستخدمها للحصول على المال الذى كان يحتاج إليه . فى هذه الأوقات العصيبة أنشئت منظمة جديدة للخزانة،وكان ذلكفى فبراير عام ١٧٨١ ،يديرها ويكون مسئولاً عنها رجل واحد فقط هو « روبرت موريس » بصفته المشرف العام على الشئون المالية . وعن طريق عدد من الإجراءات السريعة ، منها القروض الأجنبية، والاستعانة بأحد البنوك ، استطاع « موريس » أن يعيد إلى الشئون المالية فى البلاد قدراً من التنظيم

الذى كانت فى حاجة ماسة إليه . ولما كان المال هو العامل الأساسى فى جميع المشكلات التى واجهتها الحكومة الكونفدرالية الجديدة ، وبخاصة عقب انتهاء الحرب ، اتجه نشاط « موريس » الزائد إلى النواحى ذات الصلة القوية بأمور المال، فنجده مثلاً يشرف إشرافاً مباشراً على البحرية ويكسب لنفسه أهمية خاصة فى الأمور التنفيذية . وعندما استقال عام ١٧٨٤ اعترف الناس بخدماته الجليلة ، ولكن بعضهم شعر بالحنق على الطريقة العنيفة التى اتبعها فى تصريف الأمور مما أثار المخاوف من السيطرة التنفيذية . هذه الفترة كانت الوحيدة التى انتكست فيها الحركة المتجهة بقوة نحو إيجاد الإدارات العليا ذات الاستقلال الكبير التى يرأسها رئيس تنفيذى واحد . وفى عام ١٧٨٥ ألغى مكتب المشرف العام على الشئون المالية وحل محله مجلس مكون من مندوبين ثلاثة .على أن الهيئة العاملة بهذا المكتب ظلت كما هى وأصبحت فيما بعد نواة لوزارة الخزانة بعد صدور الدستور .

وباختصار نقول إن البناء التنظيمى للحكومة المركزية ، كما ظهر فى المدة من ١٧٧٥ إلى ١٧٨٩ ، حمل فى طياته آثار النزاع الثورى العنيف مع بريطانيا . لقد انعكست على هذا البناء الأفكار الثورية التى دعت إلى أن المستعمرات وحدات منفصل بعضها عن بعض ولكل منها استقلالها ومصالحها الخاصة ولاتخضع أى منها لهيئة عليا تضع القوانين ، وأن أية حكومة مركزية لابد أن تكون مجرد حكومة كونفدرالية مهمتها الأساسية الدفاع الخارجى ولتحقيق ذلك لابد من الاعتماد على الولايات المستقلة للحصول على القوات العسكرية وعلى المال ، وأن تجميع السلطات التنفيذية فى شخصيات ووظائف معينة هو من الأمور التى يخشاها الجميع،وأن التحكم المركزى فى أمور التجارة والبحرية وإصدار العملة والصناعة وغير ذلك من أوجه الحياة الاقتصادية يمكن أن يستخدم ، بل يخشى أن يستخدم ، لإخضاع اقتصاد الولايات الضعيفة لصالح تلك التى قد يكون لها نفوذ فى الحكومة المركزية ، وأن

الجيوش فى زمن السلم لالزوم لها ، وأن أفضل طريقة لتقييد سلطة الحكومة المركزية هى أن تعتمد فى الحصول على مايحتاج إليه من اعتمادات مالية على المنح التى يجب أن تأتيها من الحكومات المحلية .

لقد كانت الآراء التى قال بها المعارضون لفكرة الحكومة المركزية من أن بريطانية كانت قد حاولت عبثاً أن تكون لها السيطرة الكاملة على الولايات واضحة وضوحاً كبيراً فى تلك الأيام . وصحة هذه الآراء يمكن الآن قياسها بمقياس الحقيقة والواقع . فبدون حكومة مركزية قادرة على تنظيم التجارة ، وحماية حقوق الملكية ، ووضع القوانين ، وإقامة جيش قوى ، وفرض الضرائب ، هل يمكن للولايات أن تعيش وتزدهر وكل منها حريص على الاحتفاظ باستقلاله الذاتى ؟ هل تستطيع الولايات وهى على هذه الصورة أن تتغلب على مشكلات الدفاع ، والنمو الاقتصادى ، والتوسع نحو الغرب ، وهى المشكلات التى واجهتها فى ذلك الوقت ؟

قد يكون من المفيد هنا أن نستكشف الأساليب التى اتبعتها الحكومة الجديدةفى ظل الدستور الأول ، « الاتفاقية الكونفدرالية » ، لعلاج المشكلات العامة التى انقسمت ازاءها الإمبراطورية .

أولى هذه المشكلات كانت إقامة الكيان الوطنى،وتحقيق السلامة والأمن وسط الدول الاستعمارية المتنافسة التى عاشت فى القرن الثامن عشر . لقد كانت وجهة نظر الإنجليز خلال السنوات من ١٧٦٣ حتى ١٧٧٥ هى أن المستعمرات تحتاج إلى الجيش البريطانى النظامى والبحرية البريطانية وأغراض الدفاع ضد الفرنسيين والأسبان والهنود.وكان رضاء الفئات المحافظة من سكان المستعمرات عن هذا الرأى وموافقتهم عليه من الحجج القوية التى اعتمد عليها الإنجليز لعرقلة الاستقلال،على أن الاختيار الحقيقى لمثل هذا الرأى جاء بعد معركة « يوركتاون » إذ كان السؤال :

«هل يستطيع سكان المستعمرات أن يثبتوا دعائم الاستقلال الذى كسبوه وأن يحموه من الاعتداءات الخارجية .

كانت الخطوات الأولى الحصول على اعتراف رسمى من بريطانيا بالاستقلال عنها ، وتعيين الحدود الإقليمية التى كانت حتى تلك اللحظة يكتنفها الغموض وعدم التحديد، وتأكيد حقوق معينة للدولة على طول تلك الحدود منها حق الملاحة فى نهر «المسيسبى» وحق استخدام مراكز صيد السمك فى « نيوفاوندلاند » . و « جورج الثالث » بغبائه الشديد الخالى من كل منطق وعقل وبعده التام عن حقائق الأمور الجارية فى المستعمرات الأمريكية ، صمم على مواصلة القتال إلى ما لا نهاية حتى بعد هزيمته فى «يوركتاون» دون أن يسلم بضياع ممتلكاته الغنية التى فقدها بغبائه وسوء تدبيره . على أن رعاياه فى إنجلترا كان من رأيهم أن الموضوع قد وصل إلى نقطة اللاعودة ، كما أن « يوركتاون» سبقها وقوع « بنزاكولا » و « فلوريدا » الغربية فى أيدى الأسبان . وتبع ذلك فى الشهور الأربعة أو الخمسة التالية الانتصارات الفرنسية الكاسحة فى جزر الهند الغربية البريطانية ، والهزائم البريطانية فى « سيلان »، واستيلاء الأسبان على جزر « مينورقة » فى البحر الأبيض الأبيض المتوسط . إن مكابرة الإنجليز وبذل جهود لا أمل من ورائها فى سبيل استرجاع الأملاك الضائعة فى أمريكا كان من شأنه أن يؤدى إلى فقدان بقية الإمبراطورية ، وكذلك إفلاس المالية البريطانية التى كانت حتى تلك اللحظة تعانى الإملاق الشديد، وعلى ذلك فقد كان الجميع يشعرون بضرورة التوقف . وفى مارس عام ١٧٨٢ ، صوت أعضاء مجلس العموم بالموافقة على قانون ينص على أن أى إنسان يحاول ، أو حتى ينصح ، باستمرار الحرب فى أمريكا كوسيلة من وسائل استرجاع المستعمرات الضائعة ، فإنه بذلك يعتبر من أعداء البلاد . وفى اليوم العشرين من ذلك الشهر أرغم اللورد « نورث » على الاستقالة من منصب رئيس الوزراة ودعى لتولى الوزارة مكانه « إيرل

زوكنجهام »(١) ، ذلك المتحرر القديم وصاحب الفضل فى إلغاء قانون الدمغة ، وكان من أول مهام الوزارة الجديدة تهيئة الظروف لخروج إنجلترا من مستعمراتها المتمردة عليها فى أمريكا ، وتصفية الحرب العالمية التى كانت دائرة حينئذ . لقد كان اللورد « شيلبورن » (٢) ، بصفته وزير الدولة لشئون المستعمرات وأقرب الوزراء إلى الملك ، مسئولاً مسئولية خاصة عن تسوية مشكلة المستعمرات الأمريكية وانفصالها عن إنجلترا . على أنه بعد مرور أشهر قليلة ، أصبح « شيلبورن » رئيساً للوزراء عقب وفاة « روكنجهام » ومن ثم أصبح أيضاً مسئولاً مسئولية تامة عن المفاوضات التى أجرتها إنجلترا مع كل من فرنسا وأسبانيا فى ذلك الوقت .

وما بنا من حاجة هنا إلى سرد وقائع الأنماط المعقدة للمفاوضات ذات الشعب الثلاث التى أعقبت استقالة « نورث » . لقد وقعت المسئولية الأساسية فى تمثيل الولايات المتحدة فى تلك المفاوضات على عاتق « جون آدمز » وهو الذى سمى بالمندوب الأمريكى السامى فى مفاوضات السلم ، فى حين كان « بنيامين فرانكلين » هو الوزير الرسمى لأمريكا فى باريس . وبالرغم من أن المؤتمر كان على اتصال بهذين الرجلين يوجههما من حين إلى آخر ، فإن بعد المسافة وأهمية الرجلين بصفتهما من قادة الثورة الأمريكية جعلهما فى الواقع مستقلين نسبياً عن المؤتمر وعن « روبرت ليفنجستون » الوزير الأمريكى المختص . لقد كان هذا الوضع من الأمور الطيبة إذ إن المؤتمر ، لبعده عن مسرح الحوادث فى باريس ، ولوقوعه تحت تأثير « لوزرن »(٣) السفير الفرنسى فى « فيلادلفيا » ، كان من الممكن أن يدفع المندوبين الأمريكيين دفعاً إلى أحضان الفرنسيين .

---

(١) Earl Rockingham

(٢) Lord Shelburne

(٣) Luzerne

وعلى مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر تحدد شكل التاريخ السياسى والحربى لأمريكا الشمالية عن طريق الارتباطات التى كانت بين كل مستعمرة والوطن الأصلى الذى ينتمى إليه سكانها فى أوربا . فالغارات والكمائن التى تقع على طول الحدود الأمريكية لم تكن إلا انعكاسات صغيرة لتصادم القوى على السهول الأوربية . وكما كانت الحاجة إلى الحماية البريطانية فى معمعان هذه الحروب الأوربية تشكل وجهة نظر معاكسة للاستقلال ، كان ثمة وجهة نظر أخرى تعتبر مؤيدة للاستقلال ألا وهى حاجة المستعمرات إلى أن تعزل نفسها عن تلك المنافسات حتى يمكنها أن تحيا فى سلام وهى بعيدة عن الاضطرابات الأوربية وفى مأمن منها . وبمجرد أن أعلن استقلال المستعمرات عن بريطانيا ، أصبحت مثل هذه القطيعة السياسية عن أوربا هدفاً تعمل أمريكا على تحقيقه ، وفى عام ١٧٧٦ وضع المؤتمر خطة لسلسلة من معاهدات الصداقة والتبادل التجارى تهىء للولايات المتحدة مركزاً صديقاً محايداً وسط مجموعة الدول الاستعمارية التى كانت معروفة فى ذلك الوقت .

ولتحقيق هذه المكانة المستقلة ، وجدت الولايات الجديدة أنه من الضرورى لها أن تتحالف مع فرنسا، ولكنها أصبحت بذلك مرة أخرى أداة تستخدم فى الصراع القديم بين فرنسا وإنجلترا . وعند ما حان وقت دخولها فى مفاوضات السلم ، وجدت هذا التحالف فخاً لها ، وذلك لأن الفرنسيين كانوا بدورهم حلفاء لأسبانيا . أما هذه الأخيرة فقد ندمت ندماً شديداً على تسليمها باستقلال أمريكا. كما أنها خشيت على نفسها من قوة هذه الأخيرة. ولما كانت لها حدود مشتركة مع الدولة الجديدة فى «فلوريدا» وعلى طول نهر « المسيسبى » ، فإنها رغبت فى أن تحد من توسعها . لقد كان الثمن الذى دخلت أسبانيا الحرب من أجله هو جبل طارق ، وعلى ذلك فقد أضطرت فرنسا إلى تأجيل عقد الصلح حتى يتم الاستيلاء عليه من إنجلترا فى حين كان المندوبون الأمريكيون مضطرين بحكم المعاهدة وبتعليمات المؤتمر إلى الامتناع عن عقد صلح بعيداً عن فرنسا . وحتى فرنسا ، بالرغم من أنها لم تعد صاحبة حق فى العالم الجديد يمكن

أن يتعرض للخطر بتأثير القوة الأمريكية ، لم تكن ترغب فى توسيع حدود الدولة الجديدة أو تنمية قوتها ، تلك الدولة التى أسهمت فى إيجادها . لقد أرادت فقط أن ترى أمريكا مستقلة عن بريطانيا ، وكانت تفضل أن تراها معتمدة على فرنسا نفسها .

وبطريقة أخرى ، نفس هذه المنافسات الأوربية ساعدت الأمريكيين على أى حال مساعدة غير متوقعة إذ إن بريطانيا أصبحت متلهفة على عقد صلح سريع مع أمريكا حتى يمكنها أن تحول كل قوتها ضد فرنسا وأسبانيا . لم يكن هناك شك فى أن الصلح الذى يعقد بين أمريكا وبريطانيا لابد أن يقوم على أساس اعتراف الأخيرة باستقلال الأولى ، ولكن الاختلاف كان بسبب البرنامج الذى يتحقق بمقتضاه هذا الاستقلال وما يحويه من مواعيد وتسلسل للأحداث . لقد أراد الأمريكيون أن يأتى الاعتراف بالاستقلال أولاً وقبل الدخول فى مفاوضات حول أية نقطة أخرى،وأن يدخل هذا الاعتراف فى صلب الوثائق الرسمية التى يحملها المندوبون الإنجليز ، فى حين أراد البريطانيون أن يأتى الاعتراف بالاستقلال فى المعاهدة ذاتها كجزء من الثمن الذى تدفعه إنجلترا مقابل السلام . وفى النهاية أمكن التوصل إلى صيغة يستطيع كل من الجانبين أن يفسرها على هواه وبذلك أمكن الوصول بالمفاوضات إلى نتيجة وكان ذلك فى خريف عام ١٧٨٢ .

أما القضايا الباقية فكانت كما يلى :

١ — الحدود الأمريكية :

لم تكن الحدود قد رسمت قبل ذلك رسماً واضحاً سواء فى الوثائق الأولى أو فى المعاهدات التى عقدتها إنجلترا مع فرنسا وأسبانيا . ولم يكن هناك خلاف كبير بين إنجلترا والمستعمرات فيما يختص بالحدود الشمالية ولكن الصعوبة الحقيقية كانت فى تحديد خط يمر فى برية هائلة لم تكن جغرافيتها معلومة تماماً . وفى الجنوب كانت الأراضى الواقعة بين ولايتى «جورجيا» و «فلوريدا» محددة بطريقة غامضة ولم يكن

معروفاً على وجه التحقيق ما إذا كانت بريطانيا تستطيع الاحتفاظ بمستعمرة «فلوريدا» أو تضطر إلى التنازل عنها للأسبان الذين كانوا قد استولوا على « بنزا كولا » . أما الحدود التى عرف عنها أن موضوعها شائك فعلاً فقد كانت الحدود الغربية إذ كانت بريطانيا تفضل الاحتفاظ بالأراضى الغنية بالفراء وهى الواقعة فى الغرب الشمالى ، فى حين أرادت أسبانيا أن تستولى على منطقة « ألاباما » و « المسيسبى » وهى الواقعة إلى الشمال والشرق من « نيوأورليانز » ، كما أرادت أن تفرض احتكارها للملاحة فى نهر « المسيسبى » ، حيث تنبأت بفقدانها النهائى لإمبراطوريتها الواقعة فى شمال أمريكا إذا ما خضعت للزحف الأمريكى نحو الغرب وإذا لم يوقف هذا الزحف بطريقة ما. أما فرنسا فنظرت إلى الآمال الأسبانية فى عطف. وبالنسبة لكثير من الأمريكيين ، حتى فى المستعمرات الشمالية الشرقية ، كانت الحدود الغربية تبدو لهم بعيدة وعديمة الأهمية . وعملية تخطيط حدود الأراضى من الساحل حتى جبال « أليجنى » استغرقت قرناً ونصف من الزمان ، فما هو الداعى الآن إلى التفكير فى « المسيسبى » البعيد والواقع عبر مساحات كبيرة من الأرض فيما وراء الجبال ؟ لقد كانوا على استعداد للتنازل عن ادعاءاتهم بشأن حقهم فى المنطقة النائية مقابل حصولهم على المنافع السريعة التى تضفيها عليهم المصالح التجارية المتركزة على الساحل .

٢ — الملاحة فى المسيسبى :

ويقرن بالحدود الغربية حق الملاحة فى نهر « المسيسبى » وحق تصدير البضائع عن طريق « نيوأورليانز » وكان هذا هو الطريق الوحيد الممكن للتجارة بالنسبة للمستوطنين فى الغرب . وإذا سد هذا الطريق فى وجه الأمريكيين فإن الهجرة إلى الغرب لابد أن تتوقف أو تخضع للرقابة الأسبانية .

٣ — مستقبل كندا :

لقد كان موضوع إدخال مستعمرات « كويبك» فى نطاق الاتحاد الأمريكى أحد

المشروعات التى عمل « فرانكلين » على تحقيقها منذ بداية الصراع حول كندا .
وبالرغم من فشل الأمريكيين سواء فى فتح أراضيها أو فى الحصول على تأييد سكانها، فإن «فرانكلين» طرح المشكلة مرة أخرى للمناقشة فى المؤتمر ، وإن لم يكن لديه فرصة حقيقية للنجاح .

٤ — القضاء على القواعد البريطانية فى الغرب الأمريكى :

وبالرغم من أن « جورج روجرز كلارك »(١) كان قد حرر بعض المستعمرات الفرنسية السابقة فى « إلينوى» و«إنديانا » من السيطرة البريطانية ،فقد كانت توجد أيضاً مراكز بريطانية فى « ديترويت » وغيرها فى الشمال الغربى،وهذه كانت تمثل القوة الوحيدة القادرة على حماية تجار الفراء من الهجوم الهندى فى المنطقة . وحتى لو تم الاتفاق على أن تصبح المنطقة من نصيب الأمريكيين فإن مواعيد إزالة هذه القواعد كان لابد أن تصبح مشكلة تتطلب الحل .

٥ — قواعد صيد الأسماك فى الأطلسى :

كان سكان المستعمرات يصيدون سمك الحوت عند شواطىء« نيوفاوندلاند» بدون أى قيود وكانوا يجففون مايحصلون عليه منه على طول سواحل الجزيرة والجزر القريبة منها ، وكذلك شبه جزيرة « لابرادور » . واقتصاد « نيوإنجلند » وبخاصة « ماساتشوستس » اعتمد كثيراً على هذه المناطق وعلى حق سكانها فى الوصول إلى هذه القواعد والعمل فيها وهذا الحق مارسوه باعتبارهم من رعايا الإمبراطورية .
وبالنسبة لسكان « نيوإنجلند » كان حق الاستمرار فى ممارسة هذا الحق أهم بكثير من حق الملاحة فى نهر « المسيسبى » بالنسبة لسكان الغرب الأمريكى .

٦ — امتيازات التجارة :

هل يستمر الأمريكيون فى ممارسة حق استخدام الموانى البريطانية وحق التجارة

---

(١) Rogers Clark

مع جزر الهند الغربية كما كان الحال قبل الاستقلال؟ مرة أخرى، كان هذا بالأمر الهام غاية الأهمية بالنسبة للمصالح التجارية والملاحية لسكان « نيو إنجلند » ، وأيضاً لسكان الولايات الوسطى الذين كانت خيولهم وأخشابهم وقمحهم ودقيقهم تباع أساساً فى أسواق جزر الهند الغربية . على أن هذا الأمر لم يكن هاماً إلى هذه الدرجة بالنسبة لسكان الجنوب الذين احتكر دخانهم السوق الأوربية احتكاراً كبيراً مهما كانت طبيعة القوانين والنظم التجارية السائدة .

٧ — الوضع العام بالنسبة لديون التجار الإنجليز على الأمريكيين :

عند بداية الحرب كان زراع الجنوب بصفة خاصة غارقين فى الديون المستحقة للتجار وأصحاب المصانع الإنجليز ،وكان هؤلاء الزراع لايرغبون فى أن يطالبوا مرة أخرى بالوفاء بالتزاماتهم التى ظنوا أنهم قد تحللوا منها، لاسيما وأن ديونهم كانت قد تضاعفت بتأثير تراكم الفوائد عليها، كما أنهم بدأوا يشعرون أن تلك الفوائد كانت باهظة كذلك حدث أنه أثناء الحرب استولت الولايات على تلك الديون بصفتها من ممتلكات الأعداء وأعطت المدوبين شهادة تثبت وفاءهم لها بمجرد أن قاموا بدفع أقساطها المستحقة لخزانة الولاية ، وكان الدفع فى العادة بعملة منقوصة القيمة بسبب التضخم الناشىء عن الحرب . على أن التجار الأمريكيين أنفسهم شاركوا زملاءهم الإنجليز الرغبة فى إقرار مبدأ قدسية الديون .

٨ — حقوق المشايعين للحكم الإنجليزى :

حدث أن قامت حكومات الولايات فى أثناء الحرب بنزع ملكية الأراضى والممتلكات الأخرى الخاصة بالمشايعين للحكم الإنجليزى،وتم ذلك بالطرق القانونية ، وفى بعض الأحايين بطرق غير قانونية . هذه الممتلكات كانت فى العادة تباع للحصول على إيراد خاص يستفاد منه فى تمويل قضية الاستقلال ، وترتب على ذلك أن أعيد

توزيع الثروة على نطاق واسع وبخاصة فى ولايات مثل « نيويورك » حيث تكثر الأموال والعقارات المملوكة لفئات المشايعين للحكم الإنجليزى . لقد كان الإنجليز يحسون إحساساً خاصاً بالخسائر التى تحملتها هـــذه الفئات التى ضحت كثيراً فى سبيل إخلاصها للتاج وكان على الإنجليز أن يبذلوا قصارى جهدهم لتعويضهم عن خسائرهم .

وفى المفاوضات المبدئية التى اشترك فيها بمهارة فائقة المندوبون الأمريكيون السامون (« آدمز » ، و « فرانكلين » ، و « جاى ») ، ظهر أن هؤلاء وفقوا إلى الحصول على كل ما أرادوه ماعدا كندا ، وذلك دون أى مقابل من جهتهم سواء بتسليمهم بحق التجار الإنجليز فى ديونهم على الزراع الأمريكيين أو بقبول إدعاءات المشايعين للحكم البريطانى . فى ذلك الوقت كان ظهر بريطانيا ملتصقاً بالحائط تقريباً ، أى أنها كانت عاجزة من الناحيتين المالية والعسكرية ، كما كانت مهددة بهجوم فرنسى أسبانى على جبل طارق . على أنه فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من عام ١٧٨٢ ، فشل هذا الهجوم ، وظهر بجلاء أن فرنسا على وشك الإفلاس، ولذا كانت لهفتها على تحقيق السلام تفوق لهفة بريطانيا،وسرعان ما بدأت نغمة المفاوض الإنجليزى تتغير من الرقة إلى الخشونة . وبالرغم من ذلك ، لم يختلف الشكل النهائى للمعاهدة عما كان مقرراً فى بداية المفاوضات .

لم يكتسب الأمريكيون سوى « الحرية » فى تجفيف صيدهم من الأسماك المصرح لهم بصيدها أمام شواطىء جزيرة « نيوفاوندلاند » على الجزر المملوكة للإنجليز ، ولكنهم فى السنوات التى تلت ذلك ، اكتشفوا أن هذه « الحريات » يمكن أن تسحب ، فلم يتعهدوا بضمان الديون المستحقة للإنجليز قبل الحرب ، ولكنهم وعدوا بألا يقيموا العراقيل القانونية التى قدتحول دون تسديدها لأصحابها . وإنقاذاً لماء وجه المفاوض الإنجليزى أكثر منه لإحداث أى أثر حقيقى ، وافق الأمريكيون

على أن يقوم المؤتمر بتقديم النصيحة لـكافة الولايات لـكى تعمل على إعادة أملاك المشايعين للحكم البريطانى إليهم،وكذلك حقوقهم التى فقدوها أثناء حرب الاستقلال ، وهى نصيحة كان الطرفان يعلمان تمام العلم أن مصيرها سوف يكون التجاهل التام. وأخيراً رفضت إنجلترا أن تشمل المعاهدة أية بنود خاصة بالتجارة أو الأمور الاقتصادية على وجه العموم ، بل إنها احتفظت بها لمفاوضات أخرى تجرى فيما بعد .

على أن الأمريكيين حصلوا بمقتضى تلك المعاهدة على كل شىء آخر كانوا يسعون للحصول عليه ، إذ حصلوا على اعتراف كامل باستقلالهم ، وكافة الأراضى التى أرادوا الاستيلاء عليها فى كندا ، والبحيرات العظمى ، و « المسيسبى » ، والطرف البعيد من الحدود الجنوبية لإقليم « فلوريدا » وكان موضع نزاع بين الطرفين المتعاقدين ، وكل هذا ومعه وعد بإزالة القواعد البريطانية فى الغرب « بكل سرعة ممكنة » ، واعتراف من جانب بريطانيا بالحقوق الأمريكية فى « المسيسبى » وبحريتها فى استخدامه للملاحة . ويسمى « صامويل فلاج بيميس(١) » ، المؤرخ المعظم للتاريخ السياسى للثورة الأمريكية ، نتائج هذه المفاوضات « أعظم انتصار فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية » .

ما كانت فرنسا لترضى بهذا النصر للأمريكيين ، كما أن أسبانيا عارضت بشدة مثل هذا التضخم الهائل لقوة أمريكا . أما « فرجين(٢) » فما كان منه إلا أن أخذ يثنى عزم المفاوضين الأمريكيين ويحثهم على عدم الإصرار على المطالبة بكل هذا الذى أقرته المعاهدة . ولـكن عندما رأى الأمريكيون أن فرصتهم تـكمن فى هزيمةالإنجليز هزيمة دبلوماسية كاملة ، خالفوا كافة الأوامر والتعليمات التى كانت تقضى بأن يضع

---

(١) Samuel Flagg Bemis

(٢) Vergennes

المفاوضون الأمريكيون أنفسهم تحت توجيه « فيرجين » وإرشاده،وصدرت الأوامر لهؤلاء المفاوضين لكى يستمروا فى المفاوضات حتى النهاية دون أية مساعدة من الفرنسيين ودون علمهم . على أن الأمريكيين ، مع ذلك ، احترموا حرفية المعاهدة التى سبق أن عقدوها مع الفرنسيين إذ إنهم نصوا فى المعاهدة الجديدة على ألا تنفذ إلا بعد أن يتم الصلح بين الإنجليز والفرنسيين . لم يحنق « فيرجين » بالدرجة التى كانت متوقعة منه ، ولا شك أنه ارتاح كثيراً لأن الأمريكيين حصلوا على كل ما أرادوا أن يحصلوا عليه دون أن يضطر إلى مواصلة القتال حتى يحقق لهم ذلك . ومن الجائز أنه شعر بالسرور لحصوله على وسيلة جديدة يستخدمها للضغط على أسبانيا لترضى بعقد السلم مع إنجلترا دون أن تستولى منها على جبل طارق .

وفى ٣ نوفمبر عام ١٧٨٢ تم الاتفاق على المعاهدة ، وفى ٣٠ نوفمبر وقعها الجانبان توقيعاً نهائياً ، وأصبحت سارية المفعول عندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية الإنجليزية فى ٢٠ نوفمبر عام ١٧٨٣ ، وأخيراً صدق عليها المؤتمر فى سبتمبر التالى .

وبمقتضى هذه المعاهدة حقق الأمريكيون قدراً كبيراً من السيادة الوطنية ، ولكن الاحتفاظ بهذه السيادة كان أمراً آخر مختلفاً كل الاختلاف ، إذ إن الدول الملاصقة للحدود الأمريكية الجديدة لم تكن راغبة فى الخضوع لتطلعات الدولة الجديدة وإدعاءاتها ، فالإنجليز بدأوا يتهمون الأمريكيين بأنهم لم ينفذوا ما عليهم من التزامات بالنسبة إلى رد أملاك المشايعين أو جمع ديون ما قبل الحرب ، وعلى ذلك رفضوا الوفاء بالتزاماتهم فيما يختص بإزالة قواعدهم فى الأقاليم الشمالية الغربية ، بل إنهم ظلوا محتفظين بقواتهم العسكرية فى « ديترويت » وغيرها من المراكز الواقعة فى الغرب ، وإلى حد أنهم أنشأوا مركزاً جمركياً على أرض ولاية « نيويورك » ، وآخر فى « أوسويجو » على ضفاف بحيرة « أونتاريو » . لقد كان غرضهم أن يسيطروا على تجارة الفراء

أطول فترة ممكنة ، ويحتفظوا بقوة عسكرية فى الغرب العظيم الذى لم تكن أموره قد استقرت بعد،وذلك توقعاً لما قد يتمخض عنه المستقبل المجهول للجمهورية المهتزة من مفاجآت ليست فى الحسبان .

أما التحرشات الأسبانية على طول الحدود الجنوبية والغربية للجمهورية فكانت شيئاً خطيراً حقاً إذ إن أسبانيا لم تكن ملتزمة بأية صورة من الصور بالحدود الأمريكية كما أوضحتها المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، بل إنها ادعت لنفسها ملكية الشريط من الأرض الواقع بحذاء الحدود الشمالية لـ « فلوريدا » الغربية ، وهى المنطقة التى كانت الولايات المتحدة تفضل أن تراها ملحقة بالأملاك البريطانية ، كما أنشأت قاعدة عسكرية فى تلك المنطقة عند « ناتشيز » ، ليس هذا فقط بل إنها حاولت أن تغلق « المسيسبى » فى وجه السفن الأمريكية وتنكر أى حقوق يدعيها الأمريكيون لاستخدام هذا المجرى المائى .

ومقابل أن تتنازل أمريكا عن ادعاءاتها فى الغرب ، كانت أسبانيا مستعدة لإعطاء التجار الأمريكيين حقوقاً تجارية معينة فى الإمبراطورية الأسبانية .لقد كان هذا الأمر جذاباً بالنسبة للمستوطنين الساكنين فى الشمال الشرقى الذين لا بد أن يفيدوا منه فائدة مباشرة لا سيما وأنهم كانوا لا يشعرون باللهفة ولا بالقدرة فى ذلك الوقت على بسط الحقوق الأمريكية على « المسيسبى » البعيد عنهم بعداً شاسعاً ، وهى حقوق ظنوا أنها سوف تظل أجيالاً عديدة لا معنى لها ولا قيمة . حدث فى ذلك الوقت أن فوض المؤتمر « جاى » (وزير الشئون الخارجية حينئذ) بأغلبية ضئيلة فى أن يوافق على أن تؤجل أمريكا ممارسة حقوقها فى استخدام نهر « المسيسبى » لخمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً مقابل الدخول فى اتفاقية تجارية مع أسبانيا ، على أن الاحتجاجات العنيفة التى صدرت من سكان الغرب والجنوب أرغمت المؤتمر على إلغاء هذا التفويض وبذلك لم تعقد أية اتفاقيات من هذا النوع .

وعندما بدأ تنفيذ الدستور عام ١٧٨٩ كانت جميع الأراضى الواقعة بحذاء الحدود فى الشمال والغرب والجنوب — لا تخلو من نزاع قانونى، إذ إنه فى عام ١٧٨٠ لم يكن البريطانيون ولا الأسبان ولا الأمريكيون بقادرين على تنفيذ ما كانوا يدعونه من حقوق فى المناطق النائية . أما عجز الأمريكيين عن السيطرة على الحدود النائية وتأمينها فمن الجائز أنه كان يعزى إلى حد ما إلى ضعف الحكومة المركزية فى عهد الدستور الأول « الاتفاقية الكونفدرالية » ، ولكنه كان أساساً نتيجة لاتساع رقعة هذه الأماكن وقلة الناس فيها . ولقد ظلت هذه الحدود بما يكتنفها من أراضى شاسعة موضع نزاع لسنوات عديدة عقب صدور الدستور ، ولم يستقر الموقف إلا بعد أن كثر عدد الناس فى تلك النواحى نتيجة لموجات الهجرة الأخيرة نحو الغرب حيث تولى السكان بأنفسهم تخطيط الحدود وتأمينها .

وفى السياسة العسكرية التى قررتها حكومة الدستور الأول نجد أن هذه الأخيرة أخذت بنظرية المستوطنين فيما يتعلق بضرورة الاعتماد على حرس وطنى محلى . وفى نهاية حرب الاستقلال حدث تسريح سريع لجنود الجيش النظامى للولايات من ناحية للخوف المتأصل من الجيوش النظامية فى أوقات السلم ، ومن ناحية أخرى للعجز الكامل عن الاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للاحتفاظ بجيش كبير . وبمجرد أن تم التصديق على معاهدة الصلح مع إنجلترا امتنعت فرنسا عن تقديم المعاونات المالية لأمريكا فى حين لم تكن الولايات من ناحيتها تميل إلى تقديم الأموال ، أو الرجال ، أو الذخائر للحكومة المركزية ، كما رفضت المساعدة عندما تهددت لأخطار هذه الأخيرة ، وكان هذا دأبها حتى عندما كان الغزاة الإنجليز يحتلون البلاد . لقد كانت نظرة الولايات للجيش المركزى العامل هى نفس نظرة المستوطنين الأول لهذا الجيش، أى مجرد وسيلة لا تستخدم إلا فى الاعتداء على حريات المستوطنين وحقوق الولايات .

وعمليات تسريح الجنود كانت هى الأخرى مرتبكة كل الارتباك بسبب إفلاس المؤتمر . وإذا كان هذا الأخير قد عجز عن الصرف على الجيش والإبقاء عليه ، فمما لا شك فيه أيضاً أنه لم يجد الأموال اللازمة لدفع ما عليه من التزامات ثقيلة نحو الضباط والجنود. ولكن أن يقوم المؤتمر بتسريح الجنود، وهم فى حالة من الإفلاس الكامل وبينما هم على مسافات بعيدة عن مسقط رأسهم ودون أن يكونوا حتى على علم بما يستحقونه من مال ، فهذا ولا شك من الأمور التى لن يحتملها ضمير المؤتمر والجيش ذاته . وبسبب هذه المشكلة ظهر عدد من الضباط المتمردين على الأوضاع فى « نيوبارا [1] » و « نيويورك » من أماكن تجمعات الجيش المنحل ، وكان هؤلاء الضباط مستعدين لاستخدام إمكانياتهم العسكرية للاستيلاء على الحكومة وإرغامها على دفع متأخرات رواتبهم . وكذلك كان هناك أناس لهم مطالب عند الحكومة تشمل الأراضى ، أو السندات المشتراة بجزء من ثمنها الفعلى ، أو عملة خفضت قيمتها حتى أصبحت لا تساوى شيئاً — وهؤلاء الناس ما كانوا ليترددوا عن استخدام الجيش لتحقيق أمثال هذه المطالب . وكانت هناك أيضاً شخصيات محترمة أحست بعمق الحاجة إلى حكومة قوية مركزية وأرادت أن تحافظ على كيان الجيش ، ليس كسيف سلط على القانون والنظام ، بل كدعامة شرعية للسيادة القومية .

ولكن القوى المعارضة لوجود الجيش تغلبت أخيراً ، إذ إنه فى نهاية الربيع لعام ١٧٨٣ تحاملت الخزانة العامة على نفسها واستطاعت أن تجمع مبلغاً من المال سددت به ماقيمته مرتب ثلاثة أشهر للجنود المسرحين، وهذا المبلغ يكفى لإعادتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها ولكى يستعيدوا مزارعهم أو متاجرهم . وفى ٢٨ مايو عام ١٧٨٣ ،

---

(١) Newburgh

صدرت أوامر المؤتمر لـ « واشنطن » كي يعفي الجنود المكلفين بالخدمة من بقية المدة المقررة وبذلك لم يكد شهر يونيو أن ينتهي إلا وكان الجيش قد تلاشى نهائياً . وعقب عقد الصلح مع إنجلترا ، وعندما تنازلت الحامية البريطانية في « نيويورك » عن إدارتها للمدينة ، كان من الصعب على الأمريكيين أن يحصلوا على عدد من الجنود ولو بشكل رمزي حتى يمكنهم تسلم مقاليد الأمور في المدينة . وبعد عام ١٧٨٣ لم يتبق في أمريكا سوى كتيبة واحدة معسكرة في « وست بوينت » وحفنة من قوات الحرس الوطني المحلي في بعض قواعد الغرب . ولأنها اعتمدت على المحيط والبرية كحاجز يحميها من اعتداء المعتدين وعلى قوة الناس أنفسهم باعتبارهم حرساً وطنياً ، فإن الجمهورية الجديدة كانت مستعدة لأن تبدأ حياتها بهذه الأسلحة وليس بأسلحة غيرها .

كان على الولايات المتحدة أن تحدد دورها المستقل ليس فقط في حلبة التسابق الاستعماري والحربي للقرن الثامن عشر ولكن أيضاً في دنيا التنافس الاقتصادي الشديد الذي كان طابع ذلك القرن . وعندما كانت أمريكا جزءاً من النظام الذي قامت عليه فلسفة التوازن الاقتصادي للإمبراطورية البريطانية فإنها كانت تتمتع بحماية خاصة باعتبارها مجرد تابع يسير في ركاب الإمبراطورية، أما الآن ففي استطاعتها أن تدخل مجال المنافسة ، بل من الضروري أن تواجه هذه المنافسة في نطاق سوق عالمية . لقد أصبحت بريطانيا الآن عاجزة عن تقييد الصناعات الأمريكية كما كانت عاجزة أيضاً عن جعل الصادرات الأمريكية لا تتجه إلا إليها وحدها . ومن الناحية الأخرى ، لم تعد مضطرة إلى أن تمنح المنتجات الأمريكية ، مثل الطباق ، حق احتكار الأسواق البريطانية ، أو أن تعطي السفن الأمريكية ميزة الأفضلية في الشحن ، أو أية أفضلية تتعلق بالتجارة الداخلية للإمبراطورية البريطانية ، أو أن تمنح الإعانات للمنتجات الأمريكية ، أو أن تضع تعريفات جمركية تكون فيها أمريكا من الدول المتمتعة برعاية خاصة ، أو أن تحمي السفن الأمريكية في أعالي البحار .

والأمريكيون من ناحيتهم تصرفوا تصرفاً حكيماً عقب حصولهم على حريتهم . أما البريطانيون فقد زادت لهفتهم على التشبث بتجارتهم بعد أن فقدوا سلطانهم السياسى ، وبعد أن أصبحت الدول الأوربية الأخرى ، وعلى وجه خاص فرنسا والأراضى المنخفضة ، حريصة على أن تستولى على جزء من تلك التجارة . على أن عدداً من السياسيين الإنجليز بعيدى النظر كانوا متلهفين على الاحتفاظ بالعلاقات التجارية مع الدولة الجديدة دون تغيير ، بل إن المشروع الأول لمعاهدة الصلح كان ينص على فتح جميع الموانى والممرات المائية فى الدولتين لسفن وتجارة الدولة الأخرى . وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان لا بد أن يحظى برضاء معظم التجار البريطانيين وزراع جزر الهند الغربية ، إلا أنه لم يحظ بالتأييد ، بل إن كل إشارة إلى الشئون التجارية تقرر حذفها من الصورة النهائية لمعاهدة السلام .

وبدلاً من ذلك ، أعطى القانون المجلس الخاص فى إنجلترا سلطة مطلقة لكى ينظم التجارة مع المستعمرات الإنجليزية التى استقلت ، وكان الهدف النهائى للقرارات المتعددة التى أصدرها هذا المجلس هو العودة بالتجارة المباشرة بين إنجلترا وأمريكا — وكانت مربحة بالنسبة للتجار الإنجليز وميزانها التجارى فى صالحهم — إلى ما كانت عليه قبل حرب الاستقلال ، فاستمرت السفن الأمريكية والبضائع الأمريكية تتمتع بالامتيازات الإمبراطورية ، بل إن شروط دخول الطباق الأمريكى إلى السوق الإنجليزية أخذت تتحسن كثيراً على أمل أن تتمكن إنجلترا من الاحتفاظ بحق احتكارها لهذا الطباق وهو الحق الذى سقط بسقوط سيطرتها السياسية والعسكرية على أمريكا . على أن السفن الأمريكية كانت ممنوعة منعاً كاملاً من الدخول إلى موانى جزر الهند الغربية البريطانية ، كما أن لحوم أمريكا وأسماكها المجففة أصبحت لا يسمح بشحنها لتلك الجزر حتى فى سفن بريطانية .

فى الوقت ذاته كانت الموانى الفرنسية والهولندية ، سواء فى أوربا أو جزر الهند ، مفتوحة أمام السفن والمنتجات الأمريكية ، بل إن هاتين الدولتين بذلتا

جهوداً حثيثة لاجتذاب التجارة الأمريكية . ومعاهده التحالف التى عقدت عام١٧٧٨ بين فرنسا وأمريكا كانت تصحبها اتفاقية تجارية تحدد العلاقات التجارية بين الدولتين وتحررها من كافة القيود باستثناء قيود بسيطة على استيراد الأسماك الأمريكية المجففة. ولقد تم توقيع معاهدات مماثلة لتلك مع هولندا عام ١٧٨٢ ، ومع السويد عام ١٧٨٣ ، ومع بروسيا عام ١٧٨٥ ، ومع مراكش عام ١٧٨٧ .

وهكذا لم يكد يأتى عام ١٧٨٧ حتى كانت الولايات المتحدة قد أنشأت علاقات تجارية حرة مع معظم أمم العالم التجارية. على أن آثار هذه العلاقات، كما حددتها القوانين والمعاهدات ونتائجها على تدفق التجارة ، لم تكن بالقوة التى كانت متوقعة ، إذ إن التهريب جعل القيود التجارية عديمة الأثر إلى حد كبير فى فترة ما بعد الثورة ، كما كان الحال فى الفترة السابقة السابقة عليها . كان حجم التجارة مع فرنسا وهولندا أكبر قليلاً من حجمها قبل عام ١٧٧٥ عندما كانت غير مصرح بها وغير شرعية ، كما كانت التجارة مع جزر البحر الكاريبى البريطانية أقل بالتأكيد من القدر الذى كان مسموحاً به . ولكن جميع جزر الهند الغربية كانت معتمدة على شمال أمريكا اعتماداً كبيراً فيما يختص بسلع معينة مثل الخشب والمواد الغذائية ومواد أخرى لا يمكن استيرادها من أوربا بالمقادير المطلوبة . ولقد استطاعت التجارة الأمريكية أن توفى بجميع هذه المطالب مهما كانت القوانين والأوضاع المقيدة لها .

وبالرغم من أن البضائع الفرنسية والهولندية كانت تملأ حيزاً متزايد الحجم من السوق الأمريكية، إلا أن البضائع البريطانية سرعان ما استعادت أرضها المفقودة ثم زاد حجمها على ما كانت عليه قبل الحرب ، كما أن التجار الإنجليز احتفظوا بسيطرتهم على السوق وساعدهم فى ذلك اللغة والعادات والخبرات الماضية والعلاقات السابق تأسيسها فى البلاد . والصادرات الأمريكية ، مع ذلك ، وبصفة خاصة الطباق الأمريكى ، لم تعد ترسل لإنجلترا كما كان الحال قبلاً لكى يعاد بيعها لدول القارة الأوربية ، على

أن تجارة أمريكية مباشرة على درجة كبيرة من الأهمية أخذت تنمو بسرعة مع فرنسا وهولندا . وإحدى النتائج المترتبة على تغير النمط العام للأوضاع التجارية فى الدولة الجديدة هى أن الميزان التجارى بين أمريكا وإنجلترا أصبح فى صالح هذه الأخيرة بشكل واضح فى حين أنه ، مع فرنسا وهولندا ، كان فى صالح الأولى بدرجة كبيرة .

أما الحرية الجديدة للأمريكيين فقد استغلت بطريقة أخرى ، إذ إنه بمجرد أن توقف القتال ، بدأت السفن الأمريكية تعد نفسها لرحلات طويلة إلى الصين، فنجد أن سفينة « إمبراطورة الصين » قامت بالرحلة الأولى عام ١٧٨٤ — ١٧٨٥ وعادت منها بأرباح هائلة، ومن ثم تبعتها فى هذا الطريق سفن أخرى عديدة، وترتب على ذلك أن نشأت تجارة واسعة ثلاثية الاتجاه تقوم على تصدير الأدوات المعدنية وغيرها من البضائع النادرة إلى الساحل الباسيفيكى حيث تعطى للهنود مقابل الفراء الذى يؤخذ إلى الصين ، وهناك تتم مبادلته بالبضائع الشرقية . والثروات العظيمة التى جنتها ميناء مثل « سالم » وغيرها من الموانى فى ذلك الزمن الباكر كان مصدرها هذه التجارة الغريبة التى بدأ الأمريكيون يمارسونها فى عهدهم الأول .

لقد كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تحطم الأنماط التجارية القائمة على فكرة الموازنة القديمة وهى الأنماط التى سيطرت على السياسة الاستعمارية التى سادت القرن الثامن عشر . والتجارة العالمية فى ذلك القرن قامت أصلاً على استغلال عدد من الدول الأوربية الغربية الكبيرة لفرص الغنى والثروة ، تلك الفرص التى هيأتها لها الأراضى التى غزتها هذه الدول حديثاً فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين . وللمرة الأولى أصبحت منطقة كبيرة خارج أوربا قادرة على التغلغل داخل هذا النظام التجارى والتعامل معه كدولة مستقلة . ولكى تنجح هذه الدولة فى مغامرتها هذه لابد لها من أن تستطيع المتاجرة عبر جميع الحواجز المصطنعة التى كانت الدول الأوربية قد أقامتها لتضمن احتكار أسواق مستعمراتها لنفسها .

والنجاح الـكامل الذى أحرزه الأمريكيون فى تحقيق ذلك الاقتحام عاد جزء من الفضل فيه إلى الفـكر الاقتصادى الحر الجديد الذى أخذت بوادره فى الظهور تدريجياً فى أوربا . ولـكن الجزء الأساسى فى هذا الفضل كان يعود إلى أن جميع الدول الأوربية ، فى حاجتها إلى الأسواق الأمريكية والمنتجات الأمريكية ،أدركت أن من مصلحتها المبادرة إلى الترحيب بالجمهورية الجديدة فى ميدان التجارة وليس إبعادها عن هذا الميدان .

فى هذا الوقت كانت الولايات المتحدة نفسها ممنوعة من إقامة فلسفتها التجارية على أساس مبدأ الموازنة الاقتصادية وتـكديس احتياطيات الذهب والمعادن النفيسة ، وذلك لأن الـكونجرس كان عديم القدرة على اقتراح الرسوم الجمركية أو إصدار قوانين الملاحة . أما الولايات الشمالية الشرقية فقد ضغطت على المؤتمر لـكى يمارس سلطانه على الملاحة وبذلك تستطيع السفن الأمريكية أن تنال بعض الامتيازات فى الموانى الأمريكية ، كما يمكن استخدام التهديد بالثأر من السفن الإنجليزية لفتح موانى جزر الهند الغربية الإنجليزية للسفن الأمريكية . لقد كان الهدف الأول لسلطة الـكونجرس فى مجال فرض الرسوم الجمركية هو الحصول على المال ، أما الأهداف الأخرى فـكانت العمل على حماية الصناعة الأمريكية بوضع الحوائل أمام المنتجات الأوروبية والإنجليزية وإبعادها عن السوق الأمريكية .

وما من اقتراح من الاقتراحات العديدة التى وضعت أمام المؤتمر لتزويده بالسلطات اللازمة فى هذا المجال ، حتى لفترات محدودة ، قدر له أن يوضع موضع التنفيذ ، إذ إن الولايات الواقعة فى الجنوب الأقصى لم تـكن لتوافق على أن تحرم من شراء السفن الإنجليزية — وبذلك تضطر اضطراراً إلى الاعتماد الـكلى على

أصحاب السفن وصانعيها في « نيوإنجلند » ، كما أن هذه الولايات لم تكن لترضى بفرض الرسوم الجمركية على وارداتها لكى يفيد من ذلك أصحاب الصناعات فى ولايات أخرى . من جهة أخرى ، كان كثيرون من أصحاب الصناعة فى الولايات الوسطى يعارضون أية رقابة مركزية على التعريفات الجمركية — لئلا تتمخض هذه الرقابة عن نقص فى الدخل الذى تحصل عليه عن طريق رسومها الخاصة،ومن ثم فإن الخوف من وجود سلطة مركزية تتحكم فى التجارة تمخض بدوره عن سياسة أساسها الحرية وعدم التقيد فيما يختص بهذه التجارة وموقفها من الحكومة المركزية . لقد كانت النتيجة التى لم تكن فى الحسبان أن نشأت سياسة اقتصادية تقوم على حرية التصرف ولا تتقيد بقيود المصالح المركزية كتلك التى دعى إليها « آدم سميث » فى حماسة عظيمة ، وكان الدافع لظهور مثل هذه السياسة فى أمريكا إنعدام السلطة التى تستطيع إيجاد غيرها .

كان لابد من اتخاذ قرارات أساسية أخرى تتعلق بالغرب الأمريكى وأوضاعه الاقتصادية إذ إن ظروف الحرب واعتداءات الهنود ومناوشاتهم المستمرة بتحريض من الإنجليز الموتورين أعاقت ، وإن لم توقف تماماً ، تدفق المستوطنين عبر الجبال . لقد كان من الضرورى وضع سياسة جديده فيما يختص بهذه المنطقة الغربية الواسعة . هل ينبغى أن تكون هذه السياسة ، كما صمم الإنجليز فى إعلان عام ١٧٦٣ وقانون « كويبك » ، مسئولية مركزية ، أو هل يترك أمرها للولايات منفردة؟ هل الواجب تشجيع الاستيطان السريع أو عدم تشجيعه ؟ ماذا ينبغى أن يكون عليه الكيان العام للمستعمرات الجديدة، وكيف تحكم؟ هل يكون المستفيدون من هذه الأراضى الواسعة هم المضاربين وتجار الأراضى المقيمين فى الولايات الشرقية ، أم المستوطنين فى ذلك الغرب الأمريكى العظيم ؟ وماهى الطريقة التى يمكن أن تفيد منها الخزانة

العامة للدولة فيما يختص بهذا الغرب ، إذا كان ثمة طريقة ؟ لقد كانت هذه هى نفس المشكلات الرئيسية التى واجهت الإنجليز عام ١٧٦٣ .

كانت هذه القضايا على أكبر درجة من الخطورة فيما يختص « بالشمال الغربى القديم » — أى الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر « الأوهايو » وهى التى تمتد غرب الجبال إلى نهر « المسيسبى » وتشمل الولايات الحالية وهى « أوهايو » ، و « إنديانا » ، و « إلينوى » ، و « متشجان » ، و « وسكونسن » . والأراضى الواقعة الآن فى « أآلاباما » و « مسيسبى » كانت حينئذ لاتزال جرداء قاحلة وكانت مسرحاً قاتل عليه هنود « الكريك(١) » و « التشيكاسو(٢) » ، كما تعرض لاحتلال الأسبان . ما من أحد فى ذلك الوقت كان يعارض فيما أدعته « كارولاينا الشمالية » و « فرجينيا » من حقوق فى « تنيسى » و « كنتكى » على التوالى . لقد كانت هناك مستعمرات كبيرة فى كل من هاتين المنطقتين على التوالى وكان مفهوماً أنها سوف تمنح استقلالها سريعاً وبعدها تسعى بجهودها الخاصة إلى الدخول فى الاتحاد .

ولكن فى « الشمال الغربى القديم » ترتب على الإدعاءات المتعارضة التى ادعتها « فرجينيا » ، و « بنسلفانيا » و « كونكتكت » وشركات الأراضى القائمة على السلب والنهب والساعية إلى حيازة الأراضى بمقتضى المنح التى حصلت عليها من الدولة ، ظهور قدر كبير من الارتباك والفوضى فى ملكية الأراضى . لقد تسببت الاعتداءات الفرنسية والسياسية البريطانية والغارات الهندية فى أن هذة المناطق خلت إلى حد كبير من المستوطنين البيض بالرغم من كثرة فرائها وأراضيها المتناهية الخصوبة .

---

(١) Creek

(٢) Chickasaw

سبق أن أشرنا إلى أن الولايات الفقيرة فى الأراضى ، وبصفة خاصة « ميريلاند » ، رفضت التصديق على الدستور الأول المسمى «بالاتفاقية الكونفدرالية» حتى يتم التنازل للمؤتمر عن الادعاءات المتعارضة فى ملكية تلك الأراضى الشاسعة. وعندما تم ذلك فعلاً فى عام ١٧٨١ ، وبالرغم منه ، ألقى تنازل « فرجينيا » عن أراضيها للمؤتمر على هذا الأخير التزامات تمكن بعدها من التحلل منها وكانت هذه تتطلب من المؤتمر أن يعمل على إلغاء ما كانت تدعيه شركات الأراضى من حقوق فى تلك المناطق . لقد كان للكثيرين من أعضاء المؤتمر وأصدقائهم مصالح إزاء تلك الحقوق التى أدعتها شركات الأراضى فى تلك المناطق وكانت حقوقاً ضخمة وهامة، ولم يكن فى الإمكان التوصل إلى حل حتى عام ١٧٨٤ عندما استطاع المؤتمر وولاية « فرجينيا » الاتفاق على شروط أنقذت ماء وجه المؤتمر كما راعت وجهة نظر « فرجينيا » . من تلك اللحظة فصاعداً كان من الواضح أن إدارة الغرب الأمريكى وتسوية مشاكله لابد أن تحظى بتوجيه مركزى وليس محلياً وهذا نفس ما ارتأى البريطانيون فى نهاية الحروب الفرنسية والهندية ضرورة تنفيذه . لقد منحت الأراضى الجديدة فى الغرب نوعاً من الحكومة وجاء هذا فى قانون اقترحه « جيفرسون » على المؤتمر الذى وافق عليه عام ١٧٨٤ . غير أن هذا القانون لم يدخل أبداً إلى حيز التطبيق العملى وأعيدت صياغته فى القانون المشهور الذى صدر عام ١٧٨٧ وهو المعروف « بقانون الأراضى الشمالية الغربية » . أما البنود الخاصة بالتنازل عن الأرض للمؤتمر فقد تضمنها قانون آخر صدر عام ١٧٨٥ .

نص قانون عام ١٧٨٤ على أن تقسم أراضى « الشمال الغربى القديم » إلى عشرة مناطق تقسيماً عرفياً هندسياً على أن يصرح للمستوطنين الأول فى كل منطقة بتنظيم حكومة مؤقتة خاصة بهم . وبمجرد أن يصبح عدد هؤلاء المستوطنين

عشرين ألفاً ، فإنهم يستطيعون أن يعقدوا مؤتمراً خاصاً بهم ، ويصدرون دستوراً دائماً ، ويرسلون مندوبين عنهم للمؤتمر العام .

وكل منطقة من هذه المناطق العشر يمكن أن تضم إلى الاتحاد « الكونفدالى » ، ويسمح لكل منطقة بالانضمام إليه باعتبارها ولاية مساوية لغيرها من الولايات الأخرى فيه بمجرد أن يصل عدد سكان تلك المنطقة إلى مستوى أقل الولايات الأخرى سكاناً . والقانون الصادر عام ١٧٨٥ نص على مسح أراضى الغرب الأمريكى وتقسيمها إلى دوائر سكنية متساوية مساحة كل منها ستة وثلاثون ميلاً مربعاً . وبعد تخصيص مساحات معينة فى كل قسم للمدارس والمنافع العامة الأخرى ، تطرح الأجزاء الباقية للبيع فى مزاد علنى وينالها كل من يدفع أعلى ثمن على ألا يقل ثمن الفدان من تلك الأرض عن دولار واحد . لقد كان « جيفرسون » يفضل أن يتملك الأرض شاغلوها الحقيقيون دون أن يدفعوا شيئاً ، ولكن حاجة الحكومة المركزية إلى المال كانت هى الدافع الأكبر إلى بيع الأرض، ولم يتحقق مثله الأعلى إلا عام ١٨٦٢ عندما صدر « قانون منزل الأسرة(١) » .

وثمة استثناء أساسى من قانون عام ١٧٨٥ سمح به عقب صدوره مباشرة ، وذلك عندما أعطيت لجماعة فى « نيو إنجلند » سمت نفسها « شركة أوهايو » قطعة من الأرض دون مزاد مساحتها ما يقرب من مليون فدان غير معينة الحدود ،ولقد تضمنت عضوية هذه الجماعية الكثيرين من قادة الجيش السابقين . وبالرغم من هذه الاستثناء فإن توزيع الأراضى وبيعها للمنتفعين المباشرين سار فى طريقه الذى رسمه القانون فى سرعة ونظام ولم يشب تنفيذه إلا وجود « محتلى الأرض بوضع اليد » الذين رافضوا

---

(١) The Home stead Act : قانون يحمى منازل الأسر من المصادرة والبيع وفاء للديون . ومثل هذه المنازل يلحق بها فى العادة قطعة أرض مساحتها ١٦٠ فداناً من الأراضى الزراعية كانت الحكومة الأمريكية تهبها للأسر المشتغلة بالزراعة .

الانتظار حتى حلول مواعيد جلسات البيع الرسمية التى أشرف عليها مندوبو الحكومة ، أو بعض الذين رفضوا أو عجزوا عن دفع الحد الأدنى من الثمن الذى قرره القانون وهو دولار للفدان الواحد .

وظهور فئة « محتلى الأرض بوضع اليد » بأعداد كبيرة تهدد الإشراف على التوزيع العادل والديمقراطى للأرض كان بلاشك هو السبب الجوهرى فى وجود الفارق الكبير بين قانون عام ١٧٨٤ وقانون الشمال الغربى الذى صدر عام ١٧٨٧ . والنص المتضمن فى قانون ١٧٨٤ والقائل بأن الحكومات التى تقام فى الأرض الجديدة لابد أن تكون منذ البداية منتخبة انتخاباً حراً وقائمة على رغبات السكان المحليين تم تغييره عام ١٧٨٧ بنص آخر يقول بأن المحافظ فى مثل هذه الولايات ، والأمين العام للولاية ، وقضاتها يجب أن يعينوا أصلاً من قبل المؤتمر العام . وقبل أن يصل تعداد الولاية إلى خمسة الآف من السكان لايجوز وجود مجلس تشريعى يتم الانتخاب إليه محلياً ،ولا يجوز للولاية أن تضع لنفسها دستوراً قبل أن يصل عدد سكانها إلى ستين ألفاً ، كما لايجوز انتخاب محافظ محلى للولاية إلا بعد أن يتقرر منحها الصفة المعنوية للولاية . وأثناء الأيام الأولى للاستيطان ، أيام القلق والاضطراب ، ظلت حقوق تملك الأرض وحيازتها تحت حماية المؤتمر وهى الحقوق الممنوحة عن طريقه .

وبالرغم من هذه التحفظات التى ادعاها لنفسه مؤتمر خاضع لنفوذ الولايات الشرقية، وبالرغم من سلطانه المؤقت على المناطق الجديدة ، كانت النتائج الأخيرة لهذه القوانين تهدف إلى إقامة نمط محدد لطريقة استيطان الناس لأراضى الغرب وتملكهم إياها ، وهؤلاء سرعان ماينتظمون فى وحدات مستقلة جديدة لها نفس الحقوق ونفس الكيان المادى كالولايات الأصيلة سواء بسواء. هذا النمط بعد تقويته وتدعيمه من وقت إلى آخر بتشريعات مثل « قانون منزل الأسرة » لعام ١٨٦٢ ، كان المقصود منه السيطرة على

الزحف الهائل للأمريكيين عبر القارة عندما شرع هؤلاء يستوطنون الغرب ،وظلت هذه السيطرة سارية المفعول إلى أن تم توزيع آخر قطعة من الأراضى العامة حوالى عام ١٨٩٠ .

من الجائز أنه ما من قوانين تشريعية كان لها تأثير أساسى على مجريات التاريخ الأمريكى أكثر من القوانين التى حكمت توزيع الأراضى فى الغرب . والسياسات الحازمة التى قضت بأن يفتح الغرب الأمريكى على مصاريعه أمام جميع النازحين إليه وأن يدار لصالح أولئك الذين سكنوه وليس لصالح الولايات الشرقية التى جاء منها أولئك النازحين ، هذه السياسات دلت على تحرر كامل عن السياسة البريطانية التى أرادت فى الماضى أن تحدد الإقامة فى الغرب وتقييدها بقيود شديدة ، كما أرادت أن تخضع على الدوام الأراضى التى يحتلها رعايا إنجلترا لمصالح الوطن الأم . ومن نتائج هذه السياسة التى اتبعتها أمريكا فى تنظيم الهجرة إلى الغرب أن الحدود التى استغرقت قرناً ونصف تقريباً للوصول إلى جبال « الأبلاش » وجيلاً كاملاً لعبورها هـــذه الحدود ، قفزت إلى « المسيسبى » فى فترة لا تزيد على خمسة وعشرين عاماً،وفى أقل من خمسة وعشرين عاماً أخرى أصبحت هذه الحدود على أبواب الساحل الباسيفيكى . أما الحقوق التى ادعاها الأسبان والفرنسيون والمكسيكيون والهنود فى أراضى الغرب الأمريكى العظيم فقد أصبحت الآن لا أثر لها فى خضم الزحف العظيم . وكما أن الأوربيين فى رحلاتهم عبر المحيط الأطلسى إلى أمريكا تركوا خلف ظهورهم مشكلات الكيان الاجتماعى والامتيازات والفروق الطبقية ، فإن ما حدث فى الغرب من إعادة بناء الحدود لمستعمرات جديدة أساسها الملكية الحرة للأرض أدى بدوره إلى القضاء التام على الامتيازات الطبقية التى ظهرت بين سكان المدن الساحلية القديمة فى الشرق. ومزارعها الكبيرة ظلوا يتوارثونها من الوقت الذى جاءوا فيه من بلدانهم الأصلية فى أوروبا. والسياسات الخاصة بالغرب الأمريكى وهى التى وضعت أسسها فى تلك السنوات،

جعلت من المؤكد أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية باقصى سرعة قوة هائلة لها موارد قارة بأكلها ، كما أن النمط المميز لحياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان لابد أن يؤدى إلى تذويب الفوارق بين مجموعات السكان وإلى إيجاد نوع من المساواة المرنة الزاحفة فى كافة النواحى مع الإيمان بحتمية التغيير فى مجتمع عظيم يهب أفراده القوة الدافعة إلى العمل والحافز على الإنتاج .

لقد كانت أكثر مشكلات الحكومة المركزية صعوبة هى المال . والمال هو الصخرة الصلبة التى تحطمت عليها الإمبراطورية البريطانية، وادى هذا التحطيم إلى إنسلاخ المستعمرات الأمريكية عنها . هل يستطيع الاتحاد الكونفدرالى أن يعيش ؟ كانت المستعمرات قد قررت فى حزم أن البرلمان الإنجليزى ليس فى حاجة إلى فرض سلطته على سكانها كى يحصل منهم على الضرائب بل إن مجالسها التشريعية هى التى تقرر متى تمنح الاعتمادات المالية الضرورية للدفاع وغيره من الأغراض الإمبراطورية . هذا الاتجاه الذى اتبعته المستعمرات إزاء البرلمان هو نفسه الذى أصبحت تتبعه الآن إزاء المؤتمر العام بعد الاستقلال بالرغم من أنه مؤتمرها هى ، ولقد رفضت أن تمنحه السلطة لفرض الضرائب والرسوم بطريقة مباشرة . وباستثناء القروض والإعانات الفرنسية ، كان على المؤتمر أثناء الحرب وبعدها فى عهد الحكومة الكونفدرالية أن يعتمد فى موارده على مطالبة الولايات بتقديم المساعدات المالية وعلى حقه فى إصدار العملة .

كان المصدر الرئيسى للدخل هو طباعة أوراق العملة الموحدة للدولة الجديدة ، وهذه العملية كانت قد بدأت منذ وقت بعيد ، أى حوالى عام ١٧٧٥ . وقد يكون أمر كهذا ضرورياً حتى لو كان للمؤتمر سلطات كبيرة فى مجال فرض الضرائب ، إذ كانت البلاد قد أصبحت فقيرة فى الذهب والفضة بعد عمليات النهب المنظم قديماً ، مما ترتب عليه حرمان البلاد من المسكوكات الكافية لإمدادها بما تحتاج إليه من عملات

ضرورية لأعمال التبادل الواسعة الناتجة عن تعبئة جهودها للحرب ، على ماهى عليه تلك الأعمال من ضخامة واتساع . لقد كانت المقادير الورقية التى صدرت فى المراحل الأولى متواضعة فى الحجم، وبالرغم من ذلك أفادت كثيراً الغرض الذى صدرت من أجله ، وتقبلها الناس تقبلاً حسناً إما بقيمتها الإسمية أو عما يقرب منها . ومع ذلك فإنه بمرور السنين ، وطالما ظل المؤتمر يعتمد على طبع أوراق العملة للحصول على الاعتمادات المالية، بدأت هذه الأوراق تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية ، وعند كل انخفاض فى القيمة ظهرت الحاجة إلى زيادة الكمية المطلوبة لسد حاجة الأسواق من هذه الأوراق . فى نفس هـــذا الوقت كان المؤتمر قد بدأ يطالب الولايات بدفع الاعتمادات المالية الضرورية، ولكن هذه المطالبات لم تجد استجابة سريعة ، وحتى عند الاستجابة كانت المبالغ التى تسهم بها الولايات ضئيلة للغاية ، والأكثر من ذلك أن الولايات التى استجابت لنداء المؤتمر كانت تدفع نصيبها بالعملة الورقية ، وهى نفس العملة التى أصدرها المؤتمر . وبالرغم من أن أمراً كهذا ترتب عليه إيقاف مؤقت لاتجاه قيمة هذه العملة نحو النزول، فإن المؤتمر ظل كما هو محروماً مما يحتاجه من عملات صعبة يدفع بها التزاماته حيال البلاد الخارجية .

كانت القروض الداخلية هى الأخرى مصدر فقير من مصادر دخل الحكومة المركزية، فلم تكن هذه بقادرة على اقتراض مبالغ كبيرة من مواطنين متشككين فى القدرة المالية للمؤتمر، وإن كان هؤلاء يوافقون على أن يعيدوا للمؤتمر على شكل قرض ما لديهم من عملة ورقية ويتسلمون بدلاً منها شهادات للاستثمار يفيدون من عائدها مستقبلاً . فى نفس الوقت كان إفلاس المؤتمر واضحاً فى أنواع أخرى من القروض فنرى الجيش يصدر للتجار شهادات مقابل مايقدمونه من مأكل ومأوى للفرق العسكرية النظامية التابعة للمؤتمر . أما الولايات فكانت تتولى بنفسها الصرف على القضايا العامة التى تدخل فى اختصاصات المؤتمر،فتدفع استحقاقات جنودها الملتحقين

بالفرق المركزية، وتتكفل بما يحتاجون إليه من مؤن وذخائر ، وبعدهاتطالب المؤتمر بما دفعت من مبالغ، وكثيراً ماكانت هذه الولايات تصرف للجنود شهادات مالية وشهادات تملك للأرض بدلاً من الأموال السائلة . ولقد تفاقم خطر هذه الفوضى إلى حد كبير عندما بدأت الولايات ذاتها تصدر عملة ورقية خاصة بها .

هذه التطورات المالية صاحبها تضخم خطير كانت أسبابه تعزى إليها إلى حد كبير. وكان من المتوقع طبعاً أن تترتب على الارتباك العام فى أمور التجارة والمال بسبب الحرب ، وتوقف وسائل المواصلات ، وامتناع الاستيراد من الخارج ، حالة عامة من التضخم مهما كانت النظم المالية المطبقة . وهذه التطورات أسهمت كثيراً فى حدوث حالة من الارتباك المالى عانت منه البلاد كثيراً فى تلك الفترة . والواقع أن هذا الارتباك لا يدل على أن المؤتمر كان مستهتراً فيما يختص بالشئون المالية أو أن سلطته فى هذه الشئون كانت محدودة بقدر مايدل على الصعوبات الحقيقية الناشئة عن تعبئة الموارد الخاصة باقتصاد زراعى تمتد رقعته إلى مسافات كبيرة وتنظيم هذه الموارد لخدمة مجهود حربى مركزى. وحتى لو كان لدى المؤتمر القدرة الكاملة على فرض الضرائب، فإن سنى الحرب صاحبها نقص فى البضائع المستوردة التى تفيد ما يجبى عليها من ضرائب للخزانة العامة . ولم تكن هناك سجلات دقيقة توضح حقيقة ما يملكه الناس من عقار حتى يمكن أن تفرض الضرائب على أساس هذه الممتلكات ، ولم تكن ثمة أجهزة إدارية ومكتبية تستطيع أن تجبى هذه الضرائب وتوردها للحكومة ، كما لم تكن هناك مسكوكات تكفى للقيام بكل هذه العمليات . كل ما أمكن عمله فى ظروف كهذه هو الالتجاء إلى الأساليب الموجودة لحث الناس على الالتحاق بالجيش ولتزويد هذا الجيش بما يحتاج إليه من عتاد ومؤونة وطعام . والشواهد الورقية فى هذه الخدمات جميعاً ، سواء أكانت على شكل عملة ، أو شهادات استثمار ، أو براءات تملك الأرض ، أو أذون توريد للجيش، يمكن أن تكون أساساً تسوى

بمقتضاه الحقوق والالتزامات فيما بعد بطريقة من الطرق . وليس من السهل الآن أن نفكر فى أى تصرف آخر أفضل من هـــذا التصرف كان يمكن لحكومة ذلك الوقت أن تصطنعه فى تلك الظروف الشاذة .

ومع ذلك ففى نهاية عام ١٧٧٩ وعام ١٧٨٠ ، تهاوى هذا البناء المالى الضعيف وانهار تماماً ، فالعملة المركزية تحولت إلى شىء لا قيمة له على الإطلاق وأصبح التضخم المالى مرضاً لا يمكن علاجه ، ولولا المساعدة الفرنسية لانهارت الجهود العسكرية الأمريكية كلها ، إذ إن الجنود الجائعين العرايا الذين لم يتسلموا رواتبهم لفترة طويلة كانوا على وشك العصيان . على أنه فى هذا الوقت بالذات جاءت المعاونة الفرنسية وأثمرت ثمارها ، وأهم هذه الثمار تدفق الذهب والفضة ، على شكل قروض ومعونات للمؤتمر . ولو حسبنا كل هذه القروض والمعونات ، لوجدنا أن تسعة ملايين من الدولارات تسلمها المؤتمر على هذه الصورة ، منها مبلغ صغير جاء من أسبانيا . وثمة شىء آخر لا يقل أهمية عن هذه القروض والمعاونات ألا وهو تدفق العملات الصعبة على اقتصاديات البلاد نتيجة لقيام الفرنسيين بشراء ما يحتاجه الجيش الفرنسى والوحدات البحرية الفرنسية فى أمريكا من طعام وعتاد ، ونتيجة أيضاً لما يصرف من مرتبات للجنود والبحارة الفرنسيين ، وبذلك أصبحت مقادير كبيرة من المسكوكات متوافرة فى أيدى الناس فى العامين الأخيرين من الحرب ، ومن ثم استطاع المؤتمر أن يوقف طبع العملات الورقية ، بل إنه أرغم على ذلك إرغاماً . وعن طريق الأموال والمعاونات الفرنسية ، استطاعت الحكومة « الكونفدرالية » الأولى أن تشق طريقها فى صعوبة شديدة نحو عقد السلام مع الحكومة الإنجليزية .

وبالطبع نتج عن انتهاء الحرب وتسريح القوات الأمريكية أن خفت المشكلات المالية للمؤتمر بشكل واضح . على أنه مع مجىء السلام حدث انخفاض كبير فى مصروفات الدولة ، ليس هذا فقط ، بل جاءت أيضاً النهاية الحتمية للإعانات الفردية .

لا مناص الآن من أن يوجه المؤتمر اهتمامه إلى خلق نظام مالى سليم ومتماسك ، ولقد سار فعلا فى هذا الطريق بنجاح كبير ، أو على الأقل استطاع أن يدخل على الفوضى الشاملة التى كانت تكتنف ديونه شيئاً من التوضيح المفيد والتنظيم المطمئن . ولكن حاجة المؤتمر إلى أية صلاحية تمكنه من فرض الضرائب أو من إرغام الولايات على الإسهام الفعلى فى تسديد جزء من متطلباته المالية حالت دون توصله إلى أى حل جدى لمشكلاته .

لقد كانت أولى الاحتياجات ببساطة هى التوصل إلى معرفة من الدائن ومن المدين وما قيمة الدين ؟ والعملات الورقية التى أصدرتها الحكومة المركزية ومعظم العملات التى من هذا النوع والتى أصدرتها الولايات كانت قد أصبحت لا قيمة لها ولذلك كانت تقابل بالرفض فى كل مكان . على أنه كان ثمة شهادات اقتراض وتشكيلة أخرى كبيرة من الأوراق التى أثبتت حقيقة الديون المختلفة على الدولة ، وهى الأوراق التى تحدثنا عنها آنفاً ، ولا بد أن تدعم ، وتوضع على أسس متينة توحى بالثقة ، وتقيم وفقاً لما تساويه من العملة الصعبة . وأكثر المسائل المالية تعقيداً كان تسوية الحسابات بين المؤتمر وكل ولاية على حدة . لقد كانت الولايات جميعها مدينة للمؤتمر بالتزامات عديدة بعضها مالية متباينة القيمة تبعاً للسنة التى حدث فيها هذا الالتزام ، وبعضها عينية ولا بد من تحديد قيمتها المالية . ومن ناحية أخرى ، تحملت كل ولاية أموالاً صرفتها فى سبيل تحقيق الهدف المشترك مثل تهيئة الإمدادات والتجهيزات للقوات المركزية . ومن حق هذه الولايات أن تستعيد جزءاً مما صرفته على هذه القوات . لقد كان العدد الأكبر من الولايات يعتقد أن كفة المدفوعات تميل فى جانبه بشكل واضح .

لقد عمل المحاسبون كما عملت اللجان المختلفة داخل المؤتمر دون انقطاع لتسوية هذه الحسابات، وظل هذا طوال السنوات التى عاشتها الحكومة الكونفدرالية ، ولم

يكن الموضوع قد أنجز تماماً عندما خرجت إلى الوجود الحكومة الدستورية عام ١٧٨٩، وعندئذ تحددت الديون التى للمؤتمر على الأفراد وما دفعه هؤلاء من قروض وما قدموه من مؤونة وخدمات حربية تحديداً يكاد يكون تاماً ، كما سجلت فى شهادات خاصة وبذلك أنجز الجانب الأكبر من عملية تسوية الحسابات مع الولايات .

وتحديد ديون المؤتمر هو فى حد ذاته عمل على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد . أما تسديد تلك الديون وإيجاد دخل ثابت للأعمال المستقبلة فهو بلا شك أكبر وأعظم بكثير من العمل الأول . لقد كان فى وسع المؤتمر أن يبحث عن مصادر ثلاثة : الإصرار على مطالبة الولايات بالدفع ، وإشهار أراضى الغرب الأمريكى للبيع ، والسعى إلى إحراز حق جباية الضرائب ولو بقدر محدود .

أما الإصرار على مطالبة الولايات بالدفع فقد أثبت أنه لا يثمر شيئاً وهو من تلك الناحية أقل بكثير مما كان عليه الحال أثناء الحرب . وفى السنوات التى تلت الحرب مباشرة حدث أن أزمة تجارية ومالية وأن تدفقاً سريعاً للعملة فى اتجاه أوربا لدفع أثمان البضائع التى كانت مطلوبة للتجار الأمريكيين منذ وقت طويل جعلا من الصعب على الولايات ، إن لم يكن من المستحيل ، أن تؤدى ما عليها من التزامات . وحتى عقب انتهاء هذه الأزمة كانت ولايات عديدة لا ترغب فى تقديم أى اعتمادات مالية للحكومة المركزية طالما أن حسابات الحرب لم تسو بعد ، وطالما اعتقدت هذه الولايات أن التسوية لا بد أن تكشف عن سوء موقف المؤتمر بالنسبة لهذه الولايات . وإحجام البعض عن تقديم الاعتمادات أصبح فيما بعد عذراً تتعلل به بقية الولايات مما ترتب عليه أن جزءاً ضئيلاً جداً من الاعتمادات المستحقة على الولايات تم دفعها .

وبالرغم من ذلك فقد تحركت الولايات من جانبها كى تجد حلاً للمشكلات المالية الخطيرة التى عانى منها المؤتمر وذلك عن طريق تحملها لجزء من الديون المستحقة

لرعاياها على المؤتمر . هذه الخطوة بدأت عندما شرع عدد من الولايات فى تسديد قيمة الشهادات المستحقة للجنود المحليين نظير خدماتهم فى جيش المؤتمر وكان مثل هذا العمل إلى حد كبير لفتة وطنية وإنسانية فى نفس الوقت من حيث الوفاء بالحاجات الملحة للأفراد الذين بذلوا الكثير فى سبيل وطنهم . على أن المؤتمر صوت فيما بعد فى صالح الاعتراف بمثل هذه المدفوعات وإدخالها فى حساب خاص بالولايات تخصم قيمته مما سوف يستحق عليها من ديون تجاه المؤتمر عند التسوية النهائية لديون الحرب . وفيما بعد ، وبدرجة شبيهة بهذه ، بدأت الولايات فى قبول قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد مقومة بشهادات مملوكة لهم ومعبرة عن ديون لهم قبل المؤتمر . والمؤتمر بدوره قبل هذه الشهادات كجزء من استحقاقاته قبل الولايات .

وثمة قضية أخطر من هذه ظهرت حينئذ وكانت تدور حول فكرة الولايات عن مبدأ الدين الوطنى . لقد كان لهذه القضية دلالات هامة وخطيرة من الناحية السياسية وكذلك المالية ، إذ إن أولئك الذين كانوا من أنصار فكرة الحكومة المركزية القوية نظروا إلى الدين القومى باعتباره قوة تعمل على شد الولايات إلى بعضها ، طالما أنه سوف يكون من صالح الطبقة الغنية صاحبة النفوذ وصاحبة الديون فى الوقت ذاته أن تعضد قيام حكومة مركزية قوية وقادرة على تسديد تلك الديون . والدائنون أنفسهم ، مع ذلك ، كانوا يلحون فى التسديد السريع للديون وهذا التسديد كان فى مقدور الولايات أن تقوم به فى حين لم يكن المؤتمر بقادر عليه . أما المدافعون عن حقوق الولايات ، فعندما رأوا الفرصة سانحة لكى تستفيد ولاياتهم فوائد مالية كثيرة من موضوع الديون ، فإنهم سعوا جاهدين لتحقيق نوع من التحالف بين الولايات والتجار وغيرهم من أصحاب الأموال وكانوا هم أصحاب الديون الأصليون . وابتداء بولاية « بنسلفانيا » ، شرعت الولايات الغنية التى يملك سكانها الجانب الأكبر من الدين القومى تشترى شهادات الدين العام من رعاياها وجعلتها حقاً لها

على الحكومة المركزية واجب الوفاء ، أو استخدمتها فى تسديد ما عليها من ديون للمؤتمر . وفى الوقت الذى جرت فيه هذه العمليات ، أخذت القيمة الفعلية للديون والسندات الصادرة عن المؤتمر تنخفض بسرعة كما أصبحت هدفاً للمضاربة من قبل المستثمرين والولايات الأخرى . وكنتيجة لذلك فإنه فى نهاية عام ١٧٨٩ كان الجزء الأكبر من الدين العام قد انتقلت ملكيته إلى عدد قليل من الولايات ، وبصفة خاصة « نيويورك » ، و « نيوجيرزى » ، و « بنسلفانيا » .

وبالرغم من أن هذا الاتجاه الجديد ترتب عليه عدم الإلحاح فى المطالبة بالتسوية النهائية من جانب الأفراد أصحاب الديون قبل المؤتمر فإنه لم يشبع حاجة هذا الأخير إلى المبالغ المتواضعة التى احتاج إليها لتسديد المتطلبات اليومية للحكومة . كان الأمل فى أن تصبح أراضى الغرب الأمريكى المنبع الدائم الذى تتدفق منه الأموال بلا انقطاع مكونة جزءاً كبيراً من الدخل العام للمؤتمر على أن يستغنى المؤتمر بهذه الأموال عن المطالبة بحق فرض الضرائب على سكان الولايات وجباية مايستحق من مساعدات تدفعها حكومات الولايات ذاتها — أو على الأقل كان هذا هو الأمل الذى راود أعضاء المؤتمر . ولكن كان لا بد من بقاء الأحوال كما هى حتى عام ١٧٨٥ عندما أمكن التوصل إلى وضع الإجراءات الكفيلة ببيع أراضى الغرب ، كما كان لا بد من مرور عدة سنوات أخرى قبل أن يصبح هذا المصدر مورداً تتدفق منه الأموال دون انقطاع . وقبيل عام ١٧٨٩ دخل خزانة المؤتمر ما يقرب من المليون من الدولارات ولكن الجانب الأكبر من هذا المبلغ كان على صورة براءات وشهادات استثمار وغير ذلك من صور التعهدات والالتزامات ولم يكن فيه عملة سائلة كثيرة .

فى الوقت ذاته ، أخذ المؤتمر يقترض من الهولنديين لدفع الفوائد المطلوبة على

القروض الأجنبية ودفع الحد الأدنى الذى لا مفر منه من الالتزامات المالية الواجبة السداد بالعملات الصعبة .

لقد كان الماليون الهولنديون على ثقة تامة بمستقبل الاقتصاد الأمريكي،وكانت هذه الثقة قد أملاها عليهم بعد النظر المالى الذى امتازوا به ، كما حفزهم إليها حرصهم على أن يكون لهم جانب كبير من تجارة الدولة الصاعدة الجديدة . وهكذا ، وبهذه الأساليب المرتجلة ، أمكن للمؤتمر أن يدفع مؤقتاً التزاماته العاجلة .

وطوال هذا الوقت لم يكف المؤتمر عن الضغط على الولايات للحصول منها على اعتمادات تشكل مورداً خاصاً به يستطيع التحكم فيه بعيداً عن تدخل الولايات . وحتى قبل أن يتم التصديق النهائى على « الاتفاقية الكونفدرالية » ، قدم المؤتمر فى فبراير عام ١٧٨١ اقتراحاً بتعديل بعض بنود الاتفاقية،وكان التعديل يقضى بأن يقوم المؤتمر بفرض رسم خاص على كافة الواردات قيمته خمسة فى المائة . مثل هذا التعديل تطلب موافقة إجماعية من جانب الولايات،وهذا ما حصل عليه المؤتمر فعلاً ، إذ إنه فى بحر ثمانية عشر شهراً وافقت على هذه الضريبة كافة الولايات باستثناء « رود أيلاند » . أما اعتراض هذه الأخيرة فكان يعزى إلى إقليمية ضيقة كانت تسود الأوضاع السياسية الخاصة بتلك الولاية ، ولكن الدافع الأساسى لهذا الاعتراض كان يكمن فى حالتها المالية ، إذ إن هذه الولاية اعتمدت فى حياتها الاقتصادية على الرسوم التى كانت تجبى على التجارة التى امتلأت بها « نيوبورت » ، ميناء تلك الولاية . ولما كان الكثير من البضائع الداخلة إلى هذا الميناء يعاد تصديره إلى « كونكتكت » الغربية والمناطق المجاورة فى « ماساتشوستس » ، فإن عبء الضريبة التى قررها المؤتمر يمكن فى هذه الحالة أن يلقى إلى حد كبير على عاتق سكان هذه المناطق . أما الجهود الخاصة التى كانت تبذل لإغراء « رود أيلاند » على الموافقة فقد صرف النظر عنها نهائياً عندما سحبت « فرجينيا » دون سابق إنذار موافقتها على القانون .

والمجهود الذى كاد أن يكون ناجحاً مائة فى المائة للحصول على هذه السلطة المحدودة ، سلطة فرض رسم صغير ، جاء نتيجة للحاجة الملحة إلى المال للصرف على المعارك الأخيرة من الحرب . وفى عام ١٧٨٣ ، بذل مجهود جديد وكان الدافع إليه الأزمة التى أعقبت السلام ، عندما أصبح مما لا معدى عنه دفع مرتبات الجنود وإعطاء شىء من الثقة لأصحاب الديون . وفى أبريل من ذلك العام ، اقترح المؤتمر خطة واسعة شاملة تتضمن تعديل الأساس الذى تجمع بمقتضاه الأنصبة المقررة على الولايات ، فيصبح السكان وليست التقديرات غير الدقيقة للأرض ومساحتها وقيمتها هى الأساس الذى تتم عليه التقديرات على أن يراعى فى الأساس الجديد نسبة السود إلى البيض . بعد ذلك سمح للمؤتمر أن يجمع رسماً قدره خمس فى المائة من قيمة البضائع ، وذلك بالإضافة إلى رسوم أخرى نوعية ، ولكن لفترة لا تزيد على خمسة وعشرين عاماً، على أن تستخدم حصيلة هذا الرسم فى دفع فوائد الدين العام وتسديد أصوله فحسب . زيادة على ذلك ، تتولى الولايات ، كل فى اختصاصها، تعيين الموظفين المكلفين بجمع هذه الرسوم، كما أن الأموال التى تحصل من هذا الباب فى كل ولاية تخصم من النصيب المقرر على الولاية للإسهام فى دخل العام للمؤتمر . وبالإضافة إلى ذلك أيضاً، تتعهد الولايات بأن تقدم مبالغ سائلة يصل مجموعها إلى مليون ونصف من الدولارات كل عام ، على أن يجمع هذا المبلغ منها جميعاً بنسبة عدد السكان وبعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الرسوم التى تدفعها كل ولاية .

وفى السنوات الثلاث التالية ، حدث فى بعض الأوقات أن وافقت كل ولاية على جزء من هذا الاقتراح أو عليه كله ، وإن كان البعض قد علق موافقته على شروط معينة . ومع ذلك فالموافقة الإجماعية عليه لم يتم الحصول عليها أبداً بالنسبة لكل بند من بنود الاقتراح على حدة . أما الموافقة التى كادت أن تكون إجماعية فظهرت بوادرها عندما أخذ الرأى على الاقتراح المألوف وهو الخاص بفرض رسوم

على الواردات . وقبيل عام ١٧٨٦ وافقت جميع الولايات باستثناء « نيويورك » على هذا بطريقة أو بأخرى . وبعد كفاح طويل ، وافقت « نيويورك » هي الأخرى ، وكان ذلك في ربيع عام ١٧٨٦ ، ولكن بتحفظات وشروط أثرت على فاعلية الاقتراح . على أن هذه الموافقة قد أنهت سنوات من الجهود المتواصلة في مجالات المفاوضة ومحاولة التأثير . على أن الاتجاه نحو وضع دستور جديد يغير من الأساس الذي يقوم عليه الاتحاد كله كان الآن قد بدأ فعلاً وبذلك صرف النظر عن بذل جهود جديدة لتعديل وتحسين « الاتفاقية الكونفدرالية » . على أن المشكلة الخاصة بتمويل أوجه النشاط الحكومي ، ذلك النشاط الذي كان لابد من أن يسير على مستوى يعلو على مستوى كل ولاية على حدة ، لم تكن قد اقتربت من الحل الصحيح بعد ، فكانت في عام ١٧٨٧ في نفس الحالة التي كانت عليها عام ١٧٦٣ .

ولعدد من السنين كان مؤرخو تلك الفترة الواقعة ما بين معركة « يوركتاون » والتصديق على الدستور يصورونها باعتبارها ممثلة فشلاً وانهياراً وبأن حافة الكارثة هي خاتمة المطاف ما لم يجيء الدستور . وفي اتجاههم هذا كانوا يقتفون أثر « جون فيسك » ، (١) وهو كاتب على درجة كبيرة من الشعبية أصدر كتاباً عام ١٨٨٨ بعنوان « الفترة الحرجة في التاريخ الأمريكي »(٢) ، مسجلاً فيه تاريخ تلك الفترة . وفي السنوات التي تلت ذلك ، عندما أصبح المؤرخون متأثرين بأهمية الطبقات الاقتصادية في التاريخ وعندما تسببت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت العالم ومشروع « العهد الجديد »(٣) في إضفاء مسحة من العداء للتنظيمات

---

(١) John Fiske

(٢) The Critical Period of American History

(٣) New Deal

الإقتصادية فى الصناعة ومسحة أخرى من الاتجاه نحو الزراعة والإنتاج الحقلى على تفكيرهم ، ظهر ميل عام بين الناس للعودة إلى الرأى المضاد القائل بأن « الاتفاقية الكونفدرالية » تتفق بدرجة معقولة مع روح العصر وحاجاته وفى ظلها تستطيع الولايات أن ترقى وتتقدم .

على أن الحقيقة تقع بلا شك بين هذين الرأيين . ففى الثمانينات من القرن الثامن عشر ظل معظم الأمريكيين يعيشون فى مزارعهم وقراهم حياة بسيطة لم يلحقها التغيير منذ مطلع هذا القرن . وبالنسبة لحاجاتهم حينئذ ، كانت الحكومات المنفصلة فى الولايات المختلفة تقضيها لهم على خير وجه، كما كان الحال من قرن سابق . وبمجرد أن تم التغلب على الاضطراب الاقتصادى الذى أعقب الحرب وتسبب عن التسريح المفاجىء للجنود ، استعاد الاقتصاد الزراعى نشاطه بسرعة ، بل إنه بدأ ينتعش .وعلى ذلك فإن الجيوش المتأهبة للحرب ، والقوات المعسكرة على طول الحدود ، والتجارة الخاضعة للنظم والقوانين الدقيقة فى حركتها مع الولايات بعضها ببعض ومع الدول الأجنبية ، والتمسك بعملة ثابتة موحدة فى كافة البلاد ، والخضوع للتعليمات بشأن جمع الديون المستحقة للحكومة المركزية فى كافة الولايات ، وإقامة جهاز إدارى خاضع لنظم بيروقراطية معقدة للقيام بمتطلبات هذه الأمور ، وإقامة نظام ضرائبى مركزى للصرف عليها — وهى نفس الإجراءات والتنظيمات التى قاومها الشعب بالسلاح عندما اقترحها البريطانيون — كل ذلك أصبح لا ضرورة له بالنسبة لرفاهية معظم الأمريكيين. أما الشيء الذى كان يناسب حاجاتهم تماماً فهو «الاتفاقية الكونفدرالية»، إذ إنها كانت قادرة على تزويدهم بالقدر اللازم لهم من الحكم المركزى ، فى حين شعر القليلون منهم بحاجة ملحة إلى إقامة وحدة قوية .

ولكن المجتمع الأمريكى والاقتصاد الأمريكى كانا فى الواقع يتطوران بطرق ثلاث. إحدى هذه الطرق كانت الهجرة إلى الغرب واستيطانه ، إذ إنه بزيادة الثروة وعدد

السكان وبزوال القيود الاستعمارية التي فرضها الحكم الإنجليزي ، أخذت الأسر تتدفق عبر الغابات والبراري إلى « المسيسبي » في سرعة تكاد تصل تلك التي تتم بها الانفجارات . لقد وجدت الحكومة الجديدة نفسها مضطرة للإسراع إلى إدارة إمبراطورية تزيد مساحتها على مجموع مساحة الولايات الثلاث عشرة الأصلية ، وليس مجرد المطالبة بحق إسمي لها في تلك الإمبراطورية كما كان الحال قبلاً . وفي عقد ونصف من السنين نجد أن هذه الإمبراطورية يتضاعف حجمها تقريباً بعد شراء الحكومة المركزية للولاية «لويزيانا» ، وبذلك تمتد حدود الدولية الجديدة إلى جبال «روكيز»[1]، بل أبعد منها أيضاً . والواقع أن الغرب الأمريكي بحجمه فقط فاق ، بل غمر بضخامته، الكيانات والوحدات الضئيلة المتناثرة على طول الساحل الأطلسي .

لقد أوجد مجيء السلام هدنة قصيرة قلقة بين الهنود المقيمين عبر جبال « أليجني » وبين الأمريكيين ، وبين هؤلاء والبريطانيين في قواعدهم التي ما زالوا يحتلونها في الشمال الغربي ، وكذلك بين الأمريكيين والأسبان على طول نهر « المسيسبي » . وطالما كانت هذه الهدنة مستمرة لم يكن العجز العسكري والمالي للمؤتمر من الأمور الحرجة . ولكن عودة تدفق المهاجرين غرباً سرعان ما أثار النزاع والتوتر مرة أخرى وأصبح من الواضح أن الولايات المتحدة ، لكي تحمي مصالحها ، لابد أن تكون في موقف يمكنها من استخدام قوات كبيرة وفعالة على طول الحدود .

أما الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة فكان يسير في طريق التطور والنمو إلى خارج البلاد وكذلك نحو الغرب . وبمجرد أن ألغيت « قوانين الملاحة » ، أبحرت السفن الأمريكية إلى جزء من العالم كما اخترقت بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط

---

(١) The Rockies

وسارت بحذاء الساحل الأفريقى ودارت حول « رأس هورن » ووصلت تجارتها إلى آخر الدنيا ، إلى مدينة« كانتون» فى الصين . فى هذا الخضم الواسع ذىالحركة المتناهية فى التعقيد والضخامة لم تعد هذه السفن فى حاجة إلىحماية الأسطول البريطانى أو المعاهدات والاتفاقات البريطانية . ولكى يستطيع المؤتمر أن ينال قدراً من الحقوق فى الموانى الأجنبية ،كان عليه أن يمنح حقوقاً مشابهة فى الموانى الأمريكية . والقوة البحرية لأمريكا أصبحت فى الوضع الجديد لا غنى عنها حتى فى وقت السلم حتى تستطيع مجابهة تهديدات قراصنة البربر المتحصنين فى البحر الأبيض المتوسط ، وغيرهم من الجماعات المسلحة الخارجة على القانون والتى تتخذ من أعالى البحار مسرحاً لعملها. زيادة على ذلك فإن الفترة القصيرة التى عاشها السلام بين الدول العظمى والتىأعقبت توقيع معاهدة باريس عام ١٧٨٣ ، وسمحت للأمريكيين بأن ينعموا قليلاً بنعمة نزع السلاح ، هذه الفترة امتدت إلى ما يقرب من عقد من الزمان . فى تلكالفترة انحلت عقدة عدد قليل من المشكلات الدولية وزال التوتر الناشىء عنها ، وفى الوقت ذاته ظهرت مشاكل أخرى عويصة أطلقتها من عقالها القوى الجديدة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية . لقد ثبت أن المحيط الأطلسى بكل جبروته لن يهىء لأمريكا عزلة فعالة تحميها من الزوابع العاصفة للحرب التى كانت على وشك الاندلاع فى أوربا ، وعندئذ سوف تكون الدولة الكاملة التسليح ، البالغة القوة والمنعة ، هى الوحيدة القادرة على الوقوف على قدميها والصمود للأحداث القادمة .

أخيراً ، بدأ الاقتصاد الأمريكى الداخلى يبلغ رشده، وبدأت الزراعة من أجل إنتاج الطعام اليومى للناس بأبعادها المحدودة وإمكانياتها الضئيلة تفقد أهميتها . كذلك بدأ التجار ، وهم دائماً عنصر حيوى فى الاقتصاد ، يوسعون من نطاق تجارتهم . أما المصرف الذى أنشأه « روبرت موريس » وأطلق عليه اسم « مصرف أمريكا الشمالية » فكان طليعة العمليات المالية الواسعة التى تتم على مستوى القارة ، كما زاد

الأمل فى انطلاقة كبرى فى عالم الصناعة ألأمريكية عقب تحررها من القيود البريطانية. أما متطلبات الحرب ذاتها ، ومنها شراء الأسلحة والمؤن وانتقالها على طول البلاد وعرضها ، فقد ساعدت على تنشيط التجارة بين الولايات بعضها مع بعض ، كما أن نشأة الالتزامات المتعددة ذات الطبيعة المختلفة ، منها ما هو على مستوى الولاية وماهو على مستوى البلاد كلها ، تسببت فى زيادة الاستثمار الموضوعى القائم على شراء الأسهم والسندات وشهادات الديون العامة زيادة كبيرة وذلك بعكس الاستثمار الذاتى القائم على إدارة المزارع والمتاجر الصغيرة المملوكة لشخص واحد .

هكذا بدأ نمط محدد من الاقتصاد القومى يخرج إلى الوجود . ولضمان سلامة هذا النمط كان لابد من وجود رقابة قومية على التجارة الأجنبية والملاحة، وعملة موحدة مستقرة ، وسندات مضمونة لايجاد وسيلة مرنة ذات كفاية عالية لتعبئة المدخرات ، وقوة على تنشيط المصنوعات والمشروعات الجديدة عن طريق فرض الرسوم على تجارة الوارد ومنح الهبات والإعانات للصناعة ، ووسيلة مؤكدة وموحدة لتنفيذ العقود وجمع الديون فى كافة الولايات .

والرجال الذين طالبوا بحكومة وطنية مركزية لها كل هذه السلطات ولها القدرة على إدارة الغرب الأمريكى وحماية المصالح الأمريكية فى الخارج عملوا بالطبع لصالحهم الشخصيه أولاً ، ولكنهم عملوا أيضاً لصالح المجتمع والاقتصاد الأمريكى الجديد اللذين كانا فى طريقهما إلى الظهور ، واللذين ما كانا ليعيشا بدون حكومة وطنية قادرة فعالة .

* * *

الفصل العاشر

الحرية والمساواة

عندما أعلن الثوار فى أمريكا أن جميع الناس خلقوا متساوين ، كانوا يحاولون التوصل إلى مبدأ عام يدعم قضية خاصة تماماً ، ألا وهى أن الأمريكيين خلقوا متساوين مع الانجليز ، ومن ثم يحق لهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بنفس القدر الذى استحقه الإنجليز من هذه الناحية. على أن المبدأ العام سار خطوات أخرى متجاوزاً الهدف المحدد له . وإذا كان الأمريكيون قد خلقوا متساوين مع الإنجليز فهل لم يخلقوا متساوين مع بعضهم البعض ؟ وإذا لم يعد من الأمور التى لايمكن تحملها أن يكون للبريطانيين ، بواسطة ممثليهم فى البرلمان ، حقاً طبيعياً فى فرض الضرائب على الأمريكيين الذين لم يكن لهم من يمثلونهم فى ذلك البرلمان ، فهل من الأمور التى يمكن تحملها أن يخضع الأمريكيون لضرائب تقررها المجالس التشريعية للولايات التى يعيشون فيها دون أن تضم هذه المجالس من يمثلونهم ؟ وإذا كان جميع الناس متساوين ، فهل من العدل أن يميز اتباع دين معين على غيرهم من المنتمين للأديان الأخرى ، أو هل يحق للغنى أن يتمتع بحقوق سياسية أكبر من تلك التى للفقير ؟ وإذا كان جميع الناس قد خلقوا متساوين ، فما هو المبرر لتقسيمهم إلى أحرار وعبيد وبأى حق يشترى أفراد جماعة أفراد الجماعة الأخرى ويبيعونهم ؟

وبالرغم من أن المستعمرات الأمريكية فى الأيام السابقة على الثورة كانت أكثر تحرراً من ناحية النظم القائمة على الامتياز والتفضيل من أى أقليم من أقاليم العالم

ومجتمعاته ، فإن هذه المستعمرات كانت تضم العديد من مظاهر عدم المساواة. ولعقود من السنين قبل الثورة نشبت معارك عديدة للإطاحة بهذه الامتيازات أوللتقليل من أضرارها . والمعارك التى نشبت بين المواطنين المقيمين فى المناطق الزراعية وبين المقيمين بالقرب من الحدود ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين رعايا الكنائس القديمة المعروفة والمنشقين عنها ، ظلت تسير جنباً إلى جنب مع الاختلافات التى قامت بين المجالس التشريعية فى المستعمرات وبين المحافظين وممثلى التـــاج . هاتان المجموعتان من الاختلافات سارتا فى بعض الأحايين فى نفس الاتجاه وفى بعض الأحايين الأخرى تعارضتا واصطدمت الواحدة بالأخرى . وفى بعض الأحايين كان نفس الأشخاص يكافحون من أجل المساواة داخل الإمبراطورية البريطانية ومن أجل المساواة داخل أمريكا نفسها ، كما فعل قادة جماعة « الهويج » فى « نيويورك » أو « ماساتشوستس » . وكثيراً ما كان الزعماء الأمريكيون أعضاء فى النظم السياسية الصغيرة السائدة فى مستعمراتهم ، وكثيراً ما حاولوا الحصول من البريطانيين البعيدين عنهم على قدر أكبر من السلطة لمجتمعاتهم السياسية الصغيرة ، وفى نفس الوقت حرصـــوا على الحفاظ على سلطانهم داخل مجتمعاتهم وحموه من الضعف . ففى « كارولاينا الشمالية » مثـــلاً ، كان الزعماء الثوريون هم نفس الأفراد الذين وقفوا قبل بضعة ســـنوات بجانب نائب الملك للقضاء على حركة « الرجيولتير »(١) » وهى التى قام بها مستوطنو الحدود فى تلك المنطقة ضد ممثل التاج ، فى حين أننا نجد أن أفراد هذه الحركة عام ١٧٧١ إما يناصرون التاج وإما يقفون على الحياد عندما تشب الثورة ذاتها .

The Regular Movement (١)

ولقد تحدث «كارل بيكر»(١) ذات مرة عن هاتين القضيتين فاعتبرها قضية نظام الحكم فى أمريكا وقضية من يحكم فى أمريكا . وفى لحظة الاستقلال ، اتجهت هاتان القضيتان نحو الاندماج فى موجة واحدة تهدف لتدعيم مفهوم المساواة وإعطاء هذا المفهوم مسحة مأخوذة من فلسفة العصر وشكلاً مستمداً من بلاغه «إعلان استقلال». وفى عصرنا الحالى ، رأينا ظاهرة مشابهة وذلك عندما اتحد المنطق مع العاطفة فى هجومنا على عنصرية النازى أثناء الحرب العالمية الثانية وتحولا إلى ضغط هائل موجه نحو تحقيق المساواة للزنجى الأمريكى داخل الولايات المتحدة . وفى أمريكا الثورة ، كما فى عصرنا الحالى ، ذوت الحماسة الأولى للهدف المثالى ، وفى أمريكا الثورة أيضاً ، كما فى عصرنا الحالى كانت الإنجازات أبعد ما تكون عن الكمال . ومع ذلك ، شاهدت السنوات من عام ١٧٧٤ إلى عام ١٧٨٩ ليس فقط مجىء الاستقلال الأمريكى ولكن أيضاً تقدماً هائلاً فى شيوع فكرة المساواة الديمقراطية والدعاية لها فى داخل الولايات المتحدة ، وهكذا أصبح الأمريكيون ليس فقط متحررين من الاستعمار البريطانى بل أيضاً أكثر تحرراً داخل مجتمعاتهم وحكوماتهم .

إن مظاهر عدم المساواة فى الحقوق والامتيازات ، تلك المظاهر التى جاء بها المتمردون التقدميون، كانت فى حد ذاتها متعددة مختلفة. وأحد هذه المظاهر كان قصر حق الانتخاب العام على من يمتلك عقاراً . وفى معظم المستعمرات نقلت بنود هذا الشرط عن بريطانيا، إذ إن الإنجليز كانوا يقصرون حق التصويت على المالكين لعقار حر ثابت يستحق إيجاراً سنوياً قدره أربعون شلناً أو أكثر . وبالنظر إلى التشتت الهائل فى العقارات المملوكة للناس ، وسهولة تملك الناس للأرض ، لم يكن هذا الشرط صعباً كما كان الحال فى بريطانيا العظمى حيث خول هذا الشرط حق الانتخاب لأقلية ضئيلة للغاية . ولكن حتى فى أمريكا، ترتب على إبعاد غير المالكين للأرض —

---

(١) Carl Recker

عمال الزراعة ، وعمال التراحيل ، والعمال الموسميين — ممن لهم حق التصويت أن ضاق مجال الانتخاب بحيث أصبح عدد المصوتين لايكاد يشكل ١٠٪ من السكان البالغين . وبالطبع كان هناك إبعاد كامل للنساء والعبيد عن مجال التصويت .

وحتى بين الذين استطاعوا ممارسة حق الانتخاب كان ثمة نوع من عدم المساواة من ناحية الأساس الذى يتم عليه التمثيل . ففى كل مستعمرة تقريباً كانت المجتمعات الأقدم الواقعة على طول الساحل ، وهى التى تخضع فى العادة لنفوذ العناصر الأكثر غنى والأكثر محافظة ، تتمتع بصوت أقوى داخل المجالس التشريعية . وفى بعض الأحايين ، كما فى « كارولاينا الشمالية » و « بنسلفانيا » كانت تتم هذه الامتيازات بإعطاء الأحياء الأقدم عدداً من الممثلين يفوق العدد الذى يعطى للأحياء الأحدث تكويناً دون النظر إلى عدد السكان . وفى مستعمرات أخرى كان ثمة رفض عام لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وإنشاء دوائر أخرى جديدة وبذلك أصبحت الأعداد الكبيرة من السكان فى بعض الولايات الغربية لايمثلها إلا عدد ضئيل من النواب يوازى عدد نواب الدوائر القليلة السكان فى المستعمرات الشرقية . وهذا الاختلال فى التوزيع من الجائز أنه بلغ شكله النهائى فى « كارولاينا الجنوبية » حيث لم تكن المجتمعات الواقعة فى الأقاليم المرتفعة قد قسمت بعد إلى دوائر ومن ثم ظلت بدون تمثيل سياسى .

وتملك العقار كان هو الآخر عقبة واجهت الكثيرين من أصحاب الوظائف وبذلك كانت المجالس التشريعية معرضة لأن تكون مكونة فقط من رجال يتمتعون بقسط من الثروة . كذلك منحت الطبقات المالكة للعقار وصاحبة المهن الراقية امتيازاً آخر جاءهم بسبب سيطرتهم على مجالس المحافظين ، وهى المجالس التى كان أفراد هذه الطبقات ينضمون إليها بانتخاب غير مباشر ، وكان لهذه المجالس قوة تشريعية يقتسمونها مع المجالس التشريعية المنتخبة .

وفيما عدا الاجتماعات العامة التي كانت تعقدها حكومة مستعمرة «نيو إنجلند» وتوليها قدراً من السلطة في إدارة الأعمال — وهي اجتماعات أكثر ديمقراطية من المجالس الديمقراطية نفسها في تلك المستعمرات — كانت الحكومة المحلية للمستعمرة قلعة يحتمي فيها كل جائر من الامتيازات. وحكومة المقاطعة في معظم المستعمرات، كما في إنجلترا، كانت في أيدي « المحاكم المستعجلة » و « محاكم الخط » وهذه كانت تقوم بوظيفة الفصل في القضايا كما كانت تضم الهيئة الحاكمة في المقاطعة . هذه المحاكم كانت مكونة من عدد من القضاة يمارس كل منهم قدراً كبيراً من السلطة القضائية والإدارية في مناطقهم . وبالرغم من أن هذه المحاكم كان أعضاؤها ينتخبون انتخاباً رسمياً بمعرفة المجلس التشريعي أو يعينون من قبل المحافظ ، فإنها كانت في الواقع تجدد وجودها بنفسها ، كما كانت محصنة ضد الرقابة الشعبية، وتمثل مصالح الفئات المالكة والغنية في المقاطعة. وعندما تم إدماج المدن المستقلة في ولاية «نيو إنجلند»، كي تشكل هذه المدن مع غيرها في الولاية حكومة واحدة، أصرت حكومات هذه المدن على أن يبقى لها كيانها الذاتي المستقل وحقها في تجديد وجودها بنفسها من داخل قائمة مغلقة مكونة من أشخاص تتوافر فيهم الشروط المطلوبة، وهم في الوقت ذاته يتمتعون بحقوق المواطنين الممتازين ، أو من داخل فئة محدودة من المواطنين للمناصب في أضيق نطاق ممكن . وحكومات المدن المستقلة هذه خارج ولاية « نيو إنجلند » كانت تمثل طبقة التجار الكبار بنفس الطريقة التي مثلت بها حكومات المقاطعة طبقة ملاك الأراضي داخل الولاية نفسها .

على أن فرصة الحصول على الأرض في يسر وبأرخص الأسعار كانت هي القوة المحركة الأصلية التي دفعت التطور نحو المساواة داخل المستعمرات . والملكية الفردية للمزارع الصغيرة كانت في حد ذاتها ضماناً للمساواة النسبية في مجتمع يعيش كله تقريباً على الزراعة. ولكن تأثير رخص الأرض امتد إلى أبعد مما كان عليه، إذ أن هذا الرخص قوى موقف العمال والصناع من حيث إنهم استطاعوا إن يملكوا أرضاً كبديل

لوظيفة لا نفع فيها أو مقيدة للحرية . وطالما أن الأرض كانت ملكيتها ميسرة لكل إنسان فإن قصر التصويت على مالكي العقارات لم يكن في حد ذاته قيداً قاسياً . وبالقدر الذي كانت عليه فرصة امتلاك الأرض من اليسر للجميع على حد سواء ، انتقلت الحرية والمساواة إلى كافة نواحي الحياة في المستعمرات . على أنه في السنوات السابقة على الثورة بدأت هذه الفرصة تنكمش . وبسبب الحالة السيئة التي كانت عليها الطرق ، فإن الأرض القريبة من المجاري المائية المستخدمة في النقل كانت مفضلة على غيرها من الأراضي في مجال زراعة المواد الغذائية الضرورية لإعاشة الناس ، ومعظم هذه الأراضي كان قد انتقل إلى أيدي عدد قليل من الناس حوالي منتصف القرن الثامن عشر . أما البقية الباقية من الأراضي التي لم تمنح لجهة من الجهات فكانت ، كما قال « كوتيز نيتلز »(١) ، موقوفة على التاج وعلى مالكين خمسة : اثنان من عائلة « بين » ، ولورد « بلتيمور » ولورد « فيرفاكس » ، ولورد « جرانفيل » الذي كان يملك أرضاً في « بنسلفانيا » و « ميريلاند » و « فرجينيا » و « كارولاينا الشمالية » و « تنيسي » . وجميع هؤلاء الملاك كانوا حريصين على استغلال أملاكهم إلى أقصى الحدود المقررة في النظم الشبيهة بالإقطاعية ومعنى هذا الاستفادة المطلقة لهؤلاء الملاك وحصولهم على مبالغ كبيرة . على أن رقعة الأرض أخذت تمتد حتى أصبحت تقرب من حدود الجبال . وعندما أصدر التاج في عام ١٧٦٣ قانونه الخاص بعدم تجاوز الخط الذي يقسم جبال « الأبلاش » ، أغلق الطريق أمام الاستغلال القانوني للمساحات الهائلة من الأرض الخصبة الواقعة في مناطق الغرب . وفي العقود التالية استمرت المفاوضات مع عدة نقابات غنية كانت تسعى إلى احتكار قطع عديدة من الأراضي الممنوحة لها من عهد الاحتلال وذلك في مناطق «أوهايو» و «إنديانا» . وفي عام ١٧٧٤ أدخل « قانون كويبك » الأرض الواقعة غرب الجبال وإلى الشمال من « أوهايو »

---

(١) Curtis Nettels

فى الأنماط الفرنسية للملكية الأرض وهى الانماط التى كانت متبعة فى منطقة « كويك » . وهكذا أخذ نمط من ملكية الأرض الذى كان يتسم بالاحتكارية والخصوصية يتخذ طريقه للحلول محل نمط المساواة الذى ساد فى الأيام الأولى فى أمريكا .

والأنماط القانونية المطبقة فى بعض المستعمرات عملت هى الأخرى على تدعيم هذا الاتجاه . ففى « نيويورك » استمر البريطانيون بعد احتلالهم لها يعترفون بالإقطاعيات التى كان الهولنديون قبلهم يمنحونها لعدد قليل من الأسر التى استوطنت المنطقة فى فترة مبكرة وأصبح لها امتيازات تمارسها إزاء غيرها ممن جاءوا بعدها. وترتب على الاستمرار فى هذا الاتجاه أن أصبح الجانب الأكبر من الأرض الجيدة فى تلك الولاية وقفاً على عدد قليل من الأسر مثل أسرة « فيليبسيز(١) » ، وأسرة « فان رينسيلارز(٢) » ، وأسرة « فان كورتلاندز(٣) » ، وأسرة « شويلارز(٤) » ، وأسرة « ليفينجستون »(٥) . وفى المستعمرات الأخرى مثل « نيوهامشير » و « جورجيا » أعطى المحافظون حق تملك مساحات كبيرة من الأرض والتصرف فيها. أما فى المستعمرات الجنوبية فمن الأمور ذات الأهمية الخاصة فى مجال تملك الأرض كان استيلاء الإبن البكر على ما يتركه الأب من أراض بعد موته. ولقد جاء الإنجليز بهذا النظام عند احتلالهم لهذه الولايات كما جاءوا بنظام وقف الأرض على الذكور البكر على مدى الأجيال ، ونظام استيلاء الإبن البكر على ما يتركه الأب من أرض بعد موته ضمن انتقال ملكية الإقطاعيات الكبيرة إلى الإبن الأكبر عند غياب

---

(١) Philipses

(٢) Van Rensselaers

(٣) Van Cortlandts

(٤) Schuylers

(٥) Livingstons

الأب أو موته دون أن يترك وصية ينص فيها على عكس ذلك . أما نظام الوقف على الذكور البكر فكان إجراء يستطيع المالك بمقتضاه أن يتأكد من أن مزرعته سوف تنتقل من إبن بكر إلى إبن بكر آخر جيلاً بعد جيل دون أن تخضع للبيع أو التقسيم . والطريقتان شجعتا على تكوين الملكيات الزراعية الكبيرة كما عملتا على الحفاظ على هذه الملكيات بشكلها الإنجليزى ولأوربى .

وبالرغم من أن التنوع الكبير فى الملل الدينية التى كانت سائدة حينئذ وسيطرة غير المختصين على شئون هذه الملل جعلا الكنائس فى أمريكا وسيلة من وسائل نشر الإمتيازات بشكل أقل أثراً فى حياة الناس مما كان الحال فى أوربا ، فإن أتباع « الكنيسة المذهبية » (١) فى « نيوانجلند » وأتباع « الكنيسة الأنجليكانية (٢) » كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة. لقد كانت كنائس هاتين اللتين ورعاتهما يعيشون على دخل ما تملكه الكنيسة من أرض تمنحها المستعمرة وعلى الضرائب التى تجبى على كافة السكان باستثناء الأتباع البارزين لعدد قليل من الملل المخالفة والمعترف بوجودها . أما الشروط الدينية الواجب توافرها فى كل من يشغل وظيفة عامة ، وهى الشروط التى كانت شائعة فى عدد كبير من المستعمرات، فقد أعطت ميزة أخرى لأتباع المذاهب الدينية التقليدية . لقد كان لإقامة « الكنيسة المذهبية » فى « نيوإنجلند » و « الكنيسة الأنجليكانية » فى المستعمرات الجنوبية أهمية اقتصادية ، بالإضافة إلى أهميتها الدينية ، من ناحية أن هاتين الكنيستين كانتا الكنيستين اللتين أنشأهما المستوطنون القدامى الأغنياء الناجحون الذين كانوا أول من استعمر المناطق الساحلية الشرقية . أما سكان المناطق الغربية المتطرفة فكانوا ، بالإضافة إلى فقرهم النسبى ، يعانون من حرمانهم السياسى ومن عجزهم عن امتلاك الأراضى الخصبة ذات المواقع

The Congregationalists (١)

The Anglicans (٢)

الممتازة ، كما كانوا محرومين من التصويت ، وفوق كل ذلك تعرضوا لصعوبة أخرى أساسها تبعيتهم لكنائس فقيرة فى الجاه والسطان ، مثل « الكنيسة المشيخية » ، و « المعمدانية » ، و « الألمانية » .

حائل آخر من الحوائل التى أعاقت انتشار المساواة بين المستوطنين كان يكمن فى نظام التعليم . وباستثناء أجزاء من « نيوإنجلند » ، كان التعليم يتبع النظم الخاصة ، أى أن التعليم توقف على رغبة الوالدين فى الصرف على أولادهم وعلى قدرتهم على دفع النفقات التى يتطلبها هذا التعليم . زد على ذلك أن المناطق النائية والقريبة من الحدود ، وهى فى العادة قليلة السكان ، كانت تضم عدداً قليلاً جداً من المدارس ، وفى بعض الأحايين كانت تخلو تماماً منها حتى بالنسبة للآباء القادرين على الصرف على تعليم أبنائهم. وبذلك أصبح سكان المدن الساحلية الأغنياء والمقيمون بالقرب من مصبات الأنهار قادرين على إعطاء أولادهم فرصاً أفضل للنجاح فى الحياة أكثر مما استطاع ذلك سكان المناطق النائية والمجاورة للحدود .

وتقاليد القانون العام ، كما انعكست فى توسع على التشريعات المحلية بالمستعمرات ، كانت دائماً توجه عناية خاصة لأمن الطبقات الغنية ، ولم تكن كذلك بالنسبة للآلام الفقراء والمعوزين ، فلم يكن يحمى هذه الطبقة من المسغبة إلا الصدقات الضئيلة التى ترصدها جهات البر لهذا الغرض ، وحتى هذه الحماية البسيطة لم تكن ميسورة إلا لعدد من الفقراء الذين لم يكونوا دائماً أحق الناس بها . وعلى أى حال ، فقد كان القانون شديداً فيما يختص بحماية حقوق الفئات الغنية إذ كان يسهل لهم جمع الديون المستحقة لهم إلى حد منحهم حق إرسال من يعجز عن تسديد الدين إلى السجن . وفى مثل تلك الأيام التى خلت من أى نظام صالح للائتمان حيث لم تكن هناك بنوك أوجهات تمد الناس بالقروض بطريقة منظمة ، وحيث لم يتيسر سوى القليل من المال ، كان الغالب أن يلجأ معظم الفلاحين وكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة إلى الاقتراض

من حين إلى آخر من بعض الأغنياء الراغبين فى الإقراض نظير فائدة . وهذه القروض كان من الصعب عادة تسديدها فى مواقيتها بسبب نقص العملة فى المجتمع بوجه عام ، والآفات التى تعرضت لها المحاصيل ، وغرق السفن فى البحار ، أو أى سبب آخر من الأسباب الناتجة عن الكوارث غير المتوقعة والتى قد تصيب اقتصاداً لا يأخذ بأسباب الأمان . وهكذا كان التعسف فى تطبيق القانون والتشدد فى جمع الأموال المستحقة لأصحاب الديون والتهديد بالسجن ونزع ملكية الرهون هو الضمان الذى يتشبث به الغنى صاحب الدين للحصول على دينه وهو الشبح المخيف الذى كان يفزع من يوقعه سوء حظه فى الدين .

على أن جميع هذه المظالم المنتشرة بين الأمريكيين ذوى اللون الأبيض لم تكن شيئاً لو قورنت بالهوة السحيقة بين الأمريكيين - البيض والسود . لقد كان جميع الأمريكيين ، باستثناء عدد قليل من الشواذ وأصحاب الآراء الغريبة ، يعتبرون الأربعمائة ألف زنجى المقيمين فى أمريكا شيئاً خارج المجتمع بالكلية ولا شيء أكثر من ذلك . إنهم ليسوا جزءاً من الخليقة المتمتعه بنعمة المساواة ، وليسوا حائزين على أى حق من حقوق الحياة أو الحرية أو التطلع إلى السعادة وهى الحقوق الممنوحة لجميع الناس ، بل بدلاً من ذلك كانوا يباعون ، ويشترون ، ويستخدمون ، ويؤدبون ، وينظر إليهم باعتبارهم من السائمة المحرومة من نعمة العقل والشعور .

وعند وضع الدساتير التى طبقتها كافة الولايات تقريباً فى السنوات الباكرة من الثورة ، سنحت الفرصة لمهاجمة هذه الأوضاع الشاذة فى المجتمع الأمريكى ، وحدث ذلك فى المؤتمر الذى عقدته الولايات عقب صدور قانون الدمغة ، وكذلك فى المؤتمرين العامين اللذين عقدا بعد ذلك عندما أصدرت كلها تشريعات وبيانات حول المشكلات الرئيسية فى العلاقة بين المستعمرات وبين حكومة بريطانيا العظمى

وتحدثت عن الأساس النظرى للحكومة فى إطار النظام الديمقراطى بأساليب فلسفية دعا إليها الموقف . على أن الأمريكيين استطاعوا للمرة الأولى ، عندما أخذوا يضعون دساتيرهم المحلية فى ولاياتهم المختلفة ، أن يحسموا بالتفصيل أفكارهم فيما يختص بالطريقة التى ينبغى أن تشكل الحكومــة بمقتضاها وتمارس سلطاتها . وباستثناء الدستور الذى منحته إنجلترا لمستعمرتى « كونكتكت » و « رود أيلاند » وظل مطبقاً فيهما فإن جميع الولايات الأخرى كانت حتى عام ١٧٨٠ قد وضعت دساتير جديدة مختلفة عما كان مطبقاً فيها .

والشيء الجدير بالاعتبار فى هذه الدساتير ليس أنها وضعت أشكالاً جديدة للحكومة ، بل إنها أعادت الأشكال القديمة إلى الوجود مرة أخرى . أما العقبة الأساسية التى جابهها واضعو الدساتير الجدد فكانت المحافظ ومجلسه وكيفية التوصل إلى إيجاد من يحل محلهما . وباستثناء « بنسلفانيا » ، حيث كانت السلطة التنفيذية مسندة إلى لجنة ، فإن الولاية كلها كانت تسير خلف محافظ واحد ينتخبه الناس فى بعض الحالات وفى الحالات الأخرى المجلس التشريعى فى الولاية . وفى معظم الولايات نجد أن الخوف والشك فى منصب المحافظ وهما اللذان أوجدتهما سنوات عديدة من النزاع والصدام مع شاغلى هذا المنصب قد انعكسا على رغبة الناس فى تقييد سلطات المنصب والتقليل من حقوقه . أما موضوعات النزاع الأساسية فكانت تدور حول سلطة المحافظ فى مجال التعيين وحقه فى الاعتراض على مشروعات القوانين . وفى عدد من الدساتير الجديدة ، نجد أن سلطته فى مجال التعيين قد قيدت إلى حد كبير إما بجعل الاختيار فى الجانب الأكبر من الوظائف العامة الرئيسية خاضعاً لانتخاب على مستوى الشعب أو على مستوى الهيئات التشريعية ، وأما باشتراط اشتراك هيئة أو جهة تشريعية فى عملية الاختيار والتعيين . ولما كان الكثير من نقاط الاختـــلاف بين المجالس التشريعية فى المستعمرات وبين التاج يدور حول حق هذه المجالس

فى وضع تشريعاتها وحق التاج فى إيقاف هذه التشريعات أو إلغائها ، كان من المتوقع أن تخلو الدساتير الجديدة من أى حق للمحافظ فى الاعتراض على الأمور التشريعية ، كما حدد فى دستور « كارولاينا الشمالية » ، أو أن تكتفى هذه الدساتير بتقييد هذا الحق بطرق مختلفة .

كان المجلس التشريعى فى معظم المستعمرات ينتخب ، ومن ثم يضم نخبة صغيرة جداً من أصحاب الثروة والسلطان الذين يرتبطون عادة بالتاج ويمثلون مصالحه أحسن تمثيل . وفى كل ولاية باستثناء « بنسلفانيا » أنشىء نوع من المجالس أقرب ما يكون لمجالس الشيوخ كبديل للمجلس التشريعى . غير أن المجلس الجديد كان فى العادة فى منأى عن المحافظ وعن الأعمال التنفيذية التى تمارسها المجالس التشريعية العادية فى المستعمرات وتحول إلى مجرد هيئة تشريعية يقتصر عملها على وضع القوانين . ومجالس الشيوخ (١) هذه ، كما كانت تسمى عادة ، قامت على أساس أكثر ديمقراطية ، إذ إنها كانت تنتخب إما عن طريق الشعب ، وإما عن طريق المجالس التشريعية العادية ، ولكنها ظلت تضم عدداً صغيراً من الصفوة الممتازة .

وباستثناء بعض التعديلات الدستورية فى عمل المحافظ والمجلس التشريعى ، وكانا حتى قيام الثورة يتبعان التاج ، ظلت أوضاع البناء التنظيمى للحكومات الإقليمية أثناء الثورة لاتختلف كثيراً عن الأوضاع فى الحكومات المركزية ، أى لم يحدث أى تغيير تقريباً فى الحكومة المحلية ، فاستمرت الإدارة فى معظم المدن فى أيدى التجار الأغنياء ، أما فى معظم المناطق الصغيرة فكانت فى أيدى أصحاب الأراضى .

أما المناقشات العنيفة والحادة فكانت تلك التى تدور حول حق الانتخاب وتوزيع

---

(١) The Senates

الدوائر الانتخابية . وحتى هنا كان التطور فى اتجاه الديمقراطية الكاملة بطيئاً غاية البطء ، إذ إنه مامن ولاية طبقت نظام الانتخاب العام لكافة الذكور البالغين وإن كانت « نيوهامشير » و «بنسلفانيا » ، و « كارولانياالشمالية » و «جورجيا» — وبعدهم « فيرمونت » عقب دخولها فى الاتحاد — سارت خطوة أخرى أكثر من غيرها من حيث إنها سمحت بالانتخاب لكل من يدفع « ضريبة الرأس »(١) . وفى كافة الولايات الأخرى ظل حق الانتخاب ، مع استثناءات بسيطة ، مقصوراً على فئة ملاك الأراضى إذ ظل الشرط العادى القديم وهو شرط الحيازة لخمسين فداناً ولأرض إيجارها السنوى أربعون شلناً سارى المفعول على وجه العموم ، وإن كانت هذه الأرقام قد خفضت فى « فرجينيا » وزيدت بشكل كبير فى « ماساتشوستس » . لقد ظلت الحال كما كانت في فترة الاستعمار البريطانى وثبت أن أولئك الذين ملكوا الأرض استطاعوا أن يحكموا البلد الذى تملكوا فيه . ومعنى ذلك أن الثورة قامت لحماية مالكى الأراضى هؤلاء والمحافظة على سلطانهم . وبالرغم من جميع التصريحات والبيانات الخاصة بإقرار المساواة بين الناس ، أظهر أفراد هذه الفئة ميلاً لاقتسام سلطانهم مع مواطنيهم المعدمين يقل كثيراً عن ميلهم إلى ذلك مع الإنجليز البعيدين عنهم .

وثمة تقدم أكبر تم إحرازه فى مجال التقليل من عدم المساواة الخاصة بالتمثيل المحلى فى المجالس التشريعية للولاية . لقد كانت عدم المساواة هذه أكثر ما تكون وضوحاً فى « بنسلفانيا » ، حيث كانت الأقلية الصغيرة التى عاشت فى « فيلادلفيا » والمناطق القريبة منها تتمتع بثلثى مقاعد المجلس التشريعى . وفى محاولة فاشلةللحيلولة دون التنازل عن كيانها لمؤتمر إقليمى ، صوت المجلس التشريعى فى مارس من عام ١٧٧٦ فى صالح تقسيم عضويته إلى نصفين متساويين يخصص النصف الأول

---

(١) Poll - tax — ضريبة تجبى من كل من يتقدم للانتخاب .

لمدينة « فيلادلفيا » والثانى لبقية المستعمرة . وحتى هذا التقسيم كان فى ذاته لا يتسم بالعدالة بالنسبة للأقاليم الوسطى والغربية من الولاية وكانت هذه الأقاليم تضم مايقرب من ثلاثة أرباع عدد السكان . وثمة قدر كبير من العدالة فى تقسيم الدوائر تحقق فى أول دستور وضعته الولاية بنفسها إذ إنه أعطى ثلثى المقاعد للمناطق الغربية .

وفى « كارولاينا الجنوبية » أيضاً كانت المستعمرات الواقعة فى المنطقة المرتفعة تكاد أن تكون محرومة تماماً من التمثيل فى المجالس التشريعية التى كانت قائمة فى عهد الاستعمار . ففى أول مؤتمر إقليمى خصص لهذه المستعمرات أربعون مقعداً من مجموع مائة وأربعة وثمانين مقعداً ، وفى دستور عام ١٧٧٨ زيدت هذه النسبة إلى ما يقرب من الثلث . وحتى فى ذلك الوقت كان لهذه المناطق المرتفعة الأغلبية المطلقة من السكان البيض ، كما أدخلت تعديلات أخرى على هذا التوزيع عندما نقلت العاصمة من « تشارلستاون » إلى « كولومبيا » ، وعندما أعيد توزيع المقاعد عام ١٧٨٥ على أن يعاد التوزيع بعد فترات دورية طول كل منها أربعة عشر عاماً . وفى عام ١٧٩٠ كانت المناطق الغربية من الولاية ، وهى المناطق التى أصبحت الآن تضم ما يقرب من ثمانين فى المائة من مجموع السكان البيض ، تتمتع بخمسة وأربعين فى المـــائة من مجموع الأصوات . وفى ولايات أخرى مثل « نيويورك » لم تحدث التعديلات فى توزيع المقاعد بمثل هذه السرعة . وفى كافة الولايات تقريباً أدى إنشاء مقاطعات جديدة على طول الحدود — ولكل منها عدد من المقاعد فى المجالس التشريعية — إلى شىء من تحسين التوازن بين الشرق والغرب فى مجال الحياة السياسية حتى لو لم تحدث أية تغييرات فى صيغة التمثيل نفسها . وفيما يختص بتخفيض شروط الملكية عند التصويت ، فإن الاتجاه إلى تحقيق قدر من المساواة فى التمثيل كان يتحرك إلى الأمام فى بطء ودون حماس ، بل فى تردد فى بعض الأحايين ، ولم يصلح سوى العيوب الصارخة .

هذا الاتجاه إلى التعديل ظهرت بوادره عندما أخذت الولايات بنظام المجالس التشريعية العامة (مجلس العموم) ، وكان ينظر إلى هذا المجلس باعتباره الأداة الفعالة لتحقيق الديموقراطية . وعندما ظهر الاتجاه إلى إيجاد مجالس تمثيلية خاصة (مجلس أعيان) ومنصب للمحافظ لكي يحلا محل التنظيمات الملكية القديمة ، اتخذت إجراءات أشد للتأكد من أن التنظيمات الجديدة ، كالتنظيمات الملكية السابقة ، لابد أن تظل على حالها من ناحية تمثيلها لطبقة الملاك حتى تستمر الأوضاع كما هى بلا تغيير . ولقد أصبح الترشيح لمنصب المحافظ أو عضو المجالس الخاص (الشيوخ أو الأعيان) مقصوراً على أصحاب المؤهلات العالية ، كما أن التمثيل فى هذا المجلس أصبح هو الآخر مختلاً اختلالاً واضحاً ومتجهاً لصالح الطبقات العريقة والغنية . وحتى أكثر الولايات أخذاً بالأسلوب الديموقراطى ظلت تطبق شروط الملكية — وبعضها عمل على زيادة هذه الشروط — عند اختيار عضو المجلس العام (مجلس العموم) ، أو عضو المجلس الخاص (مجلس الشيوخ) ، أو المحافظ . ودستور عام ١٧٧٨ فى « كارولاينا الجنوبية » مثلاً ، نص على ضرورة أن يكون المحافظ حائزاً على عقار قيمته عشرة آلاف من الجنيهات ، وأن يملك عضو مجلس الشيوخ ما قيمته ألفان من الجنيهات . وبالرغم من أن الشروط فى المجالات الأخرى لم تكن بهذه الشدة ، فإن الشروط الدستورية المقررة لكل المناصب تقريباً حرصت على أن تحكم الولايات وتدار أمورها من قبل شخصيات مالكة لقدر كبير من العقار الثابت .

ولما كان معظم الشروط المفروضة على حق التصويت وحق الترشيح للمناصب العليا تقوم على أساس ملكية العقار ، فإن أهميتها الحقيقية اعتمدت إلى حد كبير على الطريقة التى يتم بها توزيع الأراضى . هنا تصبح نتائج الثورة حقيقة ثورية بعد أن انتقلت ملكية مئات الملايين من الأفدنة من التاج ومن الملاك الكبار إلى شعب الولايات مجتمعة ، أو شعب كل ولاية على حدة . لقد أشرنا فى السابق إلى أن النقاش الطويل الذى دار حول السياسة التى تتبع حول مناطق الغرب الواقعة

عبر جبال « الأبلاش » انتهى بشكل حاسم ومحدد فى صالح الرأى القائل بضرورة فتح باب الهجرة إلى تلك المناطق فى وجه العاملين فى الزراعة وإلى هؤلاء تمنح الأرض بأرخص الأثمـــان . لقد اختفت الآن جميع الآراء التى قالت بالاحتفاظ بالمنطقة للهنود ، أو بتقييد الهجرة إليها تخفيفاً من عبء الرقابة البريطانية، أو بتدعيم المركز الممتاز الذى كان للولايات الواقعة على الساحل الأطلسى . وبمقتضى قوانين عام ١٧٨٥ وعام ١٧٨٧ ، وهى التى تحدثنا عنها آنفاً ، فتحت أبواب الغرب الأمريكى على أساس ديمقراطى وبشروط مخففة نسبياً فى مجال تملك الأرض وذلك بأمل تهيئة الظروف المناسبة لظهور الكيان السياسى الكامل لتلك المناطق .

وثمة محاولة أخرى مماثلة لتحقيق الديمقراطية وهذه حدثت داخل عدد من الولايات . ففى الولايات الجنوبية وفى « نيويورك » و « بنسلفانيا » كانت هناك ممتلكات أميرية موروثة عن التاج وبعضها ، كما فى « بنسلفانيا » ، لاتزال مملوكة له ولم يستول عليها الاتحاد الكونفدرالى بعد . ولقد اتبعت كافة الولايات سياسات متحررة نسبياً فيما يختص بتسوية أوضاع هذه الممتلكات، فنجد أن الجزء الأكبر منها ومن الأراضى الأخرى المملوكة للولايات تستخدم كمنح تعطى للسكان تشجيعاً لهم على الالتحاق بجيوش الثورة ، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأراضى إلى الأفراد العاديين .

عملية ثالثة هامة فى تحقيق ديمقراطية توزيع الأرض وتمليكها للناس كانت الاتجاه إلى نزع ملكية الإقطاعيات المملوكة لفئة المشايعين للحكم البريطانى وإعادة توزيعها على الناس . لقد كانت الولايات بصفة عامة تخول لنفسها ، عن طريق إصدار القوانين كما حدث فى مطالع الحرب ، حق الاستيلاء على أملاك أولئك الذين ظلوا على ولائهم للتاج ، وترتب على ذلك استيلاء الحكومات المحلية على مساحات

واسعة من الأراضى . وثمة عدد من المحافظين ونواب الملك ، مثل « ونتورث » فى « نيوهامشير » و « ربت » فى « جورجيا » ، استولوا لأنفسهم على أجزاء كبيرة من الأرض . وهذه بالطبع كانت من بين ما أستولى عليه . أما أضخم الإقطاعيات الخاصة بفئة المشايعين للتاج فكانت فى « نيويورك » ، حيث تم الاستيلاء على معظم القطع الكبيرة ، وذلك بالإضافة إلى ربع مليون فدان مملوكة « لسير جون جونسون » فى المناطق الواقعة على الحدود الناشئة للولاية . لقد كان مجموع الأراضى التى استولت عليها حكومة تلك الولاية يصل إلى مليونين وخمسمائة ألف من الأفدنة يدخل فيها قدر من أخصب أراضى الولاية وجميع هذه أخذت من تسعة وخمسين مشايعاً كانوا يحتكرون لأنفسهم هذه الآلاف المؤلفة من الأميال المربعة . وبالرغم من أن العديد من هذه الإقطاعيات أشتراها فيما بعد عدد من الأغنياء الذين كانوا هم أنفسهم من المالكين الشرعيين لمساحات كبيرة من الأراضى ، فما من شك فى أن تقسيم هذه الملكيات الكبيرة غير بشكل وأضح الهيكل الاقتصادى العام لولايات مثل « نيويورك » .

وأكثر من هذا نقول إن القوانين ذاتها تغيرت فى كافة الولايات حتى لا تشجع مستقبلاً قيام إقطاعيات من هذا الحجم . لقد كانت السياسة الجديدة للأرض تتجه نحو تكوين الملكيات الصغيرة لا الإقطاعيات الضخمة والشفالك التى سادت فى عهد النبلاء الهولنديين وأيام الاستعمار البريطانى . كذلك ظهرت المعارضة الشديدة لقوانين الوراثة التى كانت تقضى بأن يرث الأرض كلها الإبن الأكبر ، وقوانين الوقف وجميعها ساعدت على بقاء الملكيات الكبيرة كما هى . ولقد ألغت «فرجينيا» نظام الوقف عام ١٧٧٦ ، وبعد عقد واحد كانت جميع الولايات قد ألغته هى الأخرى ، أو على الأقل أدخلت عليه من التعديلات ما جعلته عديم المعنى . أما نظام وراثة الإبن الأكبر فقد ظل قوياً وفى منأى عن التعديل ، ولكن فى عام ١٧٨٩ نجد ولايات مثل « جورجيا » ، و « ميريلاند » ، و « نيويورك » ، و « كارولاينا الشمالية » ،

و « فرجينيا » تلغيه هو الآخر . وفى الولايات التى كان فيها الإبن الأكبر يرث فقط نصيبين من التركة ، كما كان الحال فى « نيوإنجلند » ، نجد أن هذا النظام يلغى هو الآخر فى زمن الثورة.ولا يأتى عام ١٧٨٩ إلا ونرى أن جميع الولايات باستثناء « رود أيلاند » و « كارولاينا الجنوبية » قد ألغت نظام أحقية الإبن الأكبر فى الإرث ، وحتى فى هاتين الولايتين نجد أن نهاية هذا النظام أصبحت قريبة .

الخلاصة أن التعبيرات التى أدخلت على قوانين ملكية الأرض فى عهد الثورة قد تكون من أهم معالم تلك الفترة فى الطريق إلى تحقيق الديمقراطية .

وفى عهد الثورة فقدت الكنائس القائمة هى الأخرى جزءاً كبيراً من امتيازاتها الخاصة . لقد كانت الفترة نفسها فترة زيغ عن الدين شاع فيها الإنكار لوجود الله سبحانه وتعالى وانتشر الإلحاد بين عدد من مفكرى بريطانيا والدول الأوربية الأخرى . كذلك اعتنق بعض قادة الفكر فى الثورة الأمريكية — مثل «جيفرسون» و « فرانكلين » و « جون آدمز » — آراء على جانب كبير من الإلحاد . ومن الأمور الجديرة بالاهتمام حقاً أن المؤتمر الذى انعقد لوضع الدستور رفض اقتراحاً يقضى بأن يبدأ اجتماعه الأول بالصلاة . لقد كان العداء للنفوذ السياسى للكنائس من جانب رجال مثل « ماديسون » و « جيفرسون » سبباً فى ظهور حركة تعتمد اعتماداً كلياً على الجماعات الدينية المنشقة مثل « المعمدانيين » و المشيخيين » وعلى روح الغضب والتمرد الشائع بينهم . ولما كان رعايا هذه الشيع الدينية فى العادة أفقر من جماعات « المليين » و «الأنجليكانيين» ، وهى الجماعات الغالبة ، ونظراً لأنهم كانوا يحسون بالظلم السياسى لأنهم من سكان الأجزاء الغربية فى ولاياتهم وهى الأجزاء ذات التمثيل السياسى الناقص ، فإن هؤلاء وغيرهم من الأقليات الدينية تكتلوا فى سبيل إلغاء الدين كلية فى معظم الولايات .

ومهما يكن من أمر فإن التفصيلات الدقيقة اختلفت من ولاية إلى ولاية واتخذت

أنماطا إقليمية فضفاضة. ففي الولايات الوسطى، حيث حال تعدد المذاهب الدينية دون تغلب أحدها على الآخر، كان من السهل تحقيق الحرية الدينية وهذه كادت أن تكون تامة. لقد كانت هذه الحرية موجودة بالفعل فى « بنسلفانيا » و « دلاوير » كنتيجة للسياسة التي اتبعها « الكويكرز » الأصليون الذين ملكوا الأرض فى أول الأمر. وفى « نيوجيرزى »، وهى التي لم يكن لها دين رسمى فى عهد الاستعمار البريطانى، حظر دستور عام ١٧٧٦ الصادر فى تلك الولاية على جميع الجهات أن يكون من شروط التعامل معها أو الالتحاق بها شرط يتعلق بالتردد على الكنيسة أو التبعية لمذهب دينى معين، أو التعهد باتباع أى مذهب. وفى دستور ولاية « نيويورك » الصادر عام ١٧٧٧ نجد نصاً مشابهاً فى المعنى لهذا الشرط ترتب عليه وضع حد لسلطة المذهب الإنجيلى الذى كان سائداً فى تلك الولاية من أيام الاستعمار الهولندى.

أما فى « نيو إنجلند » فالقصة مختلفة تماماً حيث كانت « الكنيسة الملية » ثابتة الأركان، ليس فقط من الناحية القانونية بل أيضاً من ناحية احترام غالبية الناس لها، وحيث كان إشرافها المتسم بالديموقراطية يجعلها أقل تعرضاً للإدانة من ناحية كونها أداة من أدوات التمييز. وفى ولايتى « ماساتشوستس » و « نيوهامشير » نجد أن دستور كل منها (دستور الأولى صدر عام ١٧٨٠ ودستور الثانية صدر عام ١٧٨٤) ينص على ألا يخضع مذهب دينى لمذهب دينى آخر ويسمح لكل مدينة بأن تختار قسيسها، ومن ثم مذهبها الدينى. لقد كانت كل مدينة مع ذلك ملزمة بأن تقدم المعونة المالية لكنيسة من الكنائس. ونظراً لأن الغالبية العظمى من السكان ظلت تقدم المعونة للكنائس « الملية » فإن النتيجة النهائية لم تتغير كثيراً، بل أصبح من الصعب على المنشقين على تلك الكنيسة أن يحصلوا على إعفاء من دفع الضرائب الكنيسة، وهى الضرائب التى كانت المدن تجمعها لتعين بها كنائسها الخاصة.

وفى ولاية « كونكتكت » تمت تنازلات أقل من هذه فى مجال السيادة الدينية علما بأن هذه الولاية كانت أكثر الولايات التى تتبع المذهب « الملى » أخذاً بالتفكير المحافظ . كذلك حدث عام ١٧٧٧ نوع من التوسع فى تفسير المعنى المقصود من كلمة الجماعات « المنشقة » وهم الذين كان من حقهم أن يوجهوا ما يدفعون من ضرائب إلى خدمة الكنائس التى يتبعونها ، وفى عام ١٧٧٤ تم منح الحق فى الحكم الذاتى الداخلى لجميع الفئات الدينية . وبالرغم من كل ذلك ، بقيت الكنيسة « الملية » هى الكنيسة الرسمية لولاية « كونكتكت » ، وكان على كل فرد من أفراد الولاية أن يدفع الضرائب لهذه الكنيسة، وذلك إذ لم يكن يساعد بالمال أية كنيسة أخرى معترف بها .

أما أهم الجهود التى بذلت لتحقيق الحرية الدينية الكاملة فقد بذلت فى الولايات الجنوبية حيث تتمتع الكنيسة « الإنجيلية » بكيان قانونى على جانب كبير من القوة ، وإن كان ينقصها التأييد الشعبى الذى تمتعت به الكنيسة « الملية » فى « نيو إنجلند » مع ملاحظة أن الكنيسة « الإنجيلية » عانت أشد المعاناة بسبب أنها كانت دائماً تقرن ببريطانيا العظمى . وفى « كارولاينا الشمالية » أمكن زعزعة الأوضاع الدينية التى كانت سائدة حينئذ وقلبها نهائياً فى سهولة أكبر وذلك لضعفها المتناهى. وفى تلك الولاية أعلن دستورها الصادر عام ١٧٧٦ حظراً على إعطاء أهمية خاصة لكنيسة من الكنائس على حساب كنيسة أخرى ، كما منع إلزام أى فرد بالتردد على الكنائس أو بإعانة نشاطها . هذا الدستور منح جميع رجال الدين فى الولاية حق عقد الزواج كما أزال كثيراً من القيود التى كانت مفروضة . وفى ولاية « جورجيا » هى الأخرى حيث السلطة الدينية ضعيفة وحيث تضمن دستورها الصادر عام ١٧٧٧ مواد شبيهة بتلك المواد كان تغيير الأوضاع السائدة سهلاً أيضاً . وفى « كارولاينا الجنوبية » ، حيث كانت الكنيسة « الإنجيلية » أقوى وأكثر شعبية ، بذلت محاولة

للإبقاء على السلطة الدينية داخل الإطار المؤقت للحكومة التى أتى بها دستور عام ١٧٧٦ ، ولكن الضغط الشعبي أدى إلى إدخال مادة فى الدستور الدائم للولاية الصادر عام ١٧٧٨ تنص على إلغاء السلطة الدينية وإعطاء حقوق متساوية لكافة المذاهب « البروتستانتية » .

وفى « فرجينيا » ، حيث كانت الكنيسة « الإنجيلية » ضالعة بشكل واضح مع الطبقات الأرستقراطية فى الولاية ، اتخذ الصراع حول السلطة الدينية أهمية خاصة . وكخطوة أولى ، أعطى دستور عام ١٧٧٦ ، وإن أبقى على تلك السلطة ، جميع الناس حق ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بالمذهب الذى يعتنقونه .

وثمة تشريعات تالية دعمت هذا الاتجاه وذلك عن طريق إلغاء القوانين التى كانت تجعل من اعتناق معتقدات دينية معينة أو ممارسة بعض الشعائر الدينية جريمة ، وعن طريق إعفاء المنشقين عن الكنيسة الأسقفية من دفع الضرائب لها إذا كانوا يعينون بالمال كنائسهم الجديدة . على أن الجهود التى بذلت فى ذلك الوقت لإلغاء كافة الضرائب التى تدفع لإعانة الكنيسة لم تأت بنتيجة ما وإن أمكن تأجيل تحصيلها لمدة عام ظل يتجدد أعواماً أخرى حتى ألغيت نهائياً عام ١٧٧٩ .

أما الضربة المضادة فقد جاءت عام ١٧٨٤ عندما قدم « باتريك هنرى » مشروع قانون يتضمن فرض ضريبة لمعاونة كافة الكنائس المسيحية على أساس واحد . لقد استطاع هذا الأخير أن يجعل الكثيرين من أتباع الكنيسة « الرسوليةالنظامية(١) » والكنيسة « المشيخية(٢) » ،الذين كانوا يعارضون سيادة الكنيسة « الإنجيلية »، يقفون بجانب هذا المشروع، وبذلك حاز أغلبية كبيرة فى المجلس. على أن«ماديسون»

---

(١) The Methodist Church

(٢) The Presbyterian ,,

وغيره من العارضين استطاعوا مع ذلك أن يحيلوا المشروع على الشعب لمناقشته وبذلك نشبت فى كافة أنحاء البلاد معركة كلامية كبيرة وترتب على الهياج العاطفى والانفعالات التى أثارها مشروع هذا القانون فى نفوس الناس أن هزم عام ١٧٨٥ . هذه الهزيمة مهدت الطريق نهائياً أمام إعادة تقديم مشروع « جيفرسون » عن الحرية الدينية والموافقة عليه ، وهو المشروع الشهير الذى سبق أن قدم عام ١٧٧٩ ولم يحظ بالنجاح .

هذا القانون الذى نفذ أخيراً عام ١٧٧٨ كان « جيفرسون » نفسه يعتبره أحد أعمال ثلاثة يود أن يذكره الناس بها . أما العملان الآخران فكانا إعلان الاستقلال وقانون إنشاء جامعة « فرجينيا » . وبالرغم من أثر هذا القانون على التشريعات المختلفة التى صدرت فى الولايات الأخرى والأوضاع الدستورية فيها فإنه أباح للفرد الحرية الدينية الكاملة ، كما فصل ما بين الكنيسة والدولة فصلاً كاملاً . هذا القانون يعتبر إحدى الوثائق الأساسية فى التاريخ الأمريكى ، والأفكار الأساسية التى انطوى عليها جاءت فى الدستور الاتحادى عندما وافق المؤتمر على التعديل الأول لهذا الدستور . أما مضمون القانون فهو : « لا يرغم شخص على اتباع مذهب دينى معين أو التقيد ببيعة أو قسيس مهما كانت الظروف ، أو التبرع لجهة دينية ، كما لا يجوز أن يضطهد أو تقيد حريته أو تضار مصالحه أو يحمل فوق طاقته ، سواء فى جسده أو ممتلكاته ، ولا يجوز لأى شخص أن يعانى بسبب ما يعتنق من آراء دينية أو معتقدات مذهبية ، بل إن الناس أحرار فى أن يجاهروا بما يعتنقون ومن حقهم أن يجادلوا غيرهم فى أمور الدين ولن يكون لهذه الآراء والمعتقدات والعقائد أى أثر على حقوقهم المدنية نقصاً أو زيادة » .

لم تحظ أية ولاية أخرى بمثل هذا النصر المؤزر فى مجال الحرية الدينية . وفى معظم الولايات ، ظلت المناصب الهامة وقفاً على أتباع المذهب «البروتستنتى» ، واستمر

الـكاثوليك واليهود ، وفى بعض الحالات « الـكويكرز » ، فى عدد من الولايات ، يعانون الاضطهاد ، على الأقل إسمياً . على أن روح الحرية الدينية ومضمونها بدأت تتعدى نطاق القوانين إذ أن الـكثير من التشريعات المقيدة للحرية الدينية توقفت من تلقاء نفسها . وفى السنوات التى أعقبت الثورة نجد أن « كارولاينا الشمالية » توافق على تعيين عضو يهودى فى الهيئة القانونية وكذلك قاض كاثوليـكى فى المحـكمة العليا ، وإن ظل المنصبان مغلقين من الناحية الرسمية فى وجه غير البروتستانت .

أدرك قادة الثورة ، وبخاصة أكثرهم وعياً ، أن الحـكومة الديمقراطية يمكن أن تقوم فقط على نظام تعليمى ديمقراطى . ولـكى يستطيع المواطن أن يدلى بصوته بطريقة ذكية واعية لا بد له من قدر من العلم يمكنه من الاستفادة من الجرائد والـكتب فى تـكوين آرائه وتشـكيل معتقداته . وإذا كانت المناصب حقاً مفتوحة أمام جميع الناس ، إذن لا بد من أن تهيأ الفرص أمام الأجيال الصاعدة من ذوى المواهب لـكى ينالوا قسطاً من التعليم العالى مهما كانت الطبقة الاجتماعية التى ينتسبون إليها .

وفى ولاية « نيوإنجلند » أمكن تحقيق هذا المثل الأعلى بطريقة أو بأخرى . فالمذهب « الـكالفنى »(١) ، فى تأكيده على مسئولية كل إنسان فى مجال قراءة الإنجيل وتفسيره لنفسه ، اعتراف ضمنى بأهمية التعليم العام وبوجوده داخل إطار التنظيم الديمقراطى للمجتمع فى تلك المنطقة . زد على ذلك أن كل مستعمرة من مستعمرات «نيوإنجلند» كان لها معهد مخصص أساساً لإعداد رجال الدين المثقفين وإن كان يخدم أيضاً الحاجات الدنيوية للمجتمع . أما المستعمرات الوسطى فقد كان لـكل منها هى الأخرى معهدها الخاص ، وإن كانت« نيوجيرزى » تملك معهدين .

The Calvinist Religion (١)

وبالرغم من أن التعليم كان كله تقريباً فى يد الكنائس والجمعيات الخيرية الخاصة ، فقد كان الإقليم من الغنى بحيث استطاع أن يهيء لجميع السكان نوعاً من التعليم الابتدائى العام . على أن الجنوب تأخر سيره كثيراً فى هذا الطريق إذ لم يكن هناك أى تنظيم كنسى أو خيرى يؤدى خدمات عامة فى مجال التعليم الابتدائى ، كما أن كلية « ولیم وماری » كانت هى الوحيدة فى المنطقة كلها . ونتيجة لهذه الاختلافات الإقليمية ، كانت معرفة القراءة والكتابة تكاد أن تكون عامة بين سكان « نيوإنجلند » ، وكان فى استطاعة إبن فلاح بسيط مثل « جون آدمز » ، طالما أن قدراته العقلية سمحت بذلك ، أن يحصل على قسط من التعليم الراقى . أما فى الجنوب ، فعلى العكس من ذلك ، كان أكثر من نصف البيض ، أو بالأحرى غالبيتهم العظمى ، وجميع السود تقريباً أميين . أما التعليم العالى فكان وقفاً على أبناء المزارعين الأغنياء . هذا النظام التعليمى ، أو بالأحرى هذا النقص فى وجود نظام تعليمى ، كان انعكاساً قوياً لطبيعة التركيب الأرستقراطى لمجتمع الجنوب ، بل وكان تدعيماً قوياً لهذه الطبيعة . وأما الموقف فى الولايات الوسطى فكان شيئاً وسطاً بين هذين الطرفين المتباعدين .

وفى فترة باكرة مثل عام ١٧٦٥ ، أشار « جون أدمز » عندما كان يتحدث عن عدم ضرورة وجود نظام تعليمى عام للجميع إلى أن « تزويد أوطى الطبقات فى المجتمع بجميع وسائل المعرفة إنما هو أمر أكثر أهمية بالنسبة له من كل الثروات المملوكة لجميع الأغنياء فى الدولة » . ولقد شارك « جيفرسون » « أدمز » هذا الاعتقاد مشاركة قوية مما جعله يقترح على المجلس التشريعى فى « فرجينيا » مشروعاً يمكن جميع الأطفال غير المنحدرين من أبوين زنجيين من الحصول على تعليم مجانى حتى الصف الثالث ، أى المرحلة التى يتم فيها إتقان المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة ومبادىء الحساب ، فى حين يستطيع الأطفال المرهوبون أن يتلقوا تعليماً

ثانوياً على نفقة الدولة أيضاً ، كما يستطيع أقدر الجميع الالتحاق بجامعة الولاية بنفس الطريقة . لقد كان لعدد من قادة الفكر والزعماء فى تلك الفترة آراء شبيهة بتلك وكان من صميم المعتقدات الشائعة حينئذ أن المساواة السياسية والتعليمية لابد أن يسيرا يداً بيد.

وأثناء المرحلة الثورية لم يتحقق شيء كثير من هـــذه الأهداف . فسنوات الحرب نفسها كانت فى الواقع نـكبة أحاقت بالتعليم إذ أن الاضطرابات التى نشأت عن الحرب والانشغال بالمجهود الحربى تسببت فى غلق مئات المدارس . أما الاعتمادات التى كانت مخصصة للـكليات التسع التى كانت موجودة عند بداية الحرب فقد بددها التضخم المالى ، كما أن أبنية الـكثير منها كانت قد احتلتها القوات الأمريكية والإنجليزية ، والتحق طلابها وأساتذتها بالحرب . وبالرغم من ذلك فإن الولاء للمثل العليا التربوية التى كانت شائعة فى تلك الفترة لم يضع كله عبثاً . وإذا كان الذى تم انجازه شيئاً ضئيلاً ، فإن الذى تم تخطيطه كان شيئاً كثيراً ، وكذلك الذى بدىء فى إتمامه فعلاً .

و « جون أدمز » فى كتابه المسمى « أفـكار حول الحـكومة »(١) ، وهو الذى كتبه عام ١٧٧٦ كى يصبح دليلاً يهدى الولايات المختلفة الصاعدة إلى وضع دساتيرها ، يجدد صرخاته التى أطلقها فى السابق بشأن التعليم العام وأهميته القصوى فى بناء المجتمعات : « إن القوانين الخاصة بتعليم الأجيال الصاعدة تعليماً عاماً ، وبصفة خاصة أطفال الطبقات الدنيا ، لهى على درجة كبيرة من الحـكمة والمنفعة بحيث لا يمكن لأى إنسان على قدر من الشعور ورجاحة العقل أن يعتبر أية أموال تصرف فى هذا السبيل شيئاً ضائعاً وإسرافاً لامبرر له » . هذه الـكلمات التى قالها « أدمز » وجدت صدى محدداً ، وإن كان متواضعاً إذ أن « نيوهامشير »

---

(١) Thoughts on Government

(فى دستورها الثانى) ، و « ماساتشوستس » ، و « بنسلفانيا » ؛ و « كارولاينا الشمالية » و « جورجيا » نصت كلها فى دساتيرها الجديدة بطريقة أو بأخرى على ضرورة نشر التعليم العام المجانى ، وهذا نفس ما فعلته ولاية « فيرمونت » عندما انضمت بعد ذلك إلى الاتحاد . أما « كونكتكت » و « رود أيلاند » فاستمرتا على وضعهما الذى كان سائداً قبل الاستقلال وهو فتح المدارس المعانة من قبل المدن كما نصت على ذلك الوثائق المكتوبة من عهد الاستعمار البريطانى . وفى « نيويورك » ، بالرغم من أن الدستور لم يذكر شيئاً عن التعليم ، إلا أنه عقب انتهاء الحرب مباشرة حث المحافظ « كلينتون » المجلس التشريعى فى بلاغة فائقة مطالباً إياه بوضع برنامج تعليمى شامل على مستوى الولاية فقال،عام ١٧٨٢ : « . . . . . إنه الواجب الخاص المتميز لحكومة أية ولاية حرة يكون فيها باب الالتحاق بأعلى الوظائف مفتوحاً أما الجميع أن تحاول عن طريق فتح المدارس نشر درجة من الثقافة والعلم لابد منها لإعداد المواطن القادر على حمل الأمانة » . هذه الصرخة أدت إلى صدور قوانين عام ١٧٧٤ ، وعام ١٧٨٥ ، وعام ١٧٨٧ ، وهى التى أوجدت « جامعة ولاية نيويورك » وجعلتها مسئولة عن كافة أنواع التعليم فى الولاية ، وأنشأت مجلساً من الأوصياء لإدارتها ، وخصصت قدراً معيناً من الأراضى العامة لإعانة التعليم . أما المجلس التشريعى فى « دلاوير » فقد أصدر قرارات أكثر تواضعاً من هذه فى صالح التعليم العام .

وفى عام ١٧٨٥ أصدرت « جورجيا » تشريعاً مشابهاً إلى حد ما لتشريعات ولاية « نيويورك » ، وهاتان الولايتان بالإضافة إلى ولاية « كارولاينا الشمالية » خصصت كلها اعتمادات لإنشاء جامعات حكومية. وبالرغم من أن هذه الجامعات لم تكن فى الواقع لتفتح أبوابها حتى عام ١٧٩٥ فى حالة جامعة « كارولاينا الشمالية »، وحتى عام ١٧٨١ فى حالة جامعة « جورجيا » ، إلا أنهما كانتا أول جامعتين حكوميتين فى البلاد .

لقد كان الفقر حائلاً دون بذل أى مجهود حقيقى لتنفيذ هذه المشروعات الطموحة . وكان لابد ، إذا أريد خلق نظام أصيل للتعليم العام يستطيع أن يعطى الناس مايريدون من تعليم إبتدائى مجانى ، من الانتظارحتى منتصف القرن التاسع عشر. ولكن قبيل عام ١٧٨٩ ، كانت معظم الولايات قد فعلت شيئاً بطريقة أو بأخرى لتحقيق المثل الأعلى وهو نظام تعليمى مجانى يعتمد على الضرائب المحلية ويكون أساساً يقام عليه صرح الديمقراطية . هذه الفكرة أصبحت جزءاً لايتجزأ من الهيكل العام لفلسفة أمريكا السياسية .

وفى أثناء ذلك ، كانت الجهود الخاصة تفعل الكثير لكى تزيد من فرص التعليم إذ نشأت عشرات المدارس الثانوية التى كانت معروفة بالأكاديميات فى السنوات العشر التى أعقبت الحرب ومن أشهرها تلك التى تبرعت بها عائلة « فيليبس » فى « اندوفر » بولاية « مساتشوستس » وفى « أكستير » و « نيوهامشير » . وبالإضافة إلى هذه الأكاديميات فتحت كليات أخرى عديدة منها كلية « ديكنسون » و « فرانكلين » فى « بنسلفانيا » ، وكلية الاتحاد فى « نيويورك » ، وكليات « واشنطن » و « سانت جون » و « كوكزبرى » و « جورجتاون » فى « ميريلاند » ، و « هامدن سيدنى » فى « فرجينيا » . وفى فترة السنوات العشرين التى أعقبت معركة « يوركتاون » زاد عدد الكليات فى الولايات المتحدة أكثر من الضعف .

لقد بذلت جهود حقيقية لجعل المدارس الثانوية الجديدة ، وهى المعروفة بالأكاديميات ، والكليات على دراية واهتمام بمشكلات المواطنين الديمقراطية ، إذ أن مقررات العلوم زادت زيادة كبيرة ، وأدخلت مقررات جديدة فى اللغات الحديثة والعلوم السياسية والاقتصادية .

ها نحن ذا نجد أن العلاقة الطويلة بين الديمقراطية والتعليم فى أمريكا لم يعض

على بدئها وقت طويل ، ولـــكنها على أى حال بدأت بالفعل .

كان القانون العام الإنجليزى ، بعد تعديله نوعاً ما تزويده بمقدمة دستورية ، هو أبو القوانين المدنية والجنائية التى كانت مطبقة فى المستعمرات . هذا القانون كان فى ذاته نظاماً شرعياً موضوعاً أصلاً لحماية حرية الناس وأموالهم ضد الكثير من التصرفات التعسفية التى قد تصدر عن التاج وتسىء للطبقات المعدمة . هذا القانون كان بطبيعته شديداً لا يرحم إزاء حق الدائن فى الحصول على دينه كاملاً غير منقوص ، كما كان يحمى أصحاب الأموال ويؤمنهم ضد الجرائم التى قد ترتكب ويتسبب عنها ضياع أملاكهم . والتشريعات التى كانت تصدرها المستعمرات للتخفيف من قسوة القانون فيما يختص بهذه الجرائم عن طريق اعتبار العملة الورقية مقابلاً شرعياً يدفع الدين بمقتضاه ، أو حجز القضايا والأحـــكام التى تصدرها المحاكم ، كل هذه التشريعات كان للملك حق الاعتراض عليها ، وكثيراً ما أصدر تحفظاته حيالها . وفى أثناء الفترة من عام ١٧٧٦ حتى عام ١٧٨٩ ، أى من مجىء الاستقلال حتى صدور الدستور الذى منع الولايات من اصدار قوانين ترغم الدائن على قبول دينه بطريقة لا يوافق عليها أو يكون من شأن إضعاف ما للتعاقد من إلزام ، كانت هده الولايات حرة تجرب ما تشاء من إجراءات كى تقلل أو تؤجل ما على المدينين من التزامات . مثل هذه الإجراءات ، فى مجموعها النهائى ، كان لابد من أن تؤثر تأثيراً فعالاً لصالح فقراء الأقاليم الغربية فى الولايات ، وضد مصالح الطبقات المحظوظة بوجه عام .

والشىء الغريب أن معظم هذه المقترحات كان مصيرها الفشل . لقد كان هناك بالطبع تضخم ملحوظ فى إصدار العملة الورقية فى سنى الثورة، فصدر عدد من القوانين التى حتمت اعتبار هذه العملة وسيلة شرعية لتسديد الديون ، وكان القصد منها تدعيم

القيمة الإسمية لهذه العملة ، ولكن هذه الإجراءات كانت تهدف فقط إلى تمويل الحرب أكثر من مجرد تدعيم مركز المدينين إزاء دائنيهم .

وفى منتصف عام ١٧٨٠ ، نجد فيضاً من مشروعات القوانين الخاصة بإصدار العملة الورقية وجعلها وسيلة شرعية لتسديد الديون والمتعلقة بتأجيل رفع القضايا للمطالبة بتسديدها . هذه المشروعات اعتمد واضعوها كثيراً على الانكماش الحاد فى الحالة الاقتصادية والنقص الواضح فى العملة وهى الظواهر الجديدة التى شاهدتها تلك الفترة . وفى « رودأيلاند » ، و «بنسلفانيا» ،و « نيويورك » ، و «نيوجيرزى»، و «كارولاينا الشمالية » ، و «كارولاينا الجنوبية » ، و « جورجيا » تم التصديق على مشروعات هذه القوانين بشأن العملة الورقية وطرق إصدارها ، وكان ذلك فى عامى ١٧٨٥ و ١٧٨٦ . وفى بعض الحالات كانت هذه القوانين على درجة عالية من الدقة والوفاء بالغرض ، وفى حالات أخرى كانت تخلو من التوازن والإحكام . على أنه فى نهاية الأمر ، تعرض معظم هذه القوانين إما للإلغاء وإما للتعديل والتقييد، وحتى قبل أن يضع الدستور نهاية لمثل هذه التشريعات الجزئية ، كانت طبقة أصحاب الديون قادرة على الاحتفاظ بمراكزها وحقوقها .

ومهما يكن من أمر فقد أدخلت بعض التعديلات على نصوص القانون الجنائى من ناحية حماية حقوق الملكية . وبسبب تأثر المجالس التشريعية فى بعض الولايات بمؤلف المواطن الإيطالى « بيكاريا »(١) عالم القانون الجنائى ، وهو المؤلف الذى اشتهر أمره فى ذلك الوقت ، أخذت هذه المجالس تعمل على تخفيض عدد الجرائم المستحقة لعقوبة الإعدام تخفيضاً كبيراً ومن بينها جرائم التزييف والسرقة . كذلك ظهرت حركة قوية تهدف إلى الحيلولة دون الحكم بالسجن على المدينين الأمناء ، ولكنها لم تنجح إلا بقدر ضئيل جداً .

---

(١) Beccaria

ومن أهم المراحل فى التطور القانونى نحو إقامة الحرية والمساواة بين الجميع مرحلة اعتناق الولايات لفكرة إصدار مشروعات قوانين الحقوق إذ أن قدراً كبيراً من الحماية للحقوق الفردية يمكن أن يدخل فى القانون العام. ففى قانون « العهد الأعظم » (١) الذى صدر عام ١٢١٥ نجد نوعاً من التنسيق القانونى المبكر لبعض هذه الحقوق وهذا التنسيق يظهر بشكل أوضح فى « القانون الإنجليزى للحقوق(٢) » الصادر عام ١٦٨٩ . كذلك كان من الشائع أن تتضمن الوثائق القانونية والمجموعات التشريعية التى تصدر فى معظم المستعمرات ، كل على حدة ، ملاحق بها قائمة بنفس الحقوق . على ذلك يمكن القول إن ثمة تقليد قديم كان يهدف إلى تسجيل الحقوق الفردية فى الوثائق ذات الأهمية الباقية وذلك خارج نطاق الأنماط القانونية المعتادة .

على أن الحقوق التقليدية كانت مع ذلك ، وفى الغالبية العظمى منها ، تدخل فى نطاق التطبيق وإجراءاته وليس فى صلب النظرية القانونية. فحق الناس فى ألا تفتش بيوتهم دون قرار من المحكمة ، وحقهم فى أن يحاكموا أمام محلفين مع كل ما يتطلبه هذا من إجراءات قانونية ، وحقهم فى ألا يعرضوا لعقوبات قاسية وشاذة ، كل هذه تدخل فى نطاق التطبيق القانونى وتنتسب إلى الإجراءات . أما الحريات التى تدخل فى نطاق النظرية القانونية ، مثل حرية الصحافة وحرية الاعتقاد الدينى ، فإنها لم تحظ بحماية واضحة لصعوبة تحديد النطاق الذى تتحرك فيه .

وفى أثناء الثورة كان هناك شعور قوى بضرورة توضيح المعتقدات السياسية التى تتصرف أمريكا بمقتضاها وتسجيلها . وإعلان الاستقلال نفسه عبر عن هذا

---

(١) The Magna Charta

(٢) The English Bill of Rights

الشعور . وبالإضافة إلى إعادة سرد وتسجيل الحريات البريطانية التقليدية باعتبارها تعبيراً عن القانونى الطبيعى العام ، فإن الأمريكيين ساروا خطوة أخرى إلى الأمام لتقرير عدد من الحقوق لم يسبق أن عرفت فى بريطانيا أو المستعمرات . إذ أنهم عقب سابقة قانونية بدأتها « فرجينيا » فى يونيو عام ١٧٧٦ ، بدأ سكان المستعمرات الأخرى يضمنون دساتيرهم الجديدة مشروعاً منفصلاً للحقوق ، أو بدأوا يعبرون عن نفس الحقوق فى نص الدستور ذاته . وإن مشروع قانون الحقوق الخاص بولاية « فرجينيا » ، وهو المشروع الذى تمت الموافقة عليه فى ١٢ يونيو عام ١٧٧٦ ، كان صورة طبق الأصل من المشروعات الأخرى ، ليس فقط باعتباره من أول المشروعات بل أيضاً بصفته من أوضحها وأكثرها شمولاً وإحاطة . ومن الحقوق التى جاء ذكرها فى دستور ولاية « فرجينيا » واعتبرت حينئذ على درجة كبيرة من التجديد والتحديد والتطوير حق الناس فى عدم الخضوع لحكام يأتون إلى مناصبهم بطريق الوراثة ، وحقهم فى ألا يكون لغيرهم امتيازات موروثة ، وحق الانتخاب لجميع من « يبدو عليهم الاهتمام المشترك بأمور البيئة التى يعيشون فيها » ، وحق الناس فى ألا يخضعوا لأوامر القبض الصادرة عن الجهات التنفيذية ، وحرية الصحافة (وإن كانت ما زالت غير محددة تحديداً واضحاً) ، وحق الناس جميعاً فى ممارسة حرياتهم دون تدخل السلطات فى هذه الممارسة .

ولفترة طويلة ، لم يكن من الواضح تماماً هل كانت مثل هذه الامتيازات الدستورية مجرد إشارات عابرة يهتدى بها ضمير المشرع عند وضع القوانين وصياغة القرارات ، أو هل هى حقاً جزء من قانون البلاد واجبة التنفيذ فى المحاكم ولها أفضلية على القانون الدستورى بحيث يبطل هذا الأخير فى حالة التعارض ؟ ولكن بمرور الزمن تغلبت وجهة النظر الثانية وعملت مشروعات قوانين الحقوق التى أصدرتها الولايات أو الحكومة الفدرالية فى عهد الثورة على توسيع مجال الحرية الفردية فى الحياة الأمريكية بشكل محسوس .

أما القدر الأكبر من الحرية والمرونة اللتين اتسم بهما المجتمع الأمريكى الخارج من الثورة فلم يكن أمره وقفاً على القانون والدين فقط . ومن الجائز أن يكون الشيء الذى لا يقل أهمية عن ذلك هو ما كان من أمر تكاثر الفرص الاقتصادية التى فتحت أمام المواطنين الأمريكيين تشكيلة متزايدة العناصر من الطرق الموصلة إلى تحقيق الكفاية المادية أوحتى الثروة . لقد وجهنا الأنظار قبل الآن إلى الاستيلاء على أملاك المشايعين للتاج البريطانى وإعادة توزيعها على الناس ، وإلى تحرير السياسة الرسمية للدولة إزاء الأرض وملكيتها ، وإلى ـ وهذا هو الأهم ـ فتح أبواب الغرب الأمريكى العظيم أمام الجميع ، مما كان له أثر ثورى محسوس على اتجاهات الناس نحو الأخذ بالسياسة التحررية والسير فى طريق الديموقراطية . على أن الشيء الذى كان أثره يقل عن أثر هذه الأمور ، وإن كان مستواه من الأهمية يفوق فى المدى الطويل أى حدث آخر فى التاريخ الأمريكى ، فقد كان مولد نوع من الاقتصاد الوطنى القائم على مبدأ التوازن وعلى قوة الصناعة وتقدمها .

ففى الفترة السابقة على الثورة كانت الحياة الاقتصادية الأمريكية تقوم أساساً على الزراعة . أما الجهاز التجارى للدولة فقد كان موجوداً أصلاً لكى يجمع فائض المنتجات الزراعية ويوجهها لبريطانيا أو جزر الهند الغربية البريطانية ، ولكى يستقبل المنتجات البريطانية ومنتجات جزر الهند الغربية البريطانية ثم يعيد توزيعها على الجهات المختلفة . أما المشروعات الصناعية الأمريكية المتواضعة فكانت على أضيق نطاق ممكن ولم تكن تزيد على بعض الصناعات اليدوية المنزلية التى تباع للأسواق المحلية والمجاورة مع استثناءات قليلة للغاية . لقد كان ثمة تجارة قليلة بين مستعمرات أمريكا الشمالية بعضها ببعض ، كما أن الطرق البرية المستخدمة فى نقل البضائع بين تلك المستعمرات لم يكن لها وجود تقريباً .

والثورة نفسها اشتعلت نيرانها فى جو تسود فيه هذه الأنماط المحدودة للتجارة والزراعة . وبعد الثورة زالت الحواجز القانونية وأصبح الأمريكيون أحراراً يبيعون ويشترون فى كافة أنحاء أوربا وليس فى بريطانيا فقط ، وكان فى وسعهم أن يصنعوا ما كان محظوراً عليهم أن يصنعوه مثل الأدوات الحديدية والقبعات ، وأن يؤلفوا الشركات والروابط بمحض إرادتهم . لقد أعطت احتياجات الحرب للتجارة دافعاً هائلاً ومنشطاً كبيراً على مستوى الأمة كلها إذ أن الطعام ، والحلل العسكرية ، والأحذية ، والخيام ، والعربات ، والبنادق ، والرصاص وغير ذلك من الأدوات والمهمات كان لابد من تجميعها للجيوش المحاربة من كافة أنحاء القارة . وعندما وجدت الولايات نفسها فى معزل عن التجارة البريطانية ، والأكثر من ذلك ، التجارة الأوربية ، كان عليها أن توسع من مشروعاتها الصناعية وتستخدمها فى تزويد السوق الكبير على مستوى الدولة وليس على مستوى السوق المحلى الصغير . ولما كانت الملاحة فى البحار قد أصبحت غير مأمونة العواقب بالنسبة للسفن الأمريكية بتأثير غارات الأسطول الإنجليزى ، أصبح من الضرورى العمل على تحسين الطرق البرية وتهيئتها للقيام بنصيبها من حركة النقل العام . ومع التحسن فى الطرق البرية جاء التحسن فى الخدمة البريدية فافتتح الخط البريدى لنقل المسافرين والبضائع من « بورتموث » و « نيوهامشير » إلى « سافانا » .

كذلك استنبطت أساليب جديدة لتبادل العملة وتطبيق الائتمان فى أسواق التجارة والمال . لقد تسبب انتشار استخدام العملة الورقية أثناء الحرب ، والأكثر أهمية من ذلك ، إصدار ما قيمته عشرات الملايين من الدولارات من الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار على مستوى الولايات وكذلك على مستوى الحكومة الفدرالية ، فى وضع الأساس لتنظيم أكثر مرونة يتناول شئون المال والتجارة ، كما زاد من هذه المرونة انضمام بنك شمال أمريكا عام ١٧٨٠ إلى غيره من التنظيمات المصرفية الأخرى والبنوك الصغيرة مكونة جهازاً مصرفياً واحداً على درجة عالية

من الفعالية . والخدمات التى قدمها هذا الجهاز من الجائز أنها — وهذا ما أخذ عليه فى ذلك الوقت — كانت وقفاً على عدد قليل من رجال المال والأعمال من ذوى الحظوة الذين وجدوا فى الجهاز الجديد مصدراً آخر من مصادر القوة يستعينون به فى منافستهم لمن هم أقل قوة وجاهاً . ومهما يكن من أمر هـــذا الجهاز فإنه لعب دوراً أساسياً فى نمو الحياة الاقتصادية وتنوعها عقت الثورة ، تلك الحياة التى أسهمت بدورها فى خلق عديد الفرص للمقاولين والملتزمين ومباشرى الأعمال الصغار ، والصناع المهرة ، والمديرين والـكتبة وقد وجد كل منهم ضالته المنشودة فى الميادين العديدة لهذه الأعمال .

والشىء الذى يعتبر بالنسبة لتطور هذا الاقتصاد المتنوع المفتوح أهم من التطورات القانونية والشكلية آنفة الذكر كان ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الأذكياء النشطين المعتادين على التفـكير على أسس قومية . هؤلاء الرجال خرجوا من الحرب ذاتها واكتسبوا مهاراتهم وخبراتهم من القتال الحر بعيداً عن الجيش والبحرية وتنظيماتهما ، ومن فتح ميادين جديدة للتجارة ، ومن العمل فى مجالات تزويد الجيش بمتطلباته ، وفى كثير من الأحايين ، من الخدمة فى إدارات الجيش ووكالاته المختلفة . لقد كان هذا هو جيل الرجال الذين وقعت على عاتقهم مسئولية إقامة الاقتصاد الجديد وقيادة خطواته .

وقبيل عام ١٧٨٩ لم تـكن البلاد قد بدأت نموها الاقتصادى البارز الذى كان لا بد أن يعقب قيام الحـكومة الجديدة . لقد كانت اضطرابات الحرب والقلق العام الذى ملأ السنوات التى أعقبتها من الضخامة بحيث حالت دون حدوث أى تقدم حقيقى فى البلاد . ولـكن فى تلك الأيام ، كان الاقتصاد ينظم ، نفسه ويطور أدواته ومهاراته التى لا غنى عنها لأية حركة من حركات التطور والتنمية . لقد كان ثمة فرصة على درجة عالية من التنوع على وشك أن تـكشف عن نفسها

للشباب الأمريكى ، كما أن فرص النجاح فى الأعمال والحصول على الوظائف أصبحت فى الوقت المناسب توازى القدر المعروض من الأراضى المجانية ، وهذا التساوى فى ذاته رمز لتكافؤ الفرص فى العهد الجديد .

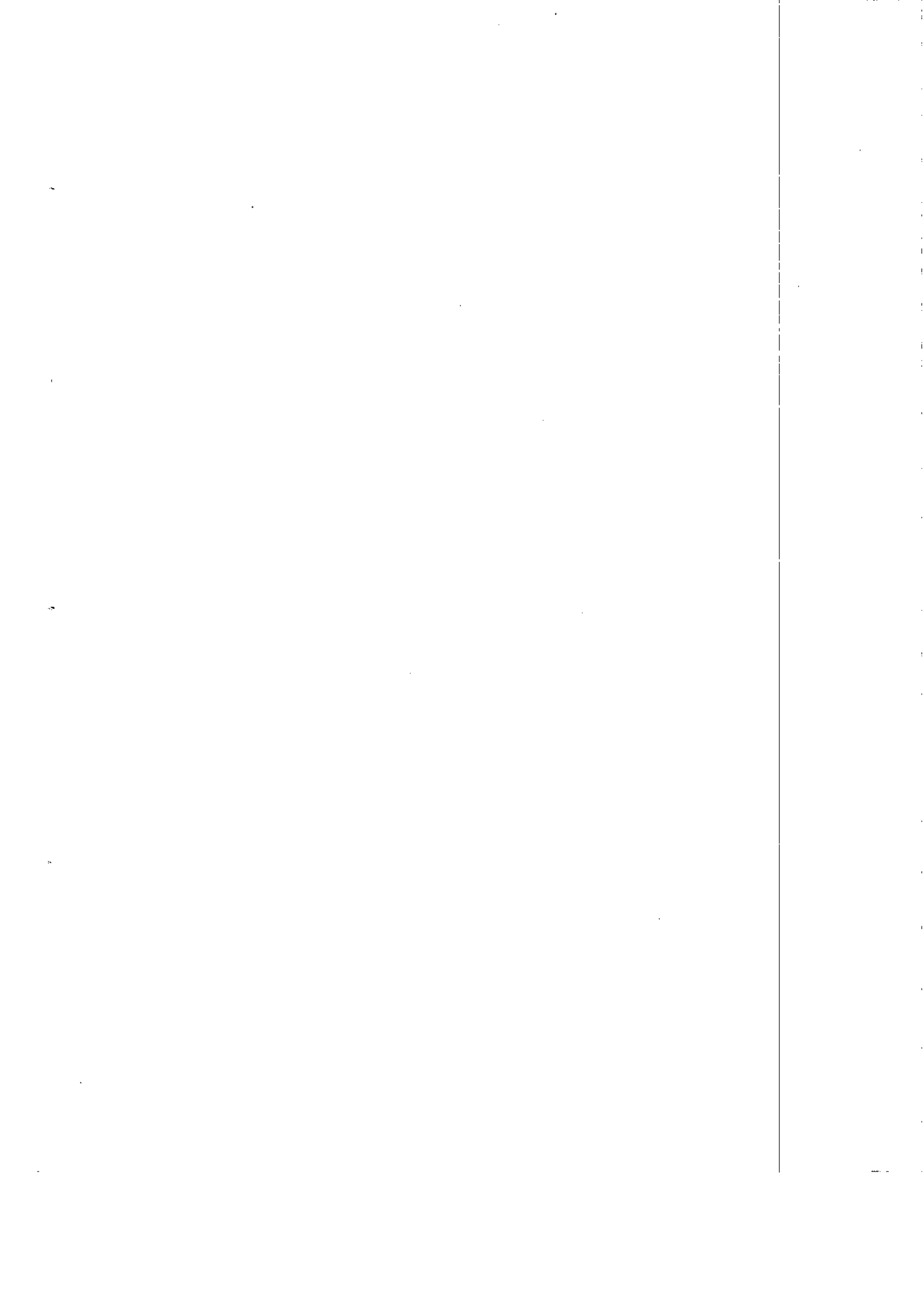
وبالنسبة لقطاع كبير من الشعب الأمريكى ، ظلت كافة الحريات الكبرى التى أتت بها الثورة بعيدة عن متناول أفراده ، ونعنى بذلك الزنوج الأمريكيين . هنا وهناك كان صوت يرتفع متسائلاً عما إذا كانت الوثيقة التى تقول إن جميع الناس قد ولدوا متساويين ، وإن حق الجميع فى الحرية واحد ، لاتتفق واستبعاد عدد من الكائنات البشرية . وفى « ماساتشوستس » سارت المحاكم شوطاً بعيداً بشأن هذا الموضوع إلى حد أنها أعلنت أن مشروع قانون الحقوق الملحق بدستور الولاية الصادر عام ١٧٨٠ قد ألغى الرق فى الواقع . وفى عقول الكثيرين من قادت الثورة ممن امتازوا بالتحرر والإنطلاق ، كان الزنوج يعتبرون خارج الحدود السياسية التى رسمت معالمها مواد إعلان الاستقلال ومشروعات قوانين الحقوق التى أصدرتها الولايات المختلفة كملاحق منفصلة عن دساتيرها .

ولكن إذا كان الزنوج فى منأى عن المبادىء الدستورية الجديدة التى أوجدتها الثورة فإنهم لم يكونوا أبداً بعيدين عن نطاق التفكير العاطفى المتحرر الذى ساد الفترة كلها . لقد كان معظم قادة الثورة — ومن بينهم شخصيات جنوبية ومالكة للعبيد مثل « واشنطن » ، و « جيفرسون » ، و « جورج ماسون » — يرون فى الرق شيئاً يتنافى مع الخلق القويم ، كما أنهم كانوا دائماً يعلنون حزنهم الشديد على أن شيئاً كهذا قد نشأ على الأرض الأمريكية . وفى جميع المناقشات السياسية التى دارت فى عهد الثورة لم يهب للدفاع عن الرق واعتباره شيئاً لا غبار عليه من الناحية الأخلاقية إلا ممثلو «كارولاينا الجنوبية» و «جورجيا» . على أن الأفكار التحررية التى أخذت تنتشر فى ذلك الوقت أوجدت حركة هائلة تدعو إلى حرية الزنوج كإجراء إنسانى إن لم يكن حقاً شرعياً . والدستور الثانى لولاية « نيوهامشير »

الصادر عام ١٧٨٤ يلغى الرق فى تلك الولاية إلغاء صريحاً ، كما أنه حوالى عام ١٧٨٠ نجد أن قدراً من التحرير المتدرج للعبيد قد أجازته التشريعات الصادرة فى ولاية « بنسلفانيا » وفى الولايات الأخرى من مجموعة ولايات « نيو إنجلند » . على أنه ما من مجهود جدى يهدف إلى تحرير العبيد ظهر فى أية ولاية من الولايات ذات الأعداد الضخمة من العبيد ، وحتى فى «فرجينيا» نجد أن الجهود الرامية إلى منح العبيد شيئاً من حقوقهم المسلوبة عادت بالوبال على أصحابها . ومن العوامل الأساسية التى حالت دون قيام أى حركة كبيرة فى الولايات الجنوبية تهدف إلى تحرير العبيد ، الحيرة المخلصة التى أحس بها كثيرون من أعداء الرق من أمثال « واشنطن » و « جيفرسون » عندما جابهتهم مشكلة التفكير فى المصير المؤلم الذى لا بد أن يتعرض له الزنوج لو أصابتهم الحرية، فجأة وذلك بسبب جهلهم ونقص تدريبهم وعدم لياقتهم للحياة الحرة الكريمة . وحتى بالنسبة لعقلية ممتازة كعقلية « جيفرسون » ، لم يكن فى الإمكان التفكير فى حل لمشكلة العبيد أفضل من إعادتهم تدريجياً إلى أفريقيا بعد عتقهم .

على أن النجاح الحقيقى جاء من ناحية العمل على وقف تجارة العبيد . فبالرغم من أن المعارضة فى ولايتى «كارولانيا الجنوبية » و « جورجيا » ، كانت تعمل على أن تحرم الحكومة الفدرالية حتى عام ١٨٠٨ من حقها فى منع تجارة الرقيق ، فإن كافة الولايات الأخرى كانت قد عملت شيئاً فى سبيل القضاء عليها فى عقر دارها هى حتى قبل صدور الدستور الفدرالى . وبالرغم من أن الحركة الهادفة إلى القضاء على تجارة الرقيق كان وراءها دافع أساسه التحرر الفكرى والحرية الأصلية ، فإن نجاحها النسبى ، بمقارنته بالفشل التام الذى لحق حركة التحرير ، كان يعزى بلا شك جزئياً إلى أن كافة الولايات باستثناء « كارولاينا الجنوبية » و « جورجيا » عانت من تخمة فى العبيد وأن فى استيراد المزيد منهم ضرر بالغ يصيب مصالح مالكى العبيد فى الجنوب الأعلى .

ومن الجائز أن نضيف هنا أن الموجة المتحررة للثورة فيما يختص بهذه القضية لم تعش طويلاً في حين أن حركات متحررة أخرى من الحركات التي ظهرت في هذه الحقبة استمرت في التطور والنمو حتى تحققت أهدافها بعد ذلك. ولكن الثورة تركت الرق كما هو لا يقلقه شيء في الأماكن التي كان وجوده فيها ضرورياً. ومع الأهمية المتزايدة للرق عقب انتشار زراعة القطن وشيوع نظام المزارع الكبيرة وبخاصة في الأقاليم الغربية بعد مرور قرن واحد من نزول العبيد على أرض أمريكا، بدأ موقف أصحاب العبيد إزاء المشكلة يزداد شدة، وأخذت معاملة أصحاب المزارع لعبيدهم تزداد قسوة، وتوقفت حركة التحرير في الجنوب، وأخيراً أخذ الجنوبيون يدافعون عن الرق باعتباره خيراً لا شك فيه، وأصبح من الضروري قيام حرب أخرى أخطر شأناً وأكبر حجماً لتجديد ما أحرز من نجاح محدود في نشر ألوية الحرية والمساواة.



الفصل الحادى عشر

الحل الفيدرالى

وفى عام ١٧٧٣ ، قال «توماس هتشينسون» داعية الإمبراطورية الأكبر وصاحب النظريات الاستعمارية : « لا علم لى بأى خط يمكن أن يفصل بين السلطة العليا للبرلمان والاستقلال الشامل للمستعمرات » . لم يكن هو الشخص الوحيد الذى أحس بالعجز عن رؤية هذا الخط الفاصل . والفكر السياسى فى تلك الحقبة لم يدخل فى عناصره مثل هذا المفهوم المتأرجح للسيادة بحيث يسمح له بأن ينقسم ويتشتت جغرافياً ومكانياً . وفوق مجموعة واحدة من الناس لا يمكن أن يوجد إلا سلطة حاكمة واحدة ، قوة عليا واحدة تمسك بيدها القانون . وفى حالة ما إذا وجدت حكومة مركزية وإلى جانبها حكومات محلية فلابد أن يكون أحد الجانبين صنيعة الآخر وتابعه . والحكومة ذات السيادة كحكومة بريطانيا تستطيع أن تنشىء مجالس للمدن أو مجالس للقرى أو أية هيئات حكومية أخرى وفقاً لظروفها الخاصة ، ومن وقت إلى آخر تستطيع أن تتنازل لها عن السلطات التى تختارها ، ولكن مثل هذه الحكومات المحلية ليست أكثر من مجرد أفرع عميلة أو امتدادات للسلطة المركزية ، إذ إن تلك الأفرع والامتدادات تخلو تماماً من كل قدرة ذاتية . من ناحية أخرى ، تستطيع مجموعة من الحكومات ذات السيادة أن تكون فيما بينها رابطة وتنشىء حكومة مركزية ، مثل المؤتمر العام ، لكى تكون هذه الحكومة أداتها فتنفذ بالنيابة عنها وظائف محددة . ولكن مثل هذه الهيئة الجديدة لا تستطيع

أن تضع القانون ، أو تنوب عن مواطنى الحكومات المترابطة بصفتهم الفردية ، أو تفعل أى شيء آخر خلاف أن تكون عميلة للقوى التى خلقتها .

ما من مفهوم من هذه المفاهيم كان هو المفهوم المناسب لحل مشكلة تسيير الإمبراطورية الأمريكية ذات الأجزاء المتناثرة . والأمريكيون لم يكونوا فى ذلك الوقت مهيئين لقبول فكرة تبعية حكوماتهم المحلية لبرلمان بعيد عنهم كل البعد ، وماكانوا مهيئين لقبولها حتى لو كان لهم ممثلوهم فى ذلك البرلمان البعيد عنهم . لقد اعتقدوا بأن المصالح المنفصلة والمتباعدة للمستعمرات لابد أن تجد الوسيلة المناسبة التى تحمى بها نفسها والتى تعبر بها عن ذاتها، والحكومات المستقلة ذات السيادة كفيلة بأن تكون هى هذه الوسيلة . واستمر الأمريكون يؤمنون بذلك وظلوا هكذا حتى عندما أصبحوا يتعاملون مع حكومة مركزية من صلبهم ، حكومة أكثر قرباً من الناحية الجغرافية لمصالحهم الخاصة . نتيجة لهذا ، لم تكن الحكومة التى أقامتها « الاتفاقية الكونفدرالية » إلا الممثل المشترك لمجموعة من الولايات المستقلة ذات السيادة ، وهى ولايات لاحول لها عندما تكون على حدة .

ولكن مثل هذا الانكماش والتمسك بالرقعة المكانية الضيقة كان هو الآخر لايناسب روح العصر ، إذ إنه فى نهاية القرن الثامن عشر كان للأمريكيين مصالح مشتركة ممتدة على طول القارة العظيمة وفى حاجة إلى حكومة ذات سيادة تستطيع التعبير عنها وحمايتها الحماية الكاملة المناسبة ، لكل ولاية على حدة . هذه المصالح الشاملة ، أو القومية ، كانت تتكون من نوعين أساسيين ، أحدهما مجموعة المصالح المرتبطة بالأمن القومى مثل إدارة الغرب الأمريكى واستغلاله ، وتطويع الهنود الحمر وفى النهاية إبعادهم عن الطريق،والدفاع عن الحدود ، وحماية التجارة الأمريكية فى أعالى البحار وفى الموانى الأجنبية ، والتحصن ضد العدوان . أما النوع الآخر فكان مجموعة المصالح الداخلة فى صلب الحركة الاقتصادية المتطورة تطوراً سريعاً

ساحقاً ، وهى الحركة التى كانت فى حاجة إلى نظام نقدى موحد ثابت فى كافة أنحاء البلاد ، وإلى إزالة الحواجز الداخلية ، وإلى نظام موحد فعال لتنفيذ العقود وتسديد الديون ، كل ذلك بالإضافة إلى آداة قوية لتمثيل المصالح التجارية الأمريكية لدى الدول الأجنبية .

وبالنسبة للأمن القومى ، كان على مؤتمر « الاتفاقية الكونفدرالية » مسئولية محددة داخل إطار عام، ولكن كانت تنقصه القدرة على القيام بأعبائها بسبب اعتماده على الولايات اعتماداً كاملاً فى كل شىء تقريباً ، فى القوات العسكرية وفى الأموال ، وبسبب أنه لم تكن لديه السلطة على تنفيذ ما تلقيه عليه المعاهدات التى يعقدها من التزامات واجبة التنفيذ . أما بالنسبة للاقتصاد القومى ، فلم يكن للمؤتمر أى ظل من القوة .كانت الصلة بين أمريكا وإنجلترا قد تحطمت تماماً بسبب أن سياسة العصر عجزت عن استنباط وسيلة يمكن أن تقام بمقتضاها سلطة عامة واستقلال ذاتى محلى بصيغة لها من المرونة ما يمكنها من أن تستجيب لحاجات الزمن المتغيرة . مثل هذه المشكلة لم يستطع الأمريكيون هم أيضاً أن يتوصلوا فيما بينهم إلى وسيله ناجعة لحلها .

ومن اللحظة التى صدرت فيهـــا موافقة الولايات على الانضمام للاتفاقية الكونفدرالية ، كانت الغالبية العظمى للأمريكيين الذين لهم حق التصويت مقتنعين بأن الحكومة المركزية فى حاجة إلى قوة أكبروأنها فى حاجة بصفة خاصة إلى مصدر مستقل من مصادر الإيراد وإلى قدر محدد من السلطة على التجارة بحيث يسمح لها بإصدار القوانين المنظمة للعلاقة التجارية . ولكن ، كما رأينا ، لم يستطع أى نمط واحد أنماط السلطة المطلوبة أن يحرز لنفسه موافقة غير مشروطة يستمدها من الولايات الثلاث عشرة جميعها ومن ثم يصبح هذا النمط من السلطة تعديلاً يلحق بالاتفاقية الكونفدرالية . وفى عام ١٧٨٦ ، أصبح من الواضح أن الجهود

الرامية إلى تعديل تلك الاتفاقية تعديلاً جدياً على أساس الموافقة الإجماعية للولايات إنما هى أمر لا جدوى منه .

فى تلك السنة ، عين المؤتمر لجنة كبيرة لإعادة النظر فى مشكلة العمل على زيادة ما لديه من سلطة ، وهذه اللجنة استطاعت أن تضع سلسلة من التعديلات التى يمكن أن تعطيه القدرة على تنفيذ القرارات الخاصة بأن تدفع كل ولاية نصيبها من الاعتمادات المقررة ، وتعطيه سلطة محدودة على التجارة ، وتضع الأسس اللازمة لإقامة حكومة فيدرالية . على أنه كان من الواضح أن تلك التعديلات لم تكن لها أية فرصة للحصول على موافقة إجماعية من الولايات ، وعلى ذلك لم يهتم المؤتمر حتى بأن يرفعها للولايات للنظر .

فى نفس هذا الوقت ، وأثناء مناقشة المؤتمر لهذه المقترحات وذلك فى صيف عام ١٧٨٦ ، كان الرجال المتلهفون على إيجاد نوع من السلطة المركزية قد تحولوا إلى التفكير فى إمكانيات تشكيل حكومة جديدة تماماً عن طريق الاتصال المباشر بالولايات . ولقد شد من عزيمتهم استمرار تردى الموقف المالى والتجارى فى كافة أنحاء البلاد .

لقد أزالت البحوث الحديثة من أذهاننا الآن معالم الصورة القديمة عن سنوات « الاتفاقية الكونفدرالية » باعتبار أن هذه السنوات كانت سنوات ضنك وكوارث اقتصادية. ولكن الواقع أنه بمجرد أن انتهت الاضطرابات التى أعقبت الحرب وأمكن لعجلة العمل أن تسير سيرها الطبيعى فى الأراضى الخصبة التى لا نهاية لها ، بدأ الإنتاج الزراعى يزداد بسرعة هائلة . فى ذلك الوقت كانت الغالبية العظمى للأمريكيين من الفلاحين الذين يعيشون على إنتاجهم الخاص . لقد تمتعوا بالغذاء الطيب واللباس المناسب. كما كانت الغالبية العظمى من الأسر العاملة فى الأرض على درجة معقولة من الرفاهية .

وفى المدن الكبرى والصغرى وبين الزراع الذين عاشوا على تصدير المنتجات الزراعية ، لم يكن الوضع هكذا ، إذ إن التجارة كانت ما زالت فى مراحلها الأولى من التكيف مع مسالكها الجديدة ، وشاع جو من عدم الثقة أعاق الاستثمار والنمو الاقتصادى . لقد كانت القيمة الحقيقية للأسهم والسندات وشهادات الاستثمار ، وبخاصة تلك التى تمثل التزامات خاصة بالمؤتمر الكونفدرالى وبحكومات الولايات ، غير معروفة بل لا يمكن تحديدها بدقة . ومن ذا الذى تطاوعه حكمته بأن يستثمر أمواله فى الصناعات إذا لم يكن هناك تعريفة قومية تحميه ، وإذا كان نشاطه يتعرض للتوقف لوجود تعريفات أخرى محلية فى الولايات المجاورة تحول بينه وبين الاتصال بزبائنه ؟ أى تاجر يستطيع أن يزيد من مبيعاته فى الولايات الأخرى إذا كانت جهوده فى جمع ديونه تتعرض لتدخل القوانين المحلية التى تجيز إيقاف تسديد تلك الديون ، أو تأجيلها ، أو تخفيضها ، أو حتى تسديدها ولكن بمقتضى أوراق مالية متضخمة القيمة ؟ من ذا الذى يستطيع أن يستثمر أمواله فى أراضى الغرب الأمريكى دون وجود حكومة قادرة على طرد الإنجليز من مواقعهم القريبة من الحدود ، أو كبح جماح الهنود الحمر ، أو ضمان السلم على طول الحدود ؟ لقد ضعفت التجارة وذوى الاستثمار ، وهوى التبادل التجارى من ذروته التى بلغها عقب الحرب مباشرة ، وهكذا خاب أمل الناس فى تحقيق نهضة زاهرة تتفق وما كان الناس يمنون النفس به حينئذ .

وأسوأ المشكلات الاقتصادية كان سببها المال . لقد كانت أمريكا دائماً فى حاجة شديدة للذهب والفضة وأصبحت حاجتها الآن أكبر من أى وقت مضى لاضطرارها لأن تدفع فوائد دينها الأجنبى وأثمان السلع التى تشتريها من الخارج بكل عملة لديها . لقد كانت كل ولاية مضطرة إلى أن تفرض على سكانها قدراً من الضرائب يزيد كثيراً على ما كانت تجمعه قبل الاستقلال ، وذلك بسبب الديون التى خلفتها الحرب وكان لابد من تسديدها ، ولأن تكاليف الدفاع عن أمريكا والإدارة الأمريكية أصبحت الآن

تسدد محلياً وكانت قبل الاستقلال تدفعها الخزانة البريطانية التى ضحت فى سبيل ذلك بقدر كبير من المال . هذه الضرائب كانت تجمع فى وقت قل فيه المال وشح فى أيدى الناس ، أى أنه كان مالاً « صعباً » . وفى الوقت ذاته ، كان أصحاب الديون ، سواء فى أمريكا أو بريطانيا ، يضغطون بشدة كى يستردوا ديونهم التى كان بعضها قد عقد فى فترة الرواج التى أعقبت انتهاء الحرب ، وبعضها الآخر من متبقيات ما قبل الحرب ، وبذلك تضخمت بسبب ما تراكم عليها من فوائد على مدى سنوات طويلة . وترتب على هذه الحال انكماش حاد فى الحالة الاقتصادية فزاد عدد العاطلين وانخفضت أسعار السلع انخفاضاً كبيراً وأصبح عبء الديون أثقل مما كان قبلاً وذلك لأن التسديد أصبح الآن بدولارات ثمينة للغاية .

ترتب على ذلك أيضاً أن ظهر فى منتصف عام ١٧٨٠ فى كل ولاية من الولايات الأمريكية صراع يدور حول فكرة إصدار عملة ورقية . وأثناء فترة تقدر بثمانية عشر شهراً ، أى من مارس عام ١٧٨٥ إلى أغسطس عام ١٧٨٦ ، أصدرت سبع ولايات عملة ورقية بمقادير مختلفة كى تجابه بها الأزمة ، كما أن الموضوع طرح لمناقشة طويلة وحادة فى الولايات الست الباقية . مثل هذه العملة لم ينظر إليها بنفس القدر من الخوف والرعب الذى كان لابد للفئات المحافظة أن تنظر إليها به طوال القرن التاسع عشر ، عندما أدت الزيادة فى إنتاج المعادن إلى جعل العملات الورقية أقل ضرورة . ورجال الأعمال الأمريكيون فى القرن الثامن عشر كانوا يعلمون أن العملة الورقية عندما تنظم وتصدر على أسس سليمة فإنها يمكن أن تكون مفيدة ، بل وضرورية لتنشيط التجارة . على أن هؤلاء كانوا مازالوا يذكرون جيداً الانهيار الشامل الذى أصاب العملة الورقية التى أصدرها المؤتمر العام الأول ، وكذلك الفوضى التى عمت أثناء الحرب بسبب اتجاه الولايات إلى أن يصدر كل منها عملة ورقية خاصة بها دون أن يكون هناك أساس يجمعها أو رابطة تربطها . وكل ما كان رجال الأعمال هؤلاء يفكرون فيه هو حاجتهم الملحة إلى حكومة وطنية قادرة على منع الولايات

المختلفة من الدخول فى تجارب ومغامرات فى مجال المال والعملة ، ومع ذلك تهىء للجميع مورد قومى يعتمدون عليه فى الحصول على ما يحتاجون إليه من عملة ثابتة موحدة وبالمقادير الملائمة .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجهود كلها موجهة إلى إصدار دستور جديد ، نشأت فى ولاية « ماساتشوستس » حركة وهى المعروفة باسم « تمرد شي »(١) وكانت بمثابة المنشط لتلك الجهود إذ كانت «ماساتشوستس» ، أكثر من أية ولاية أخرى ، متمسكة كل التمسك بمبدأ حتمية الديون وقدسية الالتزامات مما جعلها تفرض العديد من الضرائب لكى تستطيع أن تسدد دينها فى المواعيد المقررة ، وأثقل هذه الضرائب وقع على عاتق فلاحى المزارع ومنتجى المواد الغذائية وكانوا يسكنون المقاطعات الريفية النائية . وعندما رفض المجلس التشريعى فى تلك الولاية إصدار عملة ورقية يستطيع الفلاحون اقتراضها بضمان أراضيهم لكى يدفعوا بها الضرائب ولكى يسددوا بها ما عليهم من ديون ، وعندما رفض أيضاً أن يصدر قوانين بتأجيل دفع الديون المستحقة عليهم أو إيقاف بيع أملاكهم ، فإن الكثيرين منهم حملوا السلاح فى وجه حكومة الولاية . وفى أغسطس عام ١٧٨٦ بدأت الاجتماعات الصاخبة والمظاهرات العنيفة وكان ذلك عقب انفضاض دورة المجلس التشريعى مباشرة . فى ذلك الوقت بدأت جماعات منفصلة، يضم كل منها ما يقرب من ألف مزارع، تجوب الطرقات دون هدف محدد ، وكان الخريف قد بدأ ، وتسبب تجمهر هذه الجماعات فى فض جلسات عدد من المحاكم . على أن الجماعة الأساسية بين هذه الجماعات كان يتزعمها ضابط من ضباط جيش الثورة أسمه « دانيال شيز(٢) » وهو الذى تسمت الحركة فيما بعد باسمه .

---

(١) Shays' Rebellion ـ ثورة قام بها فلاحو تلك الولاية ضد حكومتها ومجلسها التشريعى بسبب سوء الأحوال المالية وكثرة الضرائب ورفض الحكومة إصدار قوانين تؤجل دفعها لأصحابها .

(٢) Daniel Shays

وقبل فبراير عام ١٧٨٧ ، كان الحرس الوطنى لولاية « ماساتشوستس » بقيادة « بنيامين لينكولن » قد نجح فى القضاء على هذا « التمرد » قضاء تاماً . ونتيجة لهذه الحركة ، أصدرت الجمعية التشريعية بالولاية بعض القوانين المهدئة للشعور العام ، كما تم العفو عن المشتركين فى هذا « التمرد » ومن بينهم « الكابتن دانيال شيز » نفسه .

وفى الفترة التى انقضت على بدء هذه الحركة أحست فئات المحافظين بما يشبه الصدمة وعم هذا الشعور تلك الفئة فى البلاد كلها خيفة أن تنتقل عدوى التمرد إلى الولايات الأخرى . أما رجال الأعمال ، وبخاصة دعاة الهزيمة منهم ، فقد رأوا فى تلك الحركة نذيراً بالفوضى ، وحتى أصحاب النظرة المتزنة منهم ، وجدوا فيها شاهداً على استمرار موجة الاضطراب التى عاشوا فيها لسنوات عديدة والتى أعاقت التقدم الاقتصادى الذى كانت تباشيره قد لاحت أمامهم . هذه المخاوف ، مضافاً إليها الحرص على سلامة المصانع الحربية الفيدرالية فى « سبرنجفيلد » ، جعلت المؤتمر يكلف الجنرال « نوكس » لكى يعبىء قوة عسكرية ويسيرها لإخماد حركة التمرد . على أن هذا الجيش لم يستخدم أبداً ولم يكن هناك حاجة لاستخدامه ، ولكن القادة الوطنيين لم يفتهم إدراك أنهم لم يتمكنوا من تبرير حشد هذه القوة تبريراً قانونياً إلا بادعاء كاذب مفاده أن تلك القوة كان يقصد بها محاربة الهنود . هذه التجربة بكل أبعادها أعطت حياة جديدة ودافعاً قوياً للحركة الوطنية التى كانت قد بدأت فعلاً .

أما الخطوات الفعلية فى تلك الحركة ، وهى الخطوات التى أدت إلى الدستور ، فكانت قد بدأت فى مارس من عام ١٧٨٥ باجتماع عقد فى مدينة الأسكندرية ثم أنتقل بعدها إلى مدينة « ماونت فيرنون » وفيه اجتمع ممثلون عن « ميريلاند » و « فرجينيا » لكى يناقشوا مشكلاتهم المشتركة فيما يتعلق بالنقل البحرى والملاحة فى خليج « تشيزابيك » ونهر « بوتوماك » . هذه المشكلات أمكن تسويتها فى سهولة

كبيرة ومن ثم بدأوا يضعون توصيات سريعة وحاسمة رفعوها لمجالسهم التشريعية بغرض وضع نظم قانونية موحدة تحكم التجارة والعملة والشئون الاقتصادية عامة . كذلك اقترح المؤتمرون عقد اجتماع آخر تحضره « بنسلفانيا » لمناقشة إمكانيات حفر قناة تخرج من نهر « بوتوماك » عند مكان معين فيه لتسهيل الملاحة . لقد كان « جيمس ماديسون » من « فرجينيا » ، وهو رجل قصير مغمور ولكن حكيم وذكي ، هو المندوب المفوض لتلك الولاية في اجتماع « ماونت فيرنون » . هذا الرجل أصبح مقتنعاً كل الاقتناع بضرورة القيام بتعديل شامل للاتفاقية الفيدرالية عن طريق اجتماع عام يعقد لهذا الغرض . وبكل النشاط والفاعلية الممكنة ، أصبح هذا الرجل زعيماً لحركة قومية شعبية تعمل جاهدة لتحقيق هذا الهدف . لقد رأى فرصته في التوصية التي اقترحها مندوبو « فرجينيا » في مؤتمر « ماونت فيرنون » ، فأغرى المجلس التشريعي في تلك الولاية عندما بدأ ينفذ تعليمات المؤتمر في العام التالي لكي يخرج على تلك التعليمات ويدعو كافة الولايات لإرسال مندوبين عنها لمؤتمر جديد يعقد في « أنابوليس » في سبتمبر من عام ١٧٨٦ ، وذلك لمناقشة المشكلات المشتركة في التجارة والملاحة .

ومعظم الولايات قبلت دعوة « فرجينيا » ، ولكن مندوبين عن خمس فقط هي « ديلاوير » ، و « نيوجيرزى » ، و « نيويورك » ، و « بنسلفانيا » ، و « فرجينيا » ، حضروا فعلاً اجتماع «أنابوليس» في التاريخ المحدد . أما المندوبون الإثنا عشر الذين حضروا الاجتماع ، وكانوا تحت رئاسة « ألكساندر هاملتون » زميل « ماديسون » في محاولته لإقامة حكومة وطنية ، فقد خرجوا عن الهدف الأصلي من الاجتماع وأخذوا يكرسون كل وقتهم لحث كافة الولايات على إرسال مندوبين عنها لحضور اجتماع عام آخر يعقد في « فيلادلفيا » في شهر مايو التالي لكي يناقشوا موقف الولايات المتحدة من حيث استنباط ما يلزم من التشريعات لجعل

دستور الحكومة الفيدرالية مناسباً للمواقف غير المتوقعة التي يحتمها الاتحاد ، ولكي يبلغوا تلك التشريعات التي تعالج هذا الموضوع للولايات المتحدة مجتمعة في مؤتمر كبير يعقدوه بعد الاتفاق على مكانه وموعده وتصدق على قراراته المجالس التشريعية في الولايات المختلفة . لقد أوصوا بهذا التوسع الكبير في مهمتهم الأصلية وجعلوها لا تقتصر فقط على شئون التجارة بل تشمل كل البناء السياسي للدولة لأن « القوة المترتبة على تنظيم التجارة لها من الأبعاد والمرامي ما يمكنها من الدخول مسافة بعيدة إلى أعماق النظام العام للحكومة الفيدرالية بحيث لو قدر لها أن تمنحه الفعاليةوأن يبعد عنه الشكوك والريب المتعلقة بطبيعته وحدوده ، فمن الجائز أن تحتاج إلى تعديل مماثل لأجزاء أخرى في النظام الفيدرالي » .

لم يكن هذا شيئاً جانبياً أو من وحي اللحظة صدر عن حفنة من الرجال في « آنابوليس » . إن أولئك الذين أدركوا في وضوح الحاجة إلى حكومة وطنية فعالة كانوا رجالاً لهم مصالح وطنية وكانت لهم أعمال وعلاقات سياسية أو شخصية مع الزعماء في الولايات الأخرى وكانوا يتراسلون دوماً ويتقابلون في المؤتمر العام أو في مناسبات العمل . لقد كان للكثيرين منهم صداقات متينة خلقتها الخدمة المشتركة أثناء الحرب . وبالرغم من عدم وجود أي شيء قد يمت من بعيد أو قريب للحزب السياسي المنظم ، فقد كانت هناك رابطة غير محكمة ولكن فعالة بينهم وبين غيرهم من الزعماء ذوي العقليات المشابهة وكان الرجال الإثنا عشر في « آنابوليس » يعبرون تعبيراً صادقاً عن آراء هذه الجماعة الكبيرة التي لها أعضاء في كل ولاية .

إلى هذه الرابطة يعود الفضل في استجابة الولايات سريعاً لنداء « آنا بوليس » . وبالرغم من أن هذا النداء جاء إلى الولايات التي لم تكن ممثلة في ذلك الاجتماع باعتباره فقط صورة غير رسمية من تقرير المندوبين لمجالسهم التشريعية الخمسة ، كانت النظرة إليه باعتباره تصريحاً له قوة القرارات الرسمية . وفي بحر أسابيع قليلة نسبياً ،

بعد تسلم الدعوة ، كانت المجالس التشريعية فى « فرجينيا » ، و « نيوجيرزى » ، و « بنسلفانيا » ، و « كارولاينا الشمالية » ، و « ديلاوير » ، و « جورجيا » قد اختارت مندوبيها فى الاجتماع المقترح . وعندما وجد المؤتمر العام نفسه وجهاً لوجه أمام إجراء يتخذه عدد كبير من الولايات — وكان متردداً فى الموافقة على عملية تهدف إلى إجراء تغيير حكومى بطريقة خارجة عن النطاق الذى رسمه القانون — اضطر إلى الموافقة وإلى أن يمنحه بركاته . وفى ٢١ فبراير من عام ١٧٨٧ أصدر هو الآخر نداءً لمندوبين من عدة ولايات كى يجتمعوا فى نفس المكان والزمان ، ولكنه كان يسعى إلى أن يحصر الاجتماع الجديد فى حدود الغرض « الأوحد » ، وهو اقتراح التعديلات التى يمكن إدخالها على « الاتفاقية الكونفدرالية » ويمكن عرضها على المؤتمر العام وعلى الولايات توطئة لتنفيذها بالطريقة التى نصت عليها الاتفاقية . لقد كان هدف المؤتمر العام ، بمعنى آخر ، أن يجعل من الاجتماع مجرد لجنة جانبية من تلك اللجان التى يعقدها مواطنون عاديون كى يضعوا اقتراحات ليس لها فى ذاتها أى أثر قانونى ويكون عليها، قبل تنفيذها، أن تقطع نفس الطريق الطويل المتضمن الحصول على موافقات إجماعية من المجالس التشريعية فى الولاية كل على حدة ، وهو الطريق الذى تسبب فى القضاء على أى مجهود سابق للإصلاح .

أما أعضاء الاجتماع فكان لهم تفكير آخر غير هذا ، إذ إنه عقب توجيه المؤتمر العام لدعوته ، بادرت جميع الولايات ، باستثناء « نيوهامشير » و « رودأيلاند » ، إلى اختيار مندوبيها . (وفد « نيوهامشير » أنتخب بعد ذلك ووصل إلى مكان الاجتماع والاجتماع فى منتصف أعماله تقريباً ، أما « رودأيلاند » فلم تمثل أبداً فى هذا الاجتماع) . وفى ١٤ مايو عام ١٧٨٧ ، وهو التاريخ المحدد للاجتماع ، وصل « فيلادلفيا » وفد «فرجينيا» فقط لكى ينضموا إلى زملائهم فى وفد « بنسلفانيا » ، ومرت أيام أحد عشر أخرى قبل أن يصبح الاجتماع بالكاد قانونياً إذ كان يضم

سبع ولايات فقط . وفى يونيو التالى ، مع ذلك ، كان عدد الولايات الممثلة فى الاجتماع إحدى عشرة ، وفى منتصف يوليو وصل وفد « نيوهامشير » وبذلك أصبح مجموع الأعضاء خمسة وخمسين عضواً وأطلق عليهم الناس « مجتمع أنصاف الآلهة » لأنهم استطاعوا أن يستنبطوا أداة رائعة من أدوات الحكم ويضعونها كلها من وحى تفكيرهم وخيالهم . على أن جزءاً من مجموعة القصص والحكايات الخرافية التى انتشرت حول هذا الاجتماع الدستورى فكانت تعزى إلى السرية التامة التى أحيطت بها أعمال الاجتماع . وإلى الوقت الذى نشرت فيه مذكرات « جيمس ماديسون » ، أى بعد مرور نصف قرن على هذا الاجتماع ، لم يذع على الناس أى شىء يتعلق بالمشاحنات والمناقشات والاتفاقات التى جرت داخله والتى اتسمت بها أعماله . لقد كان آباء الدستور هؤلاء فى الواقع مجرد أفراد من البشر استطاعوا أن يضعوا دستوراً يقوم على التنازلات الساعية إلى الوفاق وتدخل فى صلبه الأنماط المألوفة . على أن العمل الذى أنجز فى هذا الاجتماع كان يحوى نواحى جديدة تدل على عبقرية خلاقة ، ولا عجب فقد كان أفراد هذا الاجتماع أفضل ما تستطيع أمريكا كلها أن تقدمه من رجال .

أما « جون آدمز » و « توماس جيفرسون » فقد كانا خارج البلاد فى مهام سياسية ومن ثم لم يستطيعا الحضور . وثمة عدد قليل من الرجال الذين لم يحسنوا الظن بأهداف الاجتماع ، مثل « صامويل آدمز » و « باتريك هنرى » ، هؤلاء رفضوا أن ينضموا إلى وفود ولاياتهم . أما « جون جاى » فكان يعمل سكرتيراً عاماً للشئون الخارجية . وبخلاف هؤلاء نجد أن كافة الشخصيات السياسية العظيمة تقريباً التى ظهرت فى عهد الثورة كانت موجودة فى الاجتماع . ومن رجال الصف الأول يمكننا أن نذكر هنا « واشنطن » الذى ترأس الاجتماعات ، و « بنيامين فرانكلين » ، وكان متقدماً فى السن فلم يشترك اشتراكاً فعلياً فى المناقشات ولكنه

استطاع أن يكون مفيداً فى تسوية الخلافات التى نشأت بين الأعضاء ، و « ألبريدج جيرى » و « روفوس كنج » من « ما ساتشوستس » ، و « وليم صامويل جونسون » و « روجرز شيرمان » من « كونكتكت » ، و « ألكساندر هاملتون » من « نيويورك » ، و « وليم باترسون » من « نيوجيرزى » ، و « توماس ميفلن » و « روبرت » و « جوفرنير موريس » و « جيمس ويلسون » من « بنسلفانيا » ، و « جون ديكنسون » من « دلاوير » ، و « جيمس ماديسون » و « جورج ماسون » و « أدموند راندولف » و « جورج ويت » من « فرجينيا » ، و « وليم دافى » من « كارولاينا الشمالية » ، و « جون روتلدج » والأخوان « بنكينز » من « كارولاينا الجنوبية » .

أختلفت وفود المؤتمر اختلافاً عنيفاً حول عدد من النقاط ولكنهم بالنسبة للقرارات الأساسية التى اتخذتها الجمعية كانوا من البداية متفقين بصفة عامة . وليس هذا مما يثير العجب إذ أنه باستثناءات قليلة كان الرجال الذين قاموا بالمهمة الثقيلة الشائكة خلال أشهر صيف « فيلادلفيا » الطويل الحار الممل رجالاً يحسون فى أعماق نفوسهم بأهمية الاتحاد القومى بين الولايات ويؤمنون بضرورة العمل على تقوية هذا الاتحاد وتدعيمه بشتى الصور . أما أولئك الذين كانوا معادين بشكل قاطع لفكرة الاتحاد القوى فقد ظلوا بعيدين عن عمد ، فى حين أن الشخصيات غير المبالية لم تسع إلى أن تنتخب كأعضاء فى الوفود ، أما كتلة الفلاحين الصغار وهم الذين كانوا دائماً معزولين عن التجارة الداخلية والخارجية فمن صفوفهم خرجت أعنف معارضة للدستور الجديد ، ولكن اهتماماتهم كانت محدودة ودورهم فى الحياة العامة أكثر تحديداً . وهكذا أمكن لأعضاء الوفود أن يتوصلوا إلى نوع من الإجماع على تحديد الهدف الأساسى من الاجتماع .

هذه الحقيقة أثرت كثيراً على نتائج الأعمال التى صدرت عن الجمعية(١) . لقد وضعت القرارات الأساسية التى أصدرتها الجمعية على وجه السرعة وبدون مناقشة كبيرة ، ولم تتسبب فى ضياع وقت طويل كما حدث بالنسبة لبعض الموضوعات المعنية مثل تمثيل الولايات والتوزيع النسبي للأعضاء ، وهو الموضوع الذى انقسم حوله المندوبون . والطريق الذى سارت فيه مناقشات المندوبين وقراراتهم وصفه فى دقة وطلاوة «ماكس فاراند(٢) » فى كتابه المسمى «صنع دستور الولايات المتحدة (٣)» عام١٩١٣ ، كما وصفه« كارل فان دورين(٤) فى كتابه بعنوان «التلاوة العظيمة (٥)» عام ١٩٤٨ . ومن الضرورى هنا الآن أن نلخص بسرعة تطورات هذا الاجتماع .

لم يكن أنصار فكرة الحكومة الوطنية الحقيقية قد جاءوا إلى اجتماع «فيلادلفيا» ومعهم خطة مدروسة ومتفق عليها ، ولكنهم عرفوا بصفة عامة ماذا يريدون . وفى فترة الأسبوعين تقريباً التى وقعت بين وصولهم إلى مكان الاجتماع وبين انعقاد الاجتماع ، كشف وفد « فرجينيا » عن خطة لا يشك فى أنها جاءت نتيجة لمشاورات تمت بين أعضاء الوفود الأخرى وبخاصة ذوى العقلية المتقاربة . ويبدو أن « جيمس ماديسون » كان أحد مهندسيها الحقيقيين ، ولكن « إدموند راندولف » ، بصفته محافظاً « لفرجينيا » ورئيساً لوفدها ، قام بعرضها على المجتمعين بمجرد أن بدأوا مداولاتهم ، وبذلك استفاد دعاة الحكومة القومية المركزية القوية فائدة تكتيكية عظيمة ، إذ أنهم ضمنوا أن يصبح مثل هذا الاقتراح فى رأس جدول أعمال الاجتماع .

The Convention (١)

Max Farrand (٢)

" The Framing of the Constitution of the Uuited States " (٣)

Karl Van Daren (٤)

The Great Rehearsal (٥)

أما الخطة التى تبناها وفد « فرجينيا » فقد تضمنت وجود هيئة تشريعية قومية تمثل فيها الولايات بنسبة عدد سكانها البيض أو على أساس ما تدفعه من مجموع الضرائب . هذه الهيئة لها مجلسان ، أحدهما شعبي ينتخبه الشعب ، والآخر خاص ويتكون من بعض أعضاء المجلس الأول الذين تعينهم المجالس التشريعية فى ولاياتهم . وبالإضافة إلى ذلك لابد من وجود هيئة تنفيذية — قد تتكون من شخص واحد أو بضعة أشخاص — تنتخبها الهيئة التشريعية ، وذلك بالإضافة إلى هيئة قضائية قومية لها محاكمها العليا والعامة ويكون لها الولاية القضائية على قضايا المواطنين فى شتى الولايات ، وعلى القضايا ذات الصلة بالقانون العام . وينبغى أن يزود المؤتمر العام بكل السلطات الممنوحة له بمقتضى « الاتفاقية الكونفدرالية » ، وذلك بالإضافة إلى صلاحية عامة فى مجال التشريع لأى موضوع لا تكون فيه الولايات مخولة بالتشريع له ، أو « قد يتأثر بسببه الانسجام العام بين الولايات إذا أخذ فيه بالتشريعات الفردية » ، ويكون للمؤتمر العام أيضاً حق الاعتراض على القوانين التى تصدرها الولايات إذا رأى أنها تتعارض مع الدستور ، وكذلك حق استخدام القوة ضد أى ولاية تتهاون فى القيام بواجباتها . أما موظفو كل ولاية فسوف يرتبطون بقسم واحد ينص على احترام الدستور القومى والوقوف بجانبه . هذه الخطة ، وإن كانت تسمح بوجود حكومة قومية وحكومات محلية ينتخبها الشعب وتكون مسئولة أمامه ، إلا أنها جعلت الحكومة القومية فى مركز الوصى على الولايات إذ أن حق الاعتراض على القوانين التى تصدرها تلك الولايات ، وحق استخدام القوة ضدها ، وحق التدخل فى أى موضوع له أهمية قومية — كل هذا لابد أن يجعل من الحكومة القومية فى كافة علاقاتها مع الولايات قوة لا تغلب وتكاد تكون قادرة على كل شىء .

وبسرعة كبيرة تناولت الجمعية بالمناقشة مشروع « راندولف » ، وكان قد قدم إليها فى ٢٩ مايو ، وأخذت تدرسه يومياً حتى ١٣ يونيو ، وأثناء هذه الفترة انعقدت

على هيئة لجنة ، مما مكنها من السير فى دراسة المقترحات وإعدادها فى شكلها النهائى توطئة لعرضها عندما تنعقد الجمعية على هيئة جلسة رسمية . وفى اليوم الأول لدراسة المقترحات وافق المجتمعون على قرار ، بأغلبية ست ولايات ضد ولاية واحدة ، وهذا القرار الذى أعتبر القرار الأول حدد معالم الطريق الذى سارت فيه الجمعية ، وهذا القرار هو : « تقام حكومة وطنية مكونة من هيئة تشريعية عليا ، وهيئة تنفيذية ، وهيئة قضائية » . وفى خلال المناقشات التى جرت فى اللجنة العامة ، عدلت خطة « فرجينيا » فى عدة نقاط ووفق عليها فى نقاط أخرى . لقد اتفق على أن تنتخب مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) المجالس التشريعية فى الولايات وليس مجلس النواب (المجلس الأوطى) . أما حق استخدام القوة ضد أية ولاية فقد صرف النظر عنه ، ولكن حق الاعتراض على القوانين التى تصدرها الولايات وتكون متعارضة مع المعاهدات والاتفاقات التى تعقدها الحكومة القومية فقد ووفق عليه وكذلك على أن تكون السلطة التنفيذية فى يد رجل واحد ، كما وضعت الشروط المتعلقة برئيس الدولة الجديدة وحددت الأوضاع التى يتم بمقتضاها اختيار أعضاء كل من المجلسين التشريعيين المقترحين .

والاختلاف الأساسى الذى وقع عند مناقشة « خطة فرجينيا » كان حول حجم التمثيل الخاص بكل ولاية إذ خشيت الولايات الأصغر حجماً من احتمال ضياعها فى خضم العدد الكبير من الأصوات المخصصة لجيرانها من الولايات الأكبر حجماً ، وعلى ذلك فقد اتحدت فى جهد واحد للعودة إلى التمثيل المتساوى للولايات فى المجلسين أو فى مجلس واحد على الأقل ، ولكنها خسرت بصوت واحد فى التصويت على الاقتراح إذ كانت النتيجة خمس ولايات ضد ست ، وهذه نتيجة طيبة إذ أن مجموعة الولايات ذات الحجم الصغير ازدادت قوة بظهور وفود جديدة . ولأن الولايات الأصغر حجماً لم تكن ميالة إلى قبول الهزيمة ، فإنها أحست بالرغبة فى اقتراح

بديل عام يمكن أن يحل محل « خطة فرجينيا » التى لم يكن قبولها إلا بصورة مبدئية ، ومن ثم عندما رفعت اللجنة « خطة فرجينيا » إلى الجمعية بكامل هيئتها فى ٢٤ يونيو ، طلبت بعض الولايات الصغيرة تأجيل النظر فيها حتى تتمكن من تقديم مقترحات مضادة .

هذا الطلب قدمه فى اليوم التالى « وليم باترسون » رئيس وفد « نيوجيرزى » ، وكان الطلب يمثل وجهة نظر تلك الولاية وعدد من وفود « كونكتكت » ، و « نيويورك » ، و « دلاوير » ، و « ميريلاند » أيضاً . ولو كانت ولايتا « نيوهامشير » و « رود أيلاند » ممثلتين فى الجمعية لكان من الجائز أن تؤيدا الطلب بدورهما .

كان من الممكن أن تؤدى خطة « نيوجيرزى » إلى الاحتفاظ بالصفات المميزة الأساسية « للاتفاقية الكونفدرالية » ولكنها قد تعطى المؤتمر القدرة التى تنقصه على فرض الرسوم الجمركية على الواردات ، وإقرار ضرائب الدمغة ، وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين الولايات بعضها ببعض ، واستخدم القوة فى جمع المخصصات المستحقة له على الولايات . وثمة محكمة عليا أقترحتها هذه الخطة لها حق نظر القضايا ذات الصلة بالقوانين الفدرالية والمعاهدات ، وقضايا الملاحة والشئون البحرية ، والقضايا التى يدخل الأجانب فى أحد أطرافها ، واقترحت الخطة أيضاً أن يكون هناك مجلس تنفيذى مكون من عدة أشخاص ينتخبهم المؤتمر . أما المؤتمر نفسه فيستمر كما هو باعتباره جمعية عامة من السفراء الممثلين لكافة الولايات تختارهم حكوماتها ، وتدفع مخصصاتهم ، ويخضعون لتوجيهاتها .

وخطة « نيوجيرزى » هى الأخرى أحيلت على اللجنة العامة ، كما أعيد عرض خطة « فرجينيا » حتى يمكن النظر فى الخطتين سوياً . ولأيام عدة نوقشت جميع

الاعتبارات ذات الصلة بهاتين الخطتين . وفى ١٩ يونيو صوتت اللجنة على قبول خطة « فرجينيا » بأغلبية سبعة أصوات ضد ثلاثة وامتناع « ميريلاند » ، وكان من نتيجة ذلك أن أصيبت أعمال الجمعية بالشلل، إذ أن مندوبى الولايات الصغيرة كانوا يزدادون تشدداً فى معارضتهم للدخول فى اتحاد لا يقوم على الاعتراف الصريح بالمساواة التامة بين الولايات كما هى . وتطور الأمر إلى حد التهديد بالانسحاب من الجمعية ورفض التصديق على الدستور . عند هذا الحد قدم وفد « كونكتكت » اقتراحاً بالتوفيق بين الأطراف المتعارضة يضمن تصديق الجميع على الدستور وكان هذا الاقتراح يتضمن الموافقة على أن يكون مجلس النواب (المجلس الأوطى) بالصورة المقترحة فى خطة « فرجينيا » ، أى أن يكون التمثيل فيه على أساس عدد السكان والانتخاب المباشر من جانب الشعب ، وفى نفس الوقت يكون مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) كما اقترحته خطة « نيوجيرزى » ، مع التسليم بالتساوى فى العدد بين ممثلى الولايات المنتخبين منهم بواسطة الشعب أو بواسطة المجالس التشريعية للولايات . هذا الاقتراح، مع قدر آخر من التفصيلات ، رفع للجمعية فى ٥ يوليو بمعرفة اللجنة التى كانت قد تشكلت لحل المشكل ووضع حد لتوقف أعمال الجمعية .

وظل المندوبون يناقشون تقرير اللجنة لمدة عشرة أيام وأصبحت نقطة التراضى الأصلية تتشعب إلى نقاط أخرى هامشية تتعلق بحجم مجلس النواب (المجلس الأوطى) ، وسلطة الحكومة الفدرالية على استيراد العبيد ، وطريقة حساب العبيد فى الانتخابات ، وحق مجلس النواب فى أن تكون له الأسبقية فى كل ما يتعلق بالعملة ، واتفق فى النهاية على أن يكون عدد أعضاء هذا المجلس فى مبدأ الأمر خمسة وستين عضواً . أما عدد ممثلى كل ولاية فى أول مؤتمر عام يعقد بعد التصديق على الخطة فقد حدد بمقتضى هذا الوفاق المتبادل على أن يقوم التمثيل بعد ذلك على أساس عدد السكان كما يقرره تعداد عام يتم كل عشر سنوات مع إدخال ثلاثة

أخماس عدد العبيد فقط فى التعداد . أما استيراد العبيد فقد أتفق على تركه كما هو لمده عشرين عاماً كما تقرر أن تنبع مشروعات القوانين الخاصة بالعملة من مجلس النواب مباشرة ولكن يمكن تعديلها فى مجلس الشيوخ . وفيما يتعلق بالشيوخ اتفق على أن يكون لكل ولاية عدد متساوى من هؤلاء تنتخبهم المجالس التشريعية . وبالرغم من الأصوات المعارضة لولايتى « فرجينيا » و « بنسلفانيا » اللتين قاومتا المساواة فى عدد الأصوات المخصص لكل ولاية فى أى من المجلسين ، ومعارضة « كارولاينا الجنوبية » و « جورجيا » اللتين طالبتا بحماية تجارة استيراد العبيد إلى ما لا نهاية ، فإن هذا الحل الوسط حظى بموافقة الجمعية عليه فى ١٦ يوليو .

أما الولايات الكبيرة ، والمندوبون المؤمنون بمبدأ الحكومة القومية القوية ، فقد استهجنوا هذا الحل ورأوا غضاضة فى أن يخول رجل واحد سلطة تنفيذية ضخمة، وكان الواجب أن تعطى مثل هذه السلطة لجماعة أو هيئة . على أن الجمعية لم تستطع أن تصل فى تلك المرحلة إلى أى اتفاق حول فترة رئاسة هذا الشخص وطريقة انتخابه ، وإن زادت من سلطة القضاء زيادة كبيرة ودعمت تنظيماته كما ألغت حق المؤتمر فى تجاهل القوانين التى تصدرها الولايات .

وبمجرد أن انتهت الجمعية من إقرار مبادىء الحكومة الجديدة فإنها أوقفت نشاطها من ٢٦ يوليو إلى ٦ أغسطس فى حين أخذت لجنة جديدة تعمل لوضع البيان المفصل . وهذه كانت مجموعة صغيرة تتكون من « أوليفر اليزويريث » من « كونكتكت » ، و « ناثانيل جراهام » من « ماساتشوستس » ، و « إدموند راندولف » من « فرجينيا » ، و « جون راتلدج » من « كارولاينا الجنوبية » و « جيمس ويلسون » من « بنسلفانيا » . ونحن الآن لا نعرف كثيراً عما حدثه فى اجتماعات هذه اللجنة والإجراءات التى اتخذتها ، ولكن من الجائز أن

« ويلسون » كان أكثر الأعضاء فاعلية في إعداد المسودة التي عرضت على الجمعية عقب عودتها إلى الاجتماع ، وبذلك أصبح أمامها الآن اقتراح محدد بدستور كامل وليس كما كان الحال حتى تلك اللحظة مجرد مجموعة من القرارات التي تحدد نوع الحكومة المرجاة . ولفترة تزيد على الشهر ، حتى العاشر من سبتمبر ، ظلت الجمعية تناقش هذه الوثيقة سطراً سطراً ، ولم يقتصر عملها على مجرد النقاش بل إنها أدخلت تعديلات هامة على مادة الدستور نفسه .

والموضوع الذى حظى بأكبر قسط من النقاش هو شروط انتخاب رئيس الحكومة الجديدة وطريقة هذا الانتخاب . وعلى مدى أيام انعقاد الجمعية وخلال كافة جلساتها ، كانت النية متجهة نحو تدعيم هذا المركز إذ أن شخصاً واحداً فقط سوف يسمى فيما بعد رئيس الولايات المتحدة وسوف يحل محل لجنة أو هيئة مكونة من بضع رجال . هذا الشخص بالذات ، وليس هيئة مختصة بالمراجعة ، سوف يمنح حق الاعتراض على القرارات وسوف تكون التعيينات مركزة بين يديه ومن بينها التعيين فى مناصب القضاة الفدراليين ، وهو الحق الذى كان من المقترح إسناده لمجلس الشيوخ . ولقد أسند إلى الرئيس أيضاً قيادة القوات المسلحة وتصريف الشئون الخارجية فى إطار ما يعقده مجلس الشيوخ من معاهدات وخابت كل الجهود الرامية إلى إنشاء مجلس تنفيذى قد يخفف قليلاً من سلطة الرئيس . ومع كل زيادة فى سلطة هذا الأخير ، زادت أهمية الطريقة التى ينتخب بمقتضاها .

والاقتراح الأساسى فى خطة «فرجينيا» كان يختص بهذا الموضوع ، وهو الاقتراح الذى صمد لكافة المناقشات والتعلايلات ، فقد نص على وجود هيئة تنفيذية ينتخبها المؤتمر العام ، وهذا الإجراء أساء لأولئك الذين آمنوا بالفصل الكامل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية . أما حق الرئيس فى الاعتراض على ما يصدره المؤتمر من تشريعات فقد نظر إليه حينئذ باعتباره نوعاً من الحماية لحقوق الأقلية ، وبخاصة حقوق

مالكى العقارات ، من النزعات الديمقراطية « الجوفاء » للمؤتمر . كذلك لم يترك أمر انتخاب هذا الرئيس للمؤتمر خشية أن يصبح خاضعاً له خضوعاً كاملاً . ومحافظة على استقلاله ، أقترح أن يبقى فى منصبه فترة أطول ولا يعاد انتخابه مرة أخرى ، ومع ذلك فقد أوجد ذلك نوعاً من الخوف لئلا يصبح رئيساً سيئاً متمتعاً لفترة طويلة بسلطه لا يمكن نقضها . أما الحل الواضح لكل هذا فكان الانتخاب المباشر من قبل الشعب ، ولكن نظراً للحالة البدائية التى كانت عليها المواصلات حينئذ ، فقد كان الاعتقاد السائد أن الناس لن يكونوا على معرفة إلا بمن ينتمون إلى ولاياتهم هم ولم يستطيعوا أن يحكموا على قدراتهم حكماً صحيحاً . وأخيراً وافقت الجمعية على فكرة الانتخاب غير المباشر عن طريق نواب تنتخبهم الولايات لهذا الغرض بالذات .

وبمجرد الوصول إلى هذه القرارات ، أحيلت الوثائق المعدلة إلى لجنة أخرى لكى تصيغها الصياغة الأخيرة ، وكان الشخص البارز بين الأعضاء الخمسة لهذة اللجنة هو « جوفرنير موريس » الذى لقلمه الأنيق يعود الفضل فى وضوح لغة الدستور ورصانة جمله . وأخيراً ما انتهت اللجنة من وضع تقريرها الذى استعرضته الجمعية بعناية وقرأته فقرة فقرة وأجرت عليه بعض التعديلات البسيطة ووافقت فى ١٥ سبتمبر على المسودة النهائية موافقة إجماعية . وفى اليوم التالى تم نسخ القرارات بالطريقة القانونية ، وفى ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧ تم توقيعها من قبل المندوبين . وبعد الإعداد لعرض الدستور على المؤتمر العام وعلى الولايات الثلاث عشرة ، حلت الجمعية ، وعاد المندوبون إلى الولايات التى جاءوا منها .

وبعد مرور قرن على هذا الحدث ، قال « وليم جلادستون » رئيس الوزراء الإنجليزى ، عن تلك الوثيقة التى وضعتها الجمعية إنها « أروع عمل تمخض عنة عقل الإنسان وإرادته فى فترة زمنية محدودة» . ومن الجائز أن نكون الآن أكثر اقتصاداً

وحيطة من « جلادستون » فى استخدام التعبيرات التى تنطوى على المبالغة ، وأقل استعداداً لقبول فكرة الإلهام الإلهى وأثره على مصير الإنسان وتوجيه خطواته . ولقد اعتدنا الآن على النظر إلى كافة المؤسسات الاجتماعية باعتبارها نتاج عملية طويلة مستمرة تقوم على التطور الهادىء أكثر مما تقوم على الخلق الجديد المتكامل .

لقد كان الدستور بكل تأكيد نتاج مثل هذا التطور. ولقد رأينا أنه أتى فى نهاية أكثر من ربع قرن كلها جهود لحل مشكلة الإعداد لحكومة مركزية قادرة على إزالة العقبات وعلى حل المشكلات المتزايدة بدرجة هائلة والآخذة بخناق الولايات الأمريكية متحدية قدراتها . والجهود الرامية لإيجاد مثل هذه الحكومة داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية ، وهى الجهود المتمثلة فى « خطة ألبنى للاتحاد (١) » و « خطة جالواى (٢) » وهما اللتان قدمتا لأول مؤتمر عام عقدته الولايات ، كل هذه الجهود رفضها البريطانيون كما رفضتها أيضاً المستعمرات . أما الجهود التى بذلها الملك والبرلمان لكى يجعلا من نفسيهما مثل هذه الحكومة فقد قضت عليها حرب الاستقلال نفسها . كذلك ثبت أن رد الفعل الأمريكى إزاء « الاتفاقية الفدرالية » ليس على مايرام ولا يتفق وخطورة الموقف . ومع ذلك ، من جميع هذه التجارب الفاشلة ، تعلم أعضاء الجمعية الدستورية شيئاً كثيراً . لقد تعلموا بصفة خاصة أنواع السلطات اللازم إسنادها للحكومة المركزية وتلك التى تترك للولايات . ومن الطريف ملاحظة أنه بخصوص هذا الموضوع الهام ، والذى يكاد أن يكون هو الموضوع الرئيس الذى يواجه الجمعية الدستورية ، لم يكن هناك اختلاف جدى فى الرأى . لقد كان من الواضح للجميع أن الشئون الخارجية ، وشئون الجيش

---

(١) The Albany Plan Union

(٢) The Galloway Plan

والبحرية ، والغرب الأمريكي ، والعلاقات الهندية ، وتنظيم التجارة الأجنبية ، والتجارة بين الولايات بعضها ببعض ، وحق التمتع بحرية فرض الضرائب وإن كانت هذه الحرية محدودة ، كل هذه الأمور كان لابد أن تسند للحكومة المركزية . لقد كانت هذه بالضبط هي السلطات التي طالب بها البرلمان الإنجليزي في الماضي ، وهي التي كانت إما قد ووفق على منحها لمؤتمر « الاتفاقية الكونفدرالية » الأول ، وأما قد وجد بالتجربة أنها لازمة لهذا المؤتمر . وحتى اللغة التي سجل بها هذا التقسيم للسلطات بين الحكومة الوطنية وبين الولايات فقد كانت إلى حد كبير مأخوذة من صلب « الاتفاقية الكونفدرالية » .

لقد كان للأمريكيين أيضاً قدر من الخبرة المكتسبة من ممارسة تنظيم الحكومات الجديدة في الولايات عن طريق الدساتير المكتوبة . وباستثناء « رود أيلاند » و « كونكتكت » اللتين ظلتا لفترة تعيشان في ظل الوثيقة الممنوحة لهما من التاج ، فإن كل ولاية أمريكية طبقت على الأقل دستوراً واحداً مكتوباً ، وفي بعض الأحايين دستورين مكتوبين ، في خلال السنوات العشر السابقة على الجمعية . لقد كان للكثيرين من أعضاء تلك الجمعية خبرة في وضع الدساتير للولايات التي جاءوا منها ، كما كان جميعهم يعرفون كيف يعيشون ويتصرفون في ظل دستور مكتوب . من هنا لم يكن من العجب أنهم اعتمدوا كثيراً على خبرتهم السابقة عندما شرعوا يخططون للتنظيم الداخلي للحكومة الجديدة ، وبصفة خاصة فيما يختص بدور رئيس الولايات المتحدة . لقد كانت اللغة التي صيغ بها الدستوران المحليان لولايتي « نيويورك » و « ماساتشوستس » مفيدة على وجه خاص لأولئك الذين قاموا بصياغة الدستور الاتحادي .

ومما لا شك فيه أن أعضاء الجمعية الدستورية اعتمدوا كثيراً على التقاليد القديمة الخاصة بالحكومة الشعبية المقيدة تقييداً نسبياً وهي الحكومة التي ورثوها عن أسلافهم

الإنجليز وتحددت معالمها بطريقة أوضح أثناء النزاع الذى نشب بينهم وبين الإنجليز فى سنى الثورة .. أن يقيموا دعائم الحكومة على أسس شعبية خالصة عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر ، أن يسندوا حق فرض الضرائب وتخصيص الاعتمادات لمجلس نواب ينتخب أعضاؤه بطريقة مباشرة ، أن يجعلوا السلطة التنفيذية خاضعة لقيود السلطتين التشريعية والقضائية، وأن يمهدوا الطريق لظهور حكومة تقوم على القوانين لا الأشخاص — جميع هذه كانت كلها أمور تكاد تكون غريزية يجمع عليها أعضاء الجمعية الدستورية إجماعاً تاماً لا نقاش فيه . لقد اعتمدوا أيضاً على آراء الفيلسوف الإنجليزى « لوك » ، وهى الآراء التى دخلت فى صلب التفكير السياسى لهذه الفترة ، وعلى آراء « مونتسكيو » الكاتب الفرنسى صاحب النظريات السياسية المشهورة ، وعلى آراء المدرسة الاقتصادية المتحررة التى عبر عنها أحسن تعبير المفكر الإنجليزى الأشهر « آدم سميث » فى كتابه « ثروة الأمم(١) » قبل ذلك بعشر سنوات . لقد أكدت كل هذه الآراء ضرورة العمل على تقييد سلطة الحكومة وتوزيعها على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بطريقة تضمن التقليل ما أمكن من التصرفات التعسفية وتتطلب الاتساق العام بين مصالح السكان ومصالح الحكومة قبل أن تمارس الحكومة سلطاتها . لقد كان مطلبهم الذى سعوا إلى تحقيقه فى الحكومة التأكد من وجود مجال منظم يستطيع أن يمارس الفرد فيه حرياته القانونية . من هنا لم يكن من الأمور الغريبة أن تتجه الجمعية الدستورية إلى الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بطريقة دقيقة مع المحافظة على استقلال كل منها عن الأخرى ، وفى نفس الوقت إيجاد نوع من الرقابة تمارسه كل منها إزاء الأخرى . وبطريقة مشابهة نجد أن الولايات قد ضمنت لنفسها قدراً من

---

(١) Wealth of Nations

الاستقلال عن الحكومة الفدرالية ، وفى نفس الوقت تم تقييد سلطات كل ولاية بقيود حددها الدستور ذاته .

ولكن إذا كانت الجمعية الدستورية قد تعمدت أن تجسد فى عملها الخبرة التى اكتسبتها المستعمرات والولايات الأمريكية وتجارب المؤتمر العام والمؤتمر الكونفدرالى الأول ، وإذا كانت هذه الجمعية قد اعتمدت على فلسفة « لوك » و « منتسكيو » وكل علماء الفكر فى عصرها ، فإنها أيضاً خلقت من تلك التجارب والخبرات ومن هذه الأفكار والفلسفات شيئاً يكاد يكون جديداً تماماً . لقد جاء الدستور الفدرالى الجديد حاوياً لبعض الابتكارات السياسية الجديدة الأصيلة والهامة. على أنه مما يثير العجب فعلاً أن هذه الابتكارات لم تكن هى أكثر أجزاء الدستور إثارة للنقاش بل بالعكس كانت هذه هى أهم القرارات التى اتخذتها وفود الجمعية الدستورية دون أن تدخل بسببها فى نقاش طويل ، بل كاد الأمر أن يبدو فى بعض الأحايين أنها جاءت نتيجة للصدفة المحضة . إنى لأكاد أحس أن الجمعية التشريعية ذاتها لم تدرك إدراكاً تاماً الدلالات الخطيرة التى انطوت عليها أخطر قراراتها .

من هذه القرارات ، كان أروعها بلاشك ما ينص على أن الحكومة الوطنية وحكومات الولايات يجب أن تستمد سلطاتها من الشعب مباشرة ، وليس من بعضها البعض،ومن ثم لن تكون علاقة الواحدة بالأخرى هى نفسها علاقة الرئيس بالمرؤوس أو المتبوع بالتابع ، ولكن علاقة الند بالند باعتبار أن كلا من تلك الأجهزة الإدارية والسياسية إنما يخدم غرضاً مختلفاً . لقد رأينا كيف كان هذا المفهوم جديداً بالنسبة للأوضاع العامة السائدة. على أنه لم يتم التوصل إليه بسرعة فى الجمعية الدستورية إذ أنه حتى نهاية مناقشاتها تقريباً كان المفروض أن الحكومة المركزية تستطيع فى

مجالات التشريع والتنفيذ أن تلغى القوانين التى تصدرها الولايات بنفس طريقة الحكومة البريطانية ازاء لوائح تلك الولايات وقراراتها . لقد اقترح بعضهم فى الجمعية الدستورية أن يمنح رئيس الولايات المتحدة حق تعيين محافظى الولايات فى حين أنه كانت هناك اقتراحات مضادة بأن يظل المؤتمر العام قائماً بدوره الأساسى باعتباره المفوض الجماعى للولايات ، وهذه الاقتراحات كان من الواضح أنها تقوم على أساسى الأنماط التى شاعت فى الإمبراطورية القديمة والتى اعترفت بها الخطة المسماة بخطة « نيوجيرزى » . ومما لاشك فيه أن آثاراً من المفاهيم التى قامت عليها « خطة نيوجيرزى» قد ظهرت فى صلب الدستور نفسه وذلك بشأن المساواة فى عدد الأعضاء الذين ترسلهم الولايات إلى مجلس الشيوخ ، وانتخاب الشيوخ بواسطة المجالس التشريعية فى الولايات ، وانتخاب رئيس الولايات المتحدة بواسطة نواب عن الولايات تنتخبهم الولايات ذاتها .

ومهما يكن من شىء، فإن الشكل النهائى للدستور كان يمثل فى ذاته فكرة جديدة كل الجدة ، وبمقتضى هذه الفكرة نظم الناس أنفسهم فى حكومة واحدة تتولى المهام القومية ، وفى حكومات أخرى للمهام المحلية ، بدون أن يكون بين الإثنين أية صلة ماعدا انتخاب الشيوخ . لقد كان الوضع كما لو أن نفس هذه المجموعة من الناس نظمت نفسها داخل جماعة دينية واحدة لأغراض العبادة وفى نفس الوقت داخل منظمات نقابية تتولى تصريف شئونهم التجارية . لقد كانت الفكرة شيئاً رائعاً يحقق الاستقلال الذاتى والسيادة المحلية لكل ولاية على حدة وفى نفس الوقت يزود الحكومة الوطنية المركزية بسيادة تامة تمارسها فى الأعمال ذات الصفة القومية . لقد حل أعضاء الجمعية الدستورية مشكلة عدم قابلية مبدأ السيادة للتقسيم بطريقة بسيطة هى تقسيمه .

ومع ذلك فإن هذا التقسيم لم يحل المشكلة حلاً جذرياً إذ مما لاشك فيه أن

قضايا عديدة سوف تنشأ تكون فيها الحدود بين التشريع المركزى والتشريع المحلى غامضة، أو مرسومة رسماً غير مناسب، أو مرسومة بشكل مختلف من قبل الولايات والحكومة الفدرالية . من الذى يستطيع فى هذه الحالة أن يحل هذه الخلافات ؟ وإذا كانت الحكومة الفدرالية هى الحكم فهلا أصبحت حقاً هى الرئيس الأعلى المسيطر على الجميع طالما أنها تستطيع أن تضع حدود قوتها ؟ وحتى لو أن الحكومة الفدرالية لا تملك سلطة نهائية واضحة المعالم من هذا النوع ، فهل لا تؤدى المنازعات والاختلافات حول حدود القوة إلى وقوع الولايات فى نزاع مباشر ومتكرر مع بعضها البعض ومع الحكومة المركزية يعرض للخطر العمل المنسجم الذى يجرى النظام كله على أساسه ؟

هنا أيضاً جاء الحل ابتكاراً رائعاً . فإن الدستور ذاته وما يحتويه من معاهدات وما يصدر عنه من تشريعات واجبة التنفيذ تطورت كلها حتى أصبحت هى القانون الأعلى للبلاد، للولايات كما للحكومة المركزية. وبالمفهوم التشريعى البريطانى، كان واجب القضاة الأساسى والمحدد هو الإفصاح عن القوانين الواجبة الاتباع فى القضايا التى تعرض عليهم ، ومن ثم فإن الدستور قد استنبط وسيلة تحل بمقتضاها المشكلات التى تقع فى المجال الصحيح للحكومة الفدرالية وفى مجال الحكومات المحلية لا على أساس أنها مشكلات سياسية تحتاج إلى إجراءات تشريعية أو تنفيذية ، بل على اعتبار أنها مشكلات تشريعية يستلزم حلها ضرورة قيام المحكمة بإعلان رأيها بعد سماع القضية التى تتناول أطرافاً خاصة .

كان ثمة سابقة لهذا الأمر إذ أن غالبية الأحكام الأساسية فى القانون العام كانت قد وضعت وطبقت فى إنجلترا ، ليس باعتبار أنها تعبير عن مبدأ مجرد بل على أساس أنها أحكام نوعية أصدرتها المحاكم فى قضايا واقعية خاصة بأفراد من الناس . ومن الأمور الأكثر انطباقاً على هذا الموقف ما تضمنته الاتفاقية الكونفدرالية من أنه من بين أنواع القضايا التى يمكن أن ترفع أمام محاكم أول درجة فى الحكومة

الكونفدرالية ، تلك التى يرفعها المدعون بالحق المدنى لحيازة قطع من الأرض ، وأولئك الذين يقيمون إدعاءاتهم المتعارضة على أساس معاملات تمت فى ولايات مختلفة. ومن ثم فإن شرعية الادعاءات المتعارضة فى ملكية الأرض التى تقع فى ولايات مختلفة يمكن أن تتقرر ليس عن طريق التشريع ، أو التفاوض ، أو بإصدار حكم قضائى بين الولايات المختصة مباشرة — وهذا لو حدث لابد أن يثير مشكلة شرعية الإجراءات القانونية التى تتبع فى ولاية ذات سيادة — بل بجزء من حكم قضائى يقوم على أساس حقوق الأفراد المعنويين الذين تمارس المحكمة قضاءها عليهم . هذا الإجراء كان هو أساساً الإجراء الذى أخذته الجمعية الدستورية وبنت عليه وتوسعت فيه .

من هنا لم تكن الحكومة الفدرالية والولايات فى حاجة إلى أن تدخل فى نزاع مباشر بعضها مع بعض ، إذ أن العازل المزدوج قد تهيأ عن طريق نقل منازعاتها من دائرة الشئون السياسية إلى دائرة الشئون القضائية ، وبتحديد تلك المنازعات فى إطار الحقوق الواضحة للأفراد فى ظروف حقيقية وليس فى إطار السلطات المقررة للحكومات والوحدات الإدارية ذات السيادة فى مواجهة بعضها البعض . إن المشكلات الأساسية التى نعانى منها اليوم من جراء التفرقة العنصرية فى المدارس مثلاً ، وهى المشكلات التى تحدد فيها القضية الأصلية على أساس المدى الذى تستطيع معه السياسة الفدرالية الكفيلة بتهيئة حقوق متساوية لكافة المواطنين أن تتغلب على أية سياسة قد تضعها ولاية ما لتثبيت نظام التفريق بين الأطفال المنتمين إلى أجناس مختلفة فى المدارس ، هذه المشكلات لا ينظر إليها المؤتمر العام الآن على أنها مجرد منازعات سياسية . وإن فوران العواطف الذى تسببه مثل هذه القضايا لمن شأنه أن يجعل أى حل سياسى لها ، أو حتى تشريعى ، من الأمور المستحيلة . وقد يتحقق الحل عندما يطالب عدد صغير من أولياء الأمور الزنوج ، عن الطريق القضائى ،

بحقهم فى إرسال أطفالهم إلى المدرسة التى يريدونها . والحكومة الفدرالية لا تصطدم بشكل مباشر مع الحكومة فى ولاية من الولايات إلا فى الظروف التى يتجاهل فيها عدد من موظفى الجهاز الإدارى فى الولاية الدستور ويرفضون قبول الأحكام القضائية أو التقيد بها .

هاتان الفكرتان الأساسيتان من الجائز أنهما لم يتكونا بوضوح فى عقول المندوبين الجالسين فى الجمعية الدستورية ، إذ أنهم كانوا يدركون أن واجبهم هو جعل كل من الحكومتين الفدرالية والمحلية مسئولة مسئولية مستقلة أمام الشعب، وليس جعل الواحدة منهما معتمدة على الأخرى . على أنه ثمة شواهد قليلة تثبت أن المندوبين أثناء انعقاد الجمعية الدستورية أو الشخصيات التى حبذت التصديق على قرارات الجمعية فيما بعد أدركوا بشكل واضح مدى ما فى هذا الاتجاه من خروج واضح ونقلة كبيرة بالنسبة لما كان شائعاً فى ذلك الوقت من نظريات سياسية . والمادة التى تقول بأن الدستور والإجراءات القانونية المترتبة على تطبيقه ـ سواء أ كانت قوانين أو لوائح ـ ينبغى أن تكون كلها هى القانون الأعلى للبلاد ، أضيفت فى صلب الدستور دون أن تثير أى نقاش ، وكان ذلك بناء على ما طلبه « لوثر مارتن » الذى كان مندوباً فى وفد « ميريلاند » وعارض غالبية أعضاء الجمعية الدستورية معارضة عنيفة ورفض التوقيع على الدستور بعد إتمامه . من المؤكد أنه لم يكن يرغب فى أن يقوى الحكومة المركزية ، ومن الجائز أنه كان يفكر فى هذا الأمر باعتباره مجرد طريقة لجعل الحكومة المركزية تعتمد على محاكم الولايات عند تنفيذ قوانينها ، وليس على الأجهزة التشريعية أو التنفيذية الفدرالية .

على أن من الواضح أن المحاكم الفدرالية لابد أن يكون لها سلطة الحكم على قوانين الولايات وتقرير ما إذا كانت تلك القوانين تتعارض مع الدستور وبذلك يبطل مفعولها ، ومن الجائز أن يحدث هذا كلما كانت شرعية مثل هذه

القوانين موضع نقاش أثناء القضايا التى ترفع أمام تلك المحاكم . كذلك من الواضح أن تلك كانت الطريقة المثلى للمحافظة على الحد بين السيادة الفدرالية والسيادة المحلية الكامنة فى الولاية وهى طريقة أفضل من وضع حق الاعتراض على ماتصدره الولايات من تشريعات فى يد رئيس الولايات المتحدة أو المؤتمر العام . على أنه ثمة شواهد ضعيفة حقاً تدل على أن المندوبين فى الجمعية الدستورية كانوا يتوقعون فوائد مشابهة من وراء تغليب السلطة القضائية المحلية على التشريع الفدرالى . والواقع أن السلطة القضائية فى هذا الوضع كانت تستخدم فى ظروف نادرة للغاية وكان ذلك قبل اشتعال نيران الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة .

ولكن التأخير الذى وقع فيما يختص بتحديد المجالات التى يعمل فيها الدستور على أساس أنه « القانون الأعلى للبلاد » كان يعزى بشكل أساسى للحقيقة القائلة بأنه إلى ما عقب الحرب الأهلية الأمريكية لم تكن ثمة مشكلات تتعلق بالتحديد الواضح لمجالات التشريع فى الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات . وبالرغم من كل ما قيل حول « حقوق الولايات » ، لم تكن الأحداث التى أدت إلى الحرب الأهلية تدور حول مشكلة الحد بين السلطة الفدرالية وسلطة الولايات كما دارت حول مشكلة ما إذا كانت السلطات المسندة للحكومة الفدرالية — منها على سبيل المثال حق فرض التعريفات التجارية ، وإدارة الأراضى الغربية ، وتحديد الشروط الواجب توافرها لقبول الولايات الجديدة — تستخدم بطرق ضارة بمصالح الولايات الجنوبية . أما المشكلات المعقدة بحق والتى نشأت عند تخطيط حدود السلطة الفدرالية فقد ثارت فى القرنين التاسع عشر والعشرين عندما أصبحت التجارة الداخلية التى تجرى بين الولايات بعضها مع بعض ، وهى التجارة التى كانت تخضع خضوعاً تاماً لسلطة الحكومة الفدرالية ، تتحكم فى اقتصاد الدولة . وعندما بدأت الحكومة الفدرالية تستخدم سلطتها لأغراض تنظيمية ، فى هذا الوقت ، كان

التعديل الرابع عشر للدستور قد صدر وهو يمنع الولايات من حرمان أى شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته دون الإجراءات القانونية المعتادة . ولقد ألقى هذا التعديل على عاتق الحاكم مسئولية جديدة فى مجال رسم الحدود الخاصة بسلطة الولاية ، ليس فقط فى مواجهة الحكومة الفدرالية بل أيضاً إزاء المواطن الفرد . وعندما ثارت هذه المشكلات الصعبة ، تلك التى ما كانت لتجد لنفسها حلاً سياسياً إلا بعد معارضات عنيفة ، لو قدر لها أن تجد لنفسها حلاً على الإطلاق ، كان هناك حل جاهز وهو الاستخدام المرن مرونة عجيبة للإجراءات القضائية التى يتضمنها الدستور ، مهما كان النقص فى إدراك واضعى الدستور من ذوى العقلية القانونية لتطبيقات هذه الإجراءات وتشعباتها .

وثمة فكرة أخرى كبيرة وجديدة ، وهى على الأقل كذلك باعتبارها مظهراً من مظاهر الحكومة الوطنية ، وهذه الفكرة هى العمل على خلق جهاز تنفيذى قوى مستقل عن السلطة التشريعية ، وإن كان منتخباً انتخاباً شعبياً . وفى الحكومات الأوربية السابقة ، كان هناك إما حاكم مطلق السلطة يمارس فى ذاته واجبات السلطة التشريعية ، كما حدث فى القرن الثامن عشر فى فرنسا ، وإما سلطة تنفيذية مطلقة السلطة ومعتمدة على هيئة تشريعية منتخبة ، كما كان الحال فى إنجلترا . وفى الحالة الأخيرة ، أصبحت الهيئة التشريعية هى المتحدث المباشر الوحيد بالنيابة عن الشعب ، وعندئذ كان النزاع حول سيادة الشعب مجرد نزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . من هذا كان النصر الذى أحرزته سيادة الشعب فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أوربا يعنى نصراً للسلطة التشريعية ، كما حدث أن خولت لجنة داخل الهيئة التشريعية سلطات تنفيذية — هذا الإجراء كان يحدث فى إنجلترا ، حيث أصبحت السلطة التنفيذية مسندة إلى مجموعة من الوزراء خرجت من صلب البرلمان وأصبحت مسئولة أمامه .

فى أمريكا وحدها كان على الهيئة التنفيذية أن تنهض كتعبير مستقل عن الإدارة الشعبية . وإن وجود هذا الجهاز الإدارى التنفيذى القوى فى أمريكا ، متحرراً وفى نفس الوقت مقيداً باستقلاله عن الهيئة التشريعية ، كان دائماً ظاهرة فريدة فى نوعها وفى نفس الوقت هامة أهمية متصلة بالنسبة للحكومة الأمريكية . لقد كان لهذا الجهاز بالطبع جذور عميقة استمدها من خبرة محافظى الولايات ، وبصفة خاصة محافظى ولايتى « كونكتكت » و « رود أيلاند » ، وكانتا منذ البداية تحصلان على محافظيهما بطريق الانتخاب . على أن الجمعية الدستورية فى كافة المناقشات التى دارت فى جلسات الأيام الأولى كانت قد اقترحت جهازاً تنفيذياً تختاره الهيئة التشريعية ، كما أن الجمعية الدستورية فكرت أيضاً فى إيجاد مجلس تنفيذى أو لجنة تنفيذية تدير الحكومة المركزية بدلاً من رئيس واحد للولايات المتحدة ، ولا يستبعد أن عدداً من أعضائها كانوا يتمنون فى قرارة نفوسهم أن يقيموا نظاماً ملكياً بدلاً من النظام الجمهورى الرئاسى . والجمعية الدستورية ، عندما تقرر الابتعاد عن الأنماط القديمة والمألوفة فى الحكم وعندما تختار للأمة كلها نوعاً من النظم التنفيذية التى سبق تجربتها فى إدارة الشئون المحلية للمستعمرات والولايات ، فإنها بذلك تقوم بعمل جرىء ومبتكر .

ولائحة « الشمال الغربى » التى صدرت عام ١٧٨٧ وافق عليها المؤتمر العام (الكونجرس) فى عهد الحكومة الكونفدرالية وذلك أثناء انعقاد الجمعية الدستورية . وأحد القرارات الهامة التى أصدرتها هذه الأخيرة وأسهمت فى تشكيل تاريخ الولايات المتحدة كله كان ما تضمنه الدستور من مفهوم أساسى عبرت عنه تلك اللائحة . هذا المفهوم هو أنه من الممكن أن تنشأ ولايات جديدة من داخل أراضى الولايات المتحدة وبعدها تنضم هذه الولايات الجديدة إلى « الاتحاد » باعتبارها ولايات يمكن أن تتساوى مع غيرها ، كما تستحق لأن يكون لها تمثيلها

السياسى بنسبة مساوية لتمثيل غيرها من الولايات فى « مجلس الشيوخ » وكذلك فى « مجلس النواب » أى فى « المجلس الأعلى » و « المجلس الأوطى » . بذلك نجح الدستور فى أن يتحاشى إسناد امتيازات خاصة للولايات الأقدم ، كالامتيازات التى حاول الإنجليز فى بريطانيا أن يميزوا بها أنفسهم إزاء الذين استقروا فى أمريكا ، وتلك التى كانت للمستوطنين فى المستعمرات الواقعة بحذاء الشاطىء الغربى بالنسبة لسكان المستعمرات الواقعة فى داخل البلاد . بهذه الطريقة أصبحت الولايات المتحدة قادرة على أن تتحاشى أثناء تطورها قيام نوع من تمرد سكان المناطق الجديدة على الامتيازات القديمة الموروثة التى كانت مقصورة على سكان مناطق الاستعمار الأول ، وهو التمرد الذى عبرت عنه « ثورة المزارعين » فى « كارولاينا الشمالية »أو «ثورة شاى » فى « ماساتشوستس » ، و « الثورة الأمريكية ذاتها » .

وآخر مظهر من المظاهر الأساسية الهامة التى تميز بها الدستور الأمريكى هو قدرته على تهيئة الجو الشرعى الموحد الثابت وهو الجو الضرورى لنمو الاقتصاد الوطنى . لقد لاحظنا قبلاً أنه بمجرد أن أزيلت قوانين الملاحة البريطانية الموحدة ، وقوانين التجارة ، والقيود على العملة الورقية ، فإن البناء التنظيمى القانونى للحياة الاقتصادية فى أمريكا سرعان ما تفكك وانقسم إلى أنماط صغيرة تختلف باختلاف الولايات . فنجد أن عملات ورقية مختلفة القيمة والهوية بدأت تتداولها الأيدى ، ونجد التعريفات التجارية تأخذ بخناق التجارة الداخلية بين الولايات ، والقوانين المؤجلة لدفع الديون تؤخر تنفيذ العقود ، كما نجد أن قرارات إشهار الإفلاس — وهى قرارات مرتجلة وسريعة — تعرض التجارة بين الولايات لأكبر الأخطار . لقد أدخل الدستور تعديلات شاملة وسريعة على كافة هذه الأمور فالتجارة بين الولايات بعضها ببعض ومع البلاد الأجنبية قد وضعت تحت إشراف الحكومة الوطنية . كذلك نجد أن الحكومة قد أعطيت صلاحيات خاصة لإصدار العملة

ولاعتماد الموازين والمكاييل . أما الولايات فقد منعت بدورها من إصدار التعريفات الجمركية والعملات الورقية ، أو سن القوانين الخاصة بالعطاءات التجارية أو التى تؤجل دفع الديون أو أى قانون من شأنه أن يضعف قوة الإلزام الكامن فى أى عقد من العقود . ما كانت الحكومة الفدرالية ذاتها بقادرة على إصدار العملة الورقية (وإن استطاعت اقتراض المال وإصدار الأسهم والسندات التى يمكن تداولها فى الأسواق كالسندات التى انتشرت فى البلاد عقب الحرب الأهلية) . أما قوانين الإفلاس الموحدة فقد تكفل المؤتمر العام بوضعها ، كما فتحت المحاكم الفدرالية أبوابها لأى مواطن من أى ولاية لديه من الأسباب ما يخوله رفع قضية على مواطن آخر من ولاية أخرى .

وفى ذات الوقت الذى كانت فيه هذه الإجراءات تهىء الفرصة أمام الاقتصاد الوطنى لكى يتطور ، دون النظر إلى حدود الولاية وبلا خوف من تدخلها ، نجد أن الحكومة الوطنية قد ملكت القدرة على تشجيع الصناعة الأمريكية من خلال قوانين الملاحة التى تخدم نظم الشحن الأمريكية ، والتعريفات الجمركية التى تحمى الجهود الأمريكية ، ومن خلال مجموعة من نظم العلامات التجارية التى تشجع الاختراع . كل هذه الأمور هيأت الأساس الدستورى الذى أقام عليه « هاملتون » برنامجه الاقتصادى الجرىء أثناء الفترة الأولى من رئاسة « واشنطن » .

لقد تم توقيع الدستور فى ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧ بالنيابة عن كافة الولايات التى كانت ممثلة حينئذ . فى هذا اليوم أيضاً أصدرت الجمعية الدستورية قراراً له أهمية ثورية كبيرة إذ نص على ضرورة إرسال صورة من الوثيقة الكاملة الحاوية للدستور إلى كل ولاية قبل الحصول على موافقة المؤتمر ، وهذا بالرغم من أن تلك الوثيقة كان لا بد أن تعرض على هذا الأخير وكان منعقداً فى مدينة « نيويورك » .

والأكثر من ذلك ، فقد تقرر أن يسند تنفيذ هذه الوثيقة فى الولايات ليس للمجالس التشريعية فيها ولكن لجمعيات دستورية ينتخبها الشعب لهذا الغرض . وأخيراً تقرر أن يكون عدد الولايات الذى لا بد أن يصدق على الدستور قبل أن يصبح نافذ المفعول تسعاً فقط من ثلاث عشرة ولاية هى مجموع الولايات التى قبلته . وبمقتضى هذا القرار استطاع مندوبو الجمعية أن يتخلصوا من ضغط التصرفات والمواقف العدائية التى قد يصطنعها المؤتمر والمجالس التشريعية فى الولايات عندما تشعر بالأخطار التى سوف تتعرض لها بعد صدور الدستور . زد على ذلك أن المندوبين بهذا القرار استطاعوا أن يتخلصوا من شرط الإجماع وهو الذى قضى على كل الجهود السابقة لتقوية « الاتفاقية الكونفدرالية » .

أما المؤتمر (الكونجرس) فقد تناول الدستور بالبحث والمناقشة دون تأخير . لقد كان لدى الكثيرين من أعضائه ، بل معظمهم ، بعض التحفظات على النصوص ذاتها ، وكانت هناك شكوك خطيرة حول صلاحية المؤتمر لتغيير الحكومة بطريقة تتعارض مع ما نصت عليه « الاتفاقية الكونفدرالية » التى كانت موجودة حينذاك ، كما كان هناك عدد من الأعضاء يعارضون الدستور الجديد معارضة صريحة . وبالرغم من ذلك ، لم يكن هناك من يعارض فى عرضه على الولايات ، وفى ٢٨ سبتمبر صوت المؤتمر بالإجماع بالموافقة على عرض الوثيقة على الولايات مع التوصية بعرضها على جمعيات دستورية محلية بقصد التصديق عليها ، ولكن بدون توصيات خاصة بالموافقة على الاعتماد النهائى لها .

هنا بدأ الصراع الكبير حول التصديق على الوثيقة . قطعاً كانت هناك أقلية ، ومن الجائز أنها كانت أقلية ضئيلة ، من الأمريكيين الذين أدركوا خطورة النتائج المترتبة على هذا الموضوع ، ومن ثم فإن هؤلاء أيدوا بكل قوة اقتراحات الجمعية

الدستورية بشأن الدستور الجديد . أما غالبية السكان فكانوا ، حتى على اعتبار أنهم فكروا فى النتائج مجرد تفكير ، راضين قطعاً عن الحكومة التى عرفوها وهى حكومة من النوع المحلى الذى لا ينشغل إلا بأمور الزراعة على مستواها البسيط . لقد كان من الضرورى القضاء على السلبية ، وعدم الاهتمام، والبغض للتغيير ، والخوف من الجديد المجهول إذا كان لا بد من التصديق على الدستور .

ومن الناحية الاخرى ، كان لأنصار الحكومة الفدرالية مزايا مؤكدة ، وكجماعة كانوا هم الذين تقوم ارتباطاتهم الشخصية والتجارية والسياسية على الصعيد القومى وليس على المستوى المحلى فحسب ، ومن ثم كان هؤلاء قادرين على أن يعملوا سوياً باعتبارهم حزباً وطنياً . ومعظم القادة الكبار للثورة ، باستثناء عدد قليل منهم « باتريك هنرى » و « جورج ماسون » ، كانوا من المؤيدين للدستور الجديد . لقد كان لتأييد « واشنطن » وحده قيمة حاسمة فى الموقف ، كما كان من بين المؤيدين « ماديسون » ، و « جاى » ، و « فرانكلين » ، و « هاملتون » ، و « نوكس » ، و « ديكنسون » . أما « جون آدمز » و « جيفرسون » فقد جاء تأييدهما من أماكن بعيدة ، وبعدهما جاء تأييد « هانكوك » و « صامويل آدمز » . زيادة على ذلك ، كانت المعاونة المنظمة والنشيطة لأولئك الذين صمموا على تحقيق التصديق على الدستور ذات أثر أعمق من عداء الإنفصاليين الرجعيين لهذا الأخير ، وهو عداء كان يتسم بالسلبية وعدم المبالاة . ولم يكن من بين هؤلاء سوى عدد قليل على استعداد لخوض معركة على درجة من حسن الإعداد والتنظيم وأن يخوضوها بشىء من النشاط والفاعلية . لقد كان أتباع الحكومة الفدرالية مركزين على الأغلب فى المدن وكان لهم نفوذ كاسح فى الصحافة والطرق الأخرى ذات التأثير على الرأى العام .

وبمجرد أن طبع الدستور ، بدأت حملة كبيرة للدعاية تقوم على النشرات وأعمدة الصحف وكان لأنصار الدستور اليد العليا سواء من ناحية العدد أو النوع بصفة خاصة . أما أقوى وأكثر الكتابات أثراً على هذا الحوار القومى فكانت سلسلة مقالات بعنوان « الاتحادى » (١) ، وهى مجموعة مكونة من خمسة وثمانين مقالاً نشرت فى جرائد « نيويورك » ، وظهرت بانتظام من أكتوبر عام١٧٨٧ إلى أبريل عام ١٧٨٨ ، وجمعت فى مجموعة من جزئين فى ربيع عام ١٧٨٨ . هذه المقالات كان يكتبها فى الأصل « جيمس ماديسون » و « ألكسندر هاملتون » مع بعض المساعدة من قبل « جون جاى » . ونظراً لوضوح تلك المقالات وقوة تأثيرها غير المعتمد على العاطفة فإنها أسهمت كثيراً فى تحسين مفاهيم الناس فيما يختص بالمقترحات التى أتت بها الجمعية الدستورية (٢) ،كما خففت كثيراً من مخاوف الناس ، ورفعت المناقشات إلى مستوى رفيع . وبالرغم من أن تلك المقالات كتبت أساساً لإضعاف المعارضة للتصديق على الدستور فى « نيويورك » ، فإن مقالات عديدة من هذه السلسلة كان يعاد طبعها وتوزع فى ولايات عديدة أخرى حيث تحدث آثاراً عميقة فى نفوس الناس هناك .

أما المعارضون فلم يكن فى مقدورهم أن يقدموا بياناً دقيقاً ومتماسكاً لموقفهم من الدستور والحكومة الفدرالية كما فعل المؤيدون . والغالبية العظمى للحجج التى أدلى بها المعارضون للدستور كانت ببساطة ذات طبيعة شاذة ، إذ كانت تقوم على أساس أفكار غريبة تدور حول مدينة محصنة وحولها أسوار عالية تخرج منها قوات مسلحة ونهاجم الناس الساكنين حولها بعنف ، أوعلى أساس الخوف من إقامة ملكية مستبدة . ويكاد يكون معظم المتنورين وأصحاب الفكر الراجح من بين

The Federalist (١)
The Convention (٢)

المعارضين لفكرة الحكومة الفدرالية على اتفاق كامل مع المؤيدين لهذه الفكرة حول نقص « الاتفاقية الكونفدرالية » وعدم ملاءمتها للظروف وحول ضرورة تدعيم الحكومة الوطنية تدعيماً كبيراً . إنهم لذلك اعترفوا بأصالة الرأى الأساسى فيما يختص بالدستور ، وإن اختلفوا مع دعاة الحكومة الفدرالية ، كما اختلفوا فيما بينهم حول الشكل الخاص الذى ينبغى للحكومة القوية أن تتخذه . أما العيب الأكبر الذى أتسم به موقف المعارضين فكان بصورة محققة أنهم لم يستطيعوا الاتفاق على أى اقتراح بديل لعلاج مظاهر الضعف التى اعترفوا بأنها كانت لا تطاق .

وأكثر ما استطاع المعارضون أن يقدموه من اقتراحات محددة هو اقتراحهم بضرورة تحويل الدستور على جمعية دستورية ثانية لكى تتولى مراجعته على أساس إدخال عدد من الضمانات الجديدة التى تكفل سيادة الولايات وتدعم الحريات الفردية.والضرر الذى لابد أن يصيب المشروع الأصلى بسبب توقف الخطط الكفيلة بإعلان الدستور ، والشك فى إمكان إدخال أى تعديل جوهرى على ما أنجزته الجمعية الدستوريةمن أعمال،وصعوبةتنفيذ مثل هذا الحل ـــ كل هذه الاعتبارات تجمعت وجعلت هذا الاقتراح من الأمور التى لا يمكن تنفيذها . وبالرغم من ذلك فإن الضغوط التى مارسها المعارضون للحصول على تأكيدات خاصة بهذه الموضوعات أرغمت المؤيدين على أن يفهموا جيداً أن الطرف الآخر مصمم كل التصميم على أن يقدم لأول مؤتمر ينعقد فى ظل الدستور الجديد تعديلات تشمل النقاط التى اعترضوا عليها . لقد كان هذا التسلسل فى الأحداث هو الذى أدى فى الواقع إلى إصدار « قانون الحقوق »(١) وتضمينه التعديلات العشرة الأولى للدستور .

كانت مخاوف المعارضين على نوعين . فالجنوبيون خشوا لئلا تستخدم السلطات

---

(١) Bill of Rights

الشاملة الممنوحة للحكومة الفدرالية على الاقتصاد القومى استخداماً سيئاً قد يؤدى إلى الإضرار بالمصالح الخاصة لمناطقهم . لقد رأوا عن بعد نهاية تجارة الرقيق بمجرد انتهاء الفترة المحددة لها وهى السنوات العشرون المقترحة فى الدستور وتوقعوا أن تكون هذه مقدمة لإجراءات أخرى معارضة للرق . (ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الجنوبيين لم يكونوا جميعاً من هذا الرأى . فإن أهالى « فرجينيا » بالرغم من أنهم كانوا من كبار ملاك العبيد فإنهم عادة كانوا يأسفون لوجود هذا النظام . أما حمايتهم المؤقتة لتجارة الرقيق وتشبثهم بها تشبثاً صورياً فقد كان أحد الأسباب التى أوردها « جورج ماسون » فى معارضته للدستور الجديد) . لقد كان الاقتصاد الجنوبى قائماً — على أساس تصدير المحاصيل الزراعية لأوربا مقابل مصنوعاتها وعلى ذلك خاف الجنوبيون لئلا تفرض الحكومة الفدرالية الجديدة الرسوم التجارية لحماية صناعات الشمال أو تصدر القوانين الملاحية لتشجيع النقل على سفن الولايات الشمالية وبذلك تزداد تكاليف وارداتهم وبالتالى تتأثر أسواقهم فى الخارج بطريقة غير مباشرة .

أما الصنف الآخر من المخاوف فكان يتعلق بحماية الحقوق الفردية إذ كان الضمان المكتوب لمثل هذه الحقوق تقليداً أمريكياً — إنجليزياً قديماً ، « فالعهد الأعظم » كان مازال يتمتع بالتقدير والإعزاز فى نفوس الكثيرين . أما « قانون الحقوق » وهو القانون الإنجليزى الذى صدر عام ١٦٨٩ فكان شيئاً حديثاً نسبياً . والدساتير التى أصدرتها الولايات فى عهد الثورة كانت كلها تقريباً تتضمن ما يؤكد هذه الحقوق وعلى ذلك فإن خلو الدستور الجديد من أى بيان من هذا النوع كان ينظر إليه باعتبار أنه شىء خطير يهدد بعظائم الأمور . لم يكن فى الدستور الجديد ما يضمن حرية الصحافة أو الكلام ، أو ينص على ضرورة إجراء المحاكمات فى القضايا المدنية أمام محلفين ، أو يضمن الحرية الدينية وعدم إقامة دين رسمى للدولة . وكذلك لم يكن هناك ضمان يمنع القيام بتفتيش لا مبرر له ، ويحول دون

استيلاء الحكومة على ممتلكات الناس ويمنع الإجراءات التعسفية . أما المدافعون عن الدستور فأشاروا إلى أنه طالما أن الحكومة الفدرالية قد منحت من السلطات ما يحول دون حدوث هذه الأمور ، فأى جدوى هناك لإصدار قوانين جديدة تتولى الحد من سلطات لم يسبق لهذه الحكومة أن تملكتها . بل إنهم ساروا خطوة أبعد إذ قالوا إن ثمة خطورة فى تضمين الدستور حقوقاً معينة من هذا النوع إذ أن مجرد إغفال أى حق من بين الحقوق التى قد تتضمنها القائمة الخاصة بذلك فقد يعنى هذا أن الحق الذى أغفل لا وجود له ، أو ليس ثمة مايحميه . ومع ذلك فقد أضعفت وجهة النظر هذه الحقيقة الواقعة وهى أن الدستور نفسه تضمن عناصر معينة من أمثال تلك التى لا بد أن تدخل فى تكوين أى قانون من قوانين حقوق الإنسان ، ومن هذه العناصر الضمانات الخاصة بعدم إلقاء أحد فى السجن دون محاكمة عادلة ، وبحق المحاكمة أمام محلفين فى القضايا الجنائية التى ترفع فى المحاكم الفدرالية .

وعقب التصديق على الدستور من قبل عدد قليل من الولايات التى أرادت أن تسبق غيرها إلى ذلك ، أصبح من الواضح أن ثمة صعوبات هائلة تكتنف الحصول على موافقة الولايات التسع ، ولا نقول الولايات الثلاث عشرة كلها ، قبل التقدم بتأكيدات واضحة ومحددة حول هذا الموضوع . وفى ولاية « ماساتشوستس » كان الصراع على أشده حيث تمكن المعارضون من السيطرة فى مبدأ الأمر على الجمعية الدستورية التى تشكلت حينئذ للتصديق على الدستور . وحتى يمكن الحصول على تأييد عدد من بين الذين عارضوا الدستور مبدئياً يكفى لكى يحصل أنصار الحكومة الفدرالية على أية أغلبية مهما كانت ضئيلة ، فإن هؤلاء وجدوا أنه لا مناص من أن يقترحوا مجموعة من التعديلات على الدستور الجديد تضمن حماية الحقوق الفردية ، وأن يطلبوا إدخال

هذه التعديلات مع تحديد الطريقة التى يتم بها التصديق عليها ، وأن يتعهدوا ببذل قصارى جهدهم لتحقيق تصديق الحكومة الجديدة على التعديلات بأسرع وقت مستطاع . نفس هذا « التكتيك » اتبع فى ولايات أخرى مثل « نيوهامشير » تاسع ولاية فى التصديق وأخطرها جميعاً بالنسبة لهذا الموضوع ، و « فرجينيا » وهى الولاية العاشرة فى التصديق وأهم الولايات بالنسبة للموافقة على التعديلات . وما من ولاية من هاتين الولايتين قبلت التصديق على الدستور بغير المطالبة بتحقيق مثل هذه التعديلات . هذه السابقة اتبعت بعد ذلك فى « نيويورك » وأعتبر أنصار الحكومة الفدرالية أنفسهم ، بصفتهم جماعة لها دوافع قومية ، ملتزمين بتبنى فكرة إضافة ملحق للدستور يحوى قائمة بالحقوق العامة ويكون بمثابة تعديل له . هذا الالتزام تحقق بصورة مرضية فى أول مؤتمر عام عقد فى ظل الدستور الجديد عندما صدق على إثنى عشر تعديلاً من التعديلات التى سبق اقتراحها — عشرة منها قبلتها الولايات وتشكل فى مجموعها القانون الذى نسير عليه اليوم فى شأن حقوق الإنسان .

لقد ثبت أن المخاوف والشكوك التى راودت المعارضين للدستور الجديد لها أساس من الصحة . وبالرغم من أنه ما من شك فى أن الدستور كان برداً وسلاماً على المواطنين المقيمين فى الولايات الجنوبية كغيرهم من المواطنين، فقد تحققت مخاوف الجنوبيين بشأن تعرض بعض مصالحهم للخطر ، وبصفة خاصة تلك التى حرصوا على حمايتها ومن بينها الرق والاقتصاد الزراعى القائم على أساس العمالة الزنجية . وكما كان متوقعاً ، أصبحت الولايات التى اعتمد اقتصادها على العبيد أقلية وتعرضت مصالحها لشتى الأخطار وظل الحال كذلك إلى أن أحس سكان هذه الولايات بأنهم مضطرون إلى إنكار الدستور والخروج على الاتحاد بالرغم مما جره هذا التصرف من أخطار أحاقت بالجميع . أما المعارضون لخلو الدستور من الضمانات النوعية للحرية الشخصية فقد أثبتوا أنهم أبعد نظراً من غيرهم . ولو لم تنجح تلك المعارضة فى إرغام المؤيدين

على المطالبة بالتعديل وإضافة ملحق يتضمن قانوناً خاصاً بحقوق الإنسان ، لكان من المؤكد أن يخاو بناء الحرية الذى يمثله نظامنا الحكومي من حجر الزاوية .

لقد كانت هذه هى الأحداث الخطيرة التى عمت البلاد كلها أثناء معركة التصديق على الدستور . وفى الولايات ذاتها تشابكت هذه الأحداث واختلطت بأحداث أخرى محلية كثيرة وبشخصيات لاعد لها ولا حصر بحيث لن يكون من المفيد فى شىء أن نسردها بالتفصيل . لقد كانت الاستراتيجية التى اتبعها أنصار الحكومة الفدرالية هى أن يحصلوا على تصديق سريع لولاية من الولايات الكبرى بقصد إغراء الولايات الأخرى، وبخاصة الأصغر حجماً، إلى القيام بنفس الشىء . ولهذا نجدهم، عقب انفضاض الجمعية الدستورية بقليل، يختارون ولاية «بنسلفانيا» حيث كان من الواضح أن أنصار الحكومة الفدرالية هم الفئة المتفوقة . فى تلك الولاية وضعت الترتيبات لمطالبة المجلس التشريعى هناك بالدعوة إلى عقد جمعية دستورية تتولى التصديق على الدستور وإمراره على وجه السرعة دون مناقشات قد تؤدى إلى تعطيل هذا التصديق . وبالرغم ، من أن أنصار الحكومة الفدرالية نجحوا فى الحصول على قرار من المجلس التشريعى بدعوة الجمعية الدستورية للانعقاد فى ٢١ نوفمبر ، وهو الشىء الذى أرادوا أن يحققوه على وجه السرعة ، وبالرغم من أنه كانت لهم أغلبية فى تلك الجمعية تقدر بثلثى أعضائها ، فإن المعارضة لأسلوبهم فى التصرف وجرأتهم فى العمل أدت إلى إطالة المناقشات ثلاثة أسابيع طويلة . وعندما تم تصديق « بنسلفانيا » على الدستور فى ٢١ ديسمبر كانت قد تنازلت عن شرف الأسبقية فى التصديق لولاية « دلاوير » حيث أنها صدقت فى ٧ ديسمبر . وثمة تصديقات أخرى سريعة جاءت من « نيوجيرزى » فى ١٨ ديسمبر عام ١٧٨٧ ، ومن « جورجيا » فى ٢ يناير عام ١٧٨٨ ، وفى كلتا الولايتين كان القرار بالإجماع كما كان الحال فى « دلاوير » . أما الولايات الأصغر حجماً فقد اقتنعت بأن موافقتها على الدستور هى من صميم مصلحتها . وأعقب ذلك

تصديق « كونكتكت » بنسبة ثلاثة أصوات إلى صوت واحد فى ٩ يناير . و « ما سانشوستس » هى أول ولاية صمت جمعيتها الدستورية عدداً كبيراً من الأعضاء المعارضين للدستور وللحكومة الفدرالية . ولم يتم التصديق إلا بعد اتفاق الأطراف المتعارضة على أساس تنازل كل طرف عن جزء من مطالبه ، وبذلك تم التصديق فى ٦ فبراير ، وكان بمائة وسبعة وثمانين صوتاً ضد مائة وثمانية وستين . والولايتان السابعة والثامنة فى التصديق كانتا «ميريلاند» و «كارولاينا الجنوبية» ، وتم هذا التصديق فى ٢٨ أبريل و٢٣ مايو على التوالى بأغلبية كبيرة فى كلتا الولايتين . لقد كان لابد من تصديق ولاية أخرى حتى تتم الموافقة الرسمية على الدستور ، كما أن انضمام ولايتى « نيويورك » و « فرجينيا » كان لازماً إذا أريد للاتحاد أن يقف على قدميه بنجاح . وفى كلتا هاتين الولايتين كانت المعارضة للدستور قوية وخاضعة لقيادة قادرة. أما « رود أيلاند » فكانت قد رفضت التصديق على الدستور، وأما « نيوهامشير » فكانت جمعيتها الدستورية قد انفضت دون إتمام الموافقة ، فى حين بدا من المؤكد عدم موافقة « كارولاينا الشمالية » . لقد كان الصراع أبعد ما يكون عن الانتهاء .

عند هذه المرحلة بالذات كان فى الإمكان تنفيذ الاتفاق غير الرسمى بنجاح ، وهو الخاص بتبنى معسكر المؤيدين لفكرة تضمين الدستور ما يحمى حقوق الإنسان. على هذا الأساس انعقدت الجمعية الدستورية لولاية « نيو هامشير » فى ٢١ يونيو وسارت الأمور فيها على ما يرام وبذلك تم الحصول على موافقة الولاية التاسعة . وعقب ذلك بأربعة أيام ، وبدون أن تعلم بأن « نيو هامشير » سبقتها فى ذلك ، صدقت « فرجينيا » هى الأخرى ، وكان تصديقها بأغلبية ضئيلة جداً وبعد نقاش طويل ، ومرة أخرى اعتمدت فى تصديقها على الالتزامات التى تعهد بها فريق المؤيدين بشأن إصدار قانون لحقوق الإنسان . أما الجمعية الدستورية لولاية «نيويورك»

فكانت معارضة بشكل واضح ولم تكن مستعدة للموافقة على الدستور والتصديق عليه لو لم ينجح « ألكساندر هاملتون » فى تأجيل جلسات الجمعية إلى أن جاءت أخبار انضمام « نيوهامشير » و « فرجينيا » للاتحاد . وبمجرد أن اتضح أن الحكومة الجديدة أصبحت حقيقة واقعة ، لم تستطع « نيويورك » أن تبقى بعيداً عن الاتحاد إذ أن جمعيتها الدستورية أصدرت قرارها فى ٢٦ يوليو بالتصديق وكان يقوم على أغلبية ضئيلة ، إذ كانت الأصوات ثلاثين ضد سبعة وعشرين . وبعد عشرة شهور فقط من انفضاض الجمعية الدستورية التى وضعت الدستور الاتحادى، كان من الواضح أن ثمة قبولاً صريحاً محدداً قد عبرت عنه الولايات كلها فيما يختص بالدستور والحكومة الفدرالية،فى حين أن عكس ذلك حدث تماماً عندما طرح موضوع « الاتفاقية الكونفدرالية » على بساط البحث حيث كان لابد من مرور أربع سنوات قبل أن تصدق الولايات على هذه الاتفاقية ، حتى تحت الضغط المباشر لحرب التحرير . أما استراتيجية أنصار الحكومة الفدرالية التى أدت بهم إلى تحاشى الاتصال بالمؤتمر العام (الكونجرس الأمريكى) ، وإلى التأكيد بأن الدستور سوف يحال على جمعيات دستورية منتخبة خصيصاً لهذا الغرض وليس على المجالس التشريعية للولايات ، وإلى الاقتصار فى التصديق على موافقة تسع ولايات فقط ، فإنها هى التى جعلت النجاح ممكناً . هذه الاستراتيجية استحوذت أخيراً على أهتمام سكان الولايات الواحدة بعد الأخرى وذلك بفضل جهود المؤيدين التى لا تهدأ وحركاتها المنظمة . لقد تحرك الكونجرس بسرعة كبيرة ليخرج الحكومة الجديدة إلى الحياة إذ أنه قرر بأن يتم انتخاب أفراد الهيئة المكلفة باختيار رئيس الولايات المتحدة وأعضاء المجلس النيابى فى ٧ يناير عام ١٧٨٩ ، وأن يجتمع أفراد هذه الهيئة للتصويت على الرئيس فى ٤ فبراير ، وأن يجتمع أول كونجرس فى ٤ مارس .

هذه الأحداث وقعت بالفعل فى المواقيت المحددة لها . لقد اكتشف أعضاء

الكونجرس ، بعد أن فتحوا صناديق الانتخاب المغلقة التي وضع فيها أفراد هيئة انتخاب الرئاسة أصواتهم ، أن هذه الهيئة قد انتخبت بالإجماع « جورج واشنطن » ليكون أول رئيس للولايات المتحدة فى ظل الدستور الجديد . ولم يثر ذلك دهشة أحد . بعدها طار الرسل إلى « ماونت فيرنون » لإبلاغ القائد المنتظر بنتيجة الانتخاب . وبعد أن دعى مرة أخرى من عزبته الأثيرة إلى نفسه لكى يتولى زمام المسئولية العامة ، سافر « واشنطن » بعد أيام قليلة إلى « نيويورك » العاصمة المؤقتة للاتحاد ،وهناك وقف فى شرفة «القاعة الفدرالية» المطلة على شارعى «برود» و « وول » وأقسم يمين الولاء بصفته أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا بدأت الحكومة الجديدة وانتهى عهد الثورة . وبعد انقضاء أشهر قليلة ، وجدت « كارولاينا الشمالية » و « رود أيلاند » أن العزلة ليست بالشىء العملى ، وعلى ذلك تقدمتا بقرارين يتضمنان تصديقهما على الدستور ، وبذلك أصبح « الاتحاد » مكتملاً .

وفى السنوات الخمسين المنقضية ناقش المؤرخون فى عنف الدوافع التى حركت قادة الحركة الاتحادية وعلاقة الدستور بالقوى الديمقراطية للثورة . والرأى التقليدى ، كما أوضحه المؤرخون الشعبيون الذين ظهروا فى القرن التاسع عشر من أمثال « جورج بانكروفت » و « جون فيك » ، يقول بأن إنجازات الثورة أصابها الانحلال والتفكك أثناء حكومة « الاتفاقية الكونفدرالية » ، وبأن أنصار تلك الحكومة كانوا مجموعة من الرجال الأذكياء المضحين الذين أسهمت جهودهم لوضع الدستور ودفع الولايات إلى التصديق عليه فى إتمام انجازات الثورة وتحقيق رسالتها . هذا الرأى وجد من عارضه بشدة عام ١٩١٣ ، وكان المعارض مؤرخاً شاباً أصبح فيما بعد مشهوراً واسمه « تشارلز بيرد » (١) . لقد كان كتاب « بيرد » وهو المسمى

---

(١) Charles A. Beard

« التفسير الاقتصادى للدستور »(١) مؤسساً من ناحية على فحص دقيق للممتلكات الشخصية لكل عضو من أعضاء الجمعية الدستورية التى وضعت الدستور . فاكتشف أن المندوبين فى هذه الجمعية الذين أيدوا فكرة الدستور القوى كانوا على العموم من أصحاب الممتلكات الكبيرة ، وثروتهم تتألف من سندات على الدولة وعلى حكومات الولايات التى يتبعونها ، وثمة شواهد أخرى على أنهم كانوا يداينون الدولة والولايات . من هذه الشواهد وغيرها انتهى « بيرد » إلى أن الدستور وضعته ورسمت خطوطه العامة أقلية ضئيلة للغاية تنحصر ممتلكاتها أساساً فى هذا النوع من الملكية ، فى حين كانت الغالبية العظمى من الناس تنحصر ملكيتهم أساساً فى الأرض والعقار الثابت وباعتباره النتاج الأوحد لطبقة صغيرة موسرة ، كان الدستور فى نظر « بيرد » يمثل فى ذاته حركة مضادة تهدف إلى وقف التيار الديمقراطى للثورة نفسها . لقد كان «بيرد» ممن قضوا شبابهم فى أقاليم الغرب الأوسط فى فترة قاسية من فترات الانكماش الزراعى عندما تجمع الفلاحون الذين كانوا قد وقعوا فريسة للديون والأزمة تطحنهم طحناً وأخذوا يؤلفون حزباً واحداً يجمع شملهم وهو « حزب الشعب » لكى يحصل لهم على تسهيلات ائتمانية ، ولكى يعمل على إصدار قوانين تحول دون إفلاسهم وبيع محاصيلهم بالقوة ، كما تؤخر سداد ديونهم . وبدرجة كبيرة من الصدق يعكس هذا العمل روح الحقبة الزمنية التى وضع فيها الدستور والانفعالات والآراء التى سادت وشاعت بين جماهير الفلاحين عندما كانوا ينظرون إلى أصحاب المصارف ورجال المال كأعداء همهم الأول التآمر ضد مصالح الفلاحين ووسيلتهم فى ذلك كان هو الدستور الذى كفل لهم الحماية ضد مجالس تشريعية قد تتألف فى الولايات ويكون للفلاحين فيها اليد العليا . وفى عهد « فرانكلين روزفلت » ، عندما ظهر الكثير من الأحداث المشابهة ، شاع نوع من الاهتمام بدراسة الفترة التى انقضت بين انتهاء

---

(١) An Economic Intepretation of the Constitution.

الثورة ووضع الدستور . والمؤرخون الذين وضعوا أسس أعمالهم التاريخية فى فترة حكم هذا الرئيس العظيم ، مثل « ميريل جينسين »(١) ، فعلوا الكثير فى سبيل إيجاد فهم أعمق لدى الناس وإدراك أفضل لطبيعة الاتفاقية الكونفدرالية والجماعات المناهضة للحكومة الفدرالية واتحاد الولايات .

أما الأعمال التى نشرها حديثاً كتاب من أمثال « روبرت براون »(٢) ، و « فورست ماكدونالد »(٣) ، فقد ألقت شكاً خطيراً على آراء « بيرد » . وثمة دراسة تحليلية أكثر عمقاً أجريت على المصالح الاقتصادية ليس فقط لأفراد المجموعة الصغيرة الذين تألفت منهم الجمعية الدستورية التى وضعت الدستور ، بل أيضاً لمئات من قادة الوحدويين والانفصاليين ، أنصار الحكومة الفدرالية وأعدائها ، من بينهم أعضاء من كافة الجمعيات الدستورية التى تألفت فى الولايات . ولقد قضت هذه الدراسة التحليلية الشاملة على الصورة المحددة التى رسمها « بيرد » فى كتابه إذ بينت أن من بين المؤيدين المخلصين للدستور فلاحين بسطاء عاشوا فى مناطق نائية على الحدود البعيدة وحرفيين يعيشون فى المدن ، كما أنه من بين المعارضين له كان يوجد ملاك أثرياء من أصحاب العقارات مثل « جورج ماسون » ، و «باتريك هنرى »، و « ريتشارد هنرى لى » . ومن المستحيل على الدارس هنا أن يفرق بين مئات المندوبين الذين عينتهم الولايات أعضاء فى الجمعيات الدستورية فيحدد من هو الغنى ومن هو الفقير ، أو حتى من منهم كان له أملاك شخصية ، ومن منهم كان يملك العقار الثابت بصورة تتفق مع واقع تلك الفترة وخاصة فى صفوف المؤيدين للحكومة الاتحادية والمعارضين لها . ولقد أصبح الرأى القائل بإمكانية الاستفادة الشخصية من الزيادات التى طرأت على أثمان السندات العامة للحكومة المركزية والسندات

---

(١) Merrill Jensen

(٢) Robert Brown

(٣) Forrest Mcdonald

الخاصة للولايات ، وهى الزيادات التى اعتبرها « بيرد » دافعاً أساسياً وإن كان رخيصاً بعض الشىء لتأييد الدستور ، أصبح هذا الرأى بعد الدراسة والفحص لا يتمتع بقيمة كبيرة ، بل إنه لا يعدو أن يكون رأياً سطحياً لا يقوى على مجابهة النقد الذى يوجه إليه .

وبالرغم من ذلك فمن المحقق أن ثمة مجموعات تربطها مصالح واحدة قد ظهرت حينئذ على مسرح الحوادث . وعلى وجه العموم يمكن القول بأن تأييد الدستور اعتمد فى المقام الأول على مجموعتين من هذه المجموعات إحداها كانت مكونة من أولئك الذين طالبوا بحكومة وطنية قوية لغرض الدفاع عن الحدود . وهذه تضمنت سكان ولاية مثل « جورجيا » إذ برغم ضعفها فإنها كانت تجاور الأسبان المعادين لها ، والهنود المتحفزين للهجوم ، والمستوطنين فيما يسمى الآن « تنيسى » و« كنتكى » و « فرجينيا الغربية » ، والسكان المقيمين على طول الحدود الغربية للولايات الأصلية . لقد كان اعتماد هؤلاء الناس ،ممن يعيشون على الحدود حياة قلقة مشحونة بالمخاطر ، على حكومة وطنية قوية لها جيشها الخاص من الاعتبارات التى فاقت فى الأهمية جميع الاعتبارات الاقتصادية والطبقية التى كان من الممكن أن تدفعهم دفعاً إلى معارضة الدستور .

والمجموعة الأخرى ، وهى الأهم ، كانت مجموعة المؤيدين للحكومة الفدرالية، وهذه تكونت من أولئك الذين كانت مصالحهم الاقتصادية تقوم على أساس التجارة الأجنبية والتجارة المحلية بين الولايات بعضها ببعض ، وعلى اقتصاد أساسه المتاجرة فى العملات المحلية . هذه المجموعة ضمت ليس فقط أغنياء التجار والمرابين وحملة الأسهم والسندات ورجال الأعمال من النوع الذى ذكره «بيرد» ، بل أيضاً أعداداً كبيرة من رجال أقل من ذلك غنى وثروة مثل عمال الترسانات البحرية ، والعمال الفنيين ، وجميع سكان المناطق الريفية الذين يعملون فى زراعة محصولات التصدير ، وعدداً كبيراً من عمال المصانع الجديدة ، وناشرى الجرائد اليومية ، ورجال البحر ،

وأصحاب السفن — وبصفة عامة جميع أولئك الذين كان يهمهم ظهور اقتصاد قومى . وفى الولايات التى تضم جمعيات دستورية للتصديق على الدستور ، نجد أن جميع ممثلى المدن الكبرى والصغرى تقريباً صوتوا فى صالح الدستور الجديد ، ويبدو أنهم كانوا يحوزون على التأييد الكامل لأصحاب الأصوات فى تلك الولايات ، مهما كان مستواهم الاجتماعى أو طبقتهم الاقتصادية . نفس الشىء تماماً حدث بالنسبة لممثلى تلك المقاطعات الريفية الواقعة بالقرب من المدن الساحلية أو على طول الأنهار الصالحة للملاحة ، حيث كان إنتاج الفلاحين يصدر كله أو يتم التعامل التجارى على الجزء الأكبر منه ، وحيث ظهرت الزراعة التجارية .

أما المعارضون للدستور فجاءوا بصفة أساسية من المقاطعات الريفية الأكثر انعزالاً ، حيث لا تتعدى اهتمامات السكان المشتغلين بزراعة المحاصيل الغذائية الحدود العادية لولاياتهم . هؤلاء كانوا هم اللسان المعبر عن المصالح التقليدية المحلية الزراعية ، وهى المصالح التى كان لها الغلبة على ما عداها خلال سنوات الثورة فى مجالات المعارضة للرأى القائل بضرورة تكامل الوحدات الكبرى صاحبة هذه المصالح مع غيرها فى وحدات أخرى أكبر ، سواء أكانت هذه إمبراطورية بريطانية مدعمة بالقوات العسكرية ، أو اتحاد أمريكى قوى . نفس هذه المناطق الريفية النائية كانت فى نفس الوقت أكثر المناطق انعزالاً عن الصحف اليومية ، وعن المسافرين ، وعن كافة وسائل المواصلات التى كانت معروفة فى القرن الثامن عشر . لقد كان لسكانها أقل فرص ممكنة تجعلهم مطلعين على الموضوعات الخطيرة التى قام على أساسها النزاع حول الدستور الجديد أو مدركين لمغزى الاقتراحات الجديدة . لقد كان الجزء الأكبر من معارضتهم مجرد تشبث بالاعتبارات التقليدية لما هو كائن فعلاً فى مواجهة ما هو جديد وغير مألوف .

وبكل تأكيد ، كان أنصار الحكومة الفدرالية على وجه العموم أكثر غنى

من معارضيهم الانفصاليين . وثمة شيء من الحقيقة فيما قام به « بيرد » من الجمع بين أنصار الحكومة الفدرالية وبين أصحاب الأملاك الصغيرة المنقولة كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، والجمع بين المعارضين للحكومة الاتحادية وبين أصحاب الأراضى . ولكن ، من ناحية أساسية ، ما ميز الفريقين عن بعضهما لم يكن الثروة أو الطبقة بقدر ما كان درجة الاشتراك والتأثر باتجاهات التجارة الصاعدة وشبكة الاتصالات الحديثة المكونة لهيكل الاقتصاد الوطنى الجديد .

هل كان الدستور إذن عملاً مضاداً للثورة ؟ أجل ، كان كذلك، ولكن من ناحية واحدة فقط وهى أنه التزم بتكوين حكومة مركزية قادرة على القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالدفاع والضرائب وتنظيم التجارة وهى نفس الأعمال التى حارب الأمريكيون من أجل الحيلولة دون مطالبة الحكومة الإنجليزية بحق التصرف فيها . ومن بين الذين رحبوا قلبياً بالحكومة الجديدة رجال من أمثال « جون ديكنسون » الذى ، حتى فى الأيام السابقة على عام ١٧٧٦ عندما عارض الناس السيطرة البريطانية معارضة شديدة ، كان يتشبث بالحكومة البريطانية المركزية كضرورة أخيرة لا معدى عنها . ولكن ليس من الأمور الواقعية هنا أن نقرن بين حكومة بريطانية بعيدة ومعادية ولم يشترك الأمريكيون فى اختيارها ولها سلطات استبدادية وبين حكومة فى نفس البلاد اختارها الناس بأنفسهم . وبخلاف ذلك ، ليس هناك دليل على صحة تهمة التعارض مع الثورة . قد يكون صحيحاً أن الدستور حابى أصحاب الديون بحمايتهم من الإجراءات التى قد تتخذها الدولة فتغل يدهم عن تحصيل ديونهم ، ومن التضخم الذى قد يترتب عليه تخفيض القيمة الحقيقية لممتلكاتهم ، فى حين أن الحائزين على السندات الحكومية والشهادات الرسمية استفادوا من ناحية اطمئنانهم إلى دخل مناسب نظير ما دفعوه . ولكن الولايات ذاتها كانت هى الأخرى تتحرك فى نفس الاتجاه . وأهمية الدستور فى هذا المجال ليس محاباته أصحاب

الديون بقدر توصله إلى وضع أساس قانونى موحد لتطوير الاقتصاد الوطنى .

وبخلاف ذلك كان ميزان الدستور يميل ناحية الديمقراطية إذ أنه بكل بساطة حقق دعوة الولايات ذاتها إلى تنظيم الانتخابات ووضع شروطها . وعلى عكس معظم الدساتير التى كانت شائعة فى الولايات ، لم يفرض الدستور الاتحادى أية شروط دينية أو عقارية على المرشحين للمناصب العامة . وجزء من الاتفاقية التى أدت إلى التصديق عليه كأن ضرورة العمل على إصدار قانون ينظم حقوق الإنسان على أن يكون أكثر إحاطة وشمولاً من أى قانون آخر أصدرته الولايات . أما الشروط التى وضعها لقبول أية ولاية فى الاتحاد فقد فتحت الطريق لفيض من المؤثرات العاملة فى حقل الديمقراطية لفترة تزيد على القرن إذ لم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة الوطنية الجديدة يمكن أن تكون أقل ديمقراطية أو أقل استجابة للإرادة الشعبية من الحكومات المحلية فى الولايات ، بل الواقع أنه ثبت أنها أكثر ديمقراطية وأكثر استجابة لهذه الإرادة .

كذلك لم تكن الاتهامات القائلة بأن الدستور فرضته أقلية بارعة التنظيم على الأغلبية عن طريق التآمر أو الانقلاب الداخلى السلمى من الأمور التى تقوم على أساس سليم . والواقع أن الطريقة التى تم بمقتضاها التصديق على هذا الدستور لم تكن متفقة وتلك التى نص عليها دستور الاتفاقية الكونفدرالية قبله ، ولم تكن لها سابقة فى القانون . ولكن الخروج على الشروط الموضوعة للحصول على مثل هذه القرارات التشريعية وعلى الموافقة الإجماعية المطلوبة من المجالس التشريعية فى الولايات فى مثل هذا الموقف لم يكن الغرض منه التأثير على إرادة الأغلبية بقدر ما كان فتح الطريق أمام هذه الإرادة لتأخذ نصيبها الطبيعى من الغلبة والسيطرة . ولا يعرف التاريخ الأمريكى قراراً هاماً آخر أتيحت له ضمانات أكبر للدراسة الوافية والمناقشة الذكية

أكثر من هذا القرار . وما من قرار آخر تمت الموافقة عليه بطريقة شعبية مباشرة مثل هذا القرار .

لم يكن الدستور بأى معنى من المعانى أداة للضغط على القوى الديمقراطية للثورة وكبتها، بل كان أداة للجمع بين هذه القوى فى قانون واحد نهائى وذكى ينهى النزاع حول الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، وهو النزاع الذى من أجله قامت الثورة . حقاً لدينا من الأسباب ما يجعلنا فخورين بهذا الدستور .

الفصل الثانى عشر

المضمون الحقيقى للثورة الأمريكية

نحن الآن فى موقف نستطيع معه أن ندرك كنه الأحداث التى بدأت منذ مائتى عام . فالثورة الأمريكية فى الواقع تقوم على أساس أربعة تطورات بارزة : الانفصال عن الإمبراطورية البريطانية ، وتكوين الاتحاد الأمريكى فى ظل الدستور الجديد ، والعمل على زيادة المحفزات الديمقراطية للحياة داخل الولايات المتحدة ، وأخيراً الوصول إلى مجموعة من النظريات السياسية . والمعنى الحقيقى للثورة لم يكن فى قطاع واحد فحسب من هذه القطاعات الأربعة بعيداً عن القطاعات الأخرى . والأمة الجديدة ما هى إلا واحدة من بين عديد الأمم الجديدة ومنذ خرجت إلى الوجود بدأت أمم أخرى تظهر على مسرح الحياة . والنظرية السياسية التى قامت عليها الثورة الأمريكية إنما تستمد وجودها من البريطانيين فى المقام الأول ومن الفرنسيين بدرجة أقل ، ولم تكن هذه النظرية جديدة تماماً ولم تسهم بالكثير فى مجالات النظريات السياسية الجديدة ، ولكن الشىء الجديد ليس مجرد ظهور مجموعة من الأفكار السياسية بقدر البرهنة على أن مثل تلك الأفكار بالذات يمكن أن تتجسد فى دولة حقيقية . المهم هنا ليس مجرد تكوين أمة جديدة ، ولكن المهم هو أن هذه الأمة قد قامت على أساس فكرة : « أمة أساسها الحرية وهدفها تحقيق نظرية تقول بأن كافة الناس جاءوا إلى الدنيا متساويين » .

لقد رأينا أن النمو السريع للمستعمرات الذى تحقق قبل عام ١٧٦٣ تسبب فى تحطيم أسوار العزلة النسبية التى عاشت فيها مجموعة من المستعمرات الأمريكية

حياة أقرب ما تكون إلى الاستقلال الكامل ، كما أنه أثار فى وجهها مشكلات ملحة لم يكن من الميسور حلها بغير طريق الحكومة المركزية . فالمستعمرات متفرقة لا تستطيع الدفاع عن نفسها فى خضم المنافسات الاستعمارية العنيفة التى كانت طابع الحياة فى أواخر القرن الثامن عشر ، أو حماية مصالحها وسط دوامة المضاربات فى سوق التجارة الدولية فى ذلك العصر ، أو فرض مطالبها تجاه البطاح الواسعة والواقعة عبر جبال « الأبلاش » وهى المناطق التى كان المستوطنون قد بدأوا ينتشرون فيها ، أو التعامل مع الهنود المتحفزين والساكنين على طول الحدود الجديدة ، أو تهيئة منطقة تجارية كبيرة وكافية يقوم التعامل فيها على أساس عملة موحدة قوية وقانون تجارى موحد يستطيع أن يطور النظام التجارى والصناعى الجديد الآخذ بمبدأ الموازنة التجارية . بل لم يكن هناك مفر من قيام هيئة مركزية تأخذ على عاتقها تأدية هذه الأعمال الهامة وهذه الهيئة لابد أن يكون لها سلطة الحصول على الاعتمادات اللازمة لدفع التكاليف الضرورية لهذه الأعمال .

على أن الوزارات البريطانية التى جاءت إلى الحكم بعد عام ١٧٦٣ أدركت ، وإن كان إدراكها غامضاً ومرتبكاً ، حقيقة الأوضاع بالنسبة لهذه الحاجات الملحة وتحركت دون نظام للوفاء بهذه الحاجات وإن كانت قد فعلت ذلك بالقدر الذى يحقق المصالح البريطانية فحسب . لقد كانت القوانين واللوائح التجارية التى أصدرها الإنجليز والتعديلات التى أدخلوها على القديم منها تهدف إلى إخضاع المستعمرات للاقتصاد البريطانى . لم يكن تحريك القوات ونقلها من مكان إلى مكان فى القارة الأمريكية يهدف إلى حماية المستعمرات بقدر ما كان يهدف لخدمة الاستراتيجية الإنجليزية . كذلك السياسات التى اتبعها الإنجليز تجاه الغرب الأمريكى وأدت إلى غلق أبواب الأراضى الجديدة فى وجوه المستوطنين عبر الجبال ، كانت كلها من تدبير الإنجليز . كانت جميع هذه الأعمال والتصرفات البريطانية تمول أساساً من الضرائب التى كان

البرلمان الإنجليزى يفرضها ظلماً وعدواناً على سكان المستعمرات الأمريكيين . بل إن القرارات الخطيرة ذات الأثر العميق فى مستقبل المستعمرات الأمريكية كانت كلها فى الواقع تتخذ فى لندن دون اشتراك الأمريكيين .

لم تكن المقاومة الأمريكية من عام ١٧٦٥ حتى عام ١٧٧٤ إلا مجهوداً متواضعاً لوضع حد لما كان سكان المستعمرات ينظرون إليه باعتباره إدعاء لسلطات جديدة وغير دستورية من جانب الإنجليز . على أن الأمريكيين لم يكونوا راغبين فى ترك مكانهم من الإمبراطورية ، بل كانوا راضين عن بقائهم فيها ولكن بشروط كما كان الحال قبل عام ١٧٦٣ . وبكل تأكيد لم يكونوا راغبين فى أن تكون لهم حكومة مركزية ، سواء أكانت إنجليزية أو أمريكية ، لكى تمارس السلطات التى كان البرلمان الإنجليزى يدعيها لنفسه . وفى معظم المستعمرات لم يكن الاختلاف مع بريطانيا العظمى يؤثر كثيراً على النزاع الداخلى حول توزيع السلطة والثروة داخل المستعمرات . فالرجال الذين قاوموا النفوذ البريطانى كانوا على وجه العموم هم الذين ما رسوا السلطة وامتلكوا الثروة داخل المستعمرات . لقد كانت رغبتهم الحفاظ على سلطتهم وممتلكاتهم ضد الغوغاء فى الداخل وضد اعتداءات البريطانيين وتحيفهم .

والأمريكيون من جانبهم لم يكونوا مهتمين كثيراً بوضع نظرية سياسية منقولة لمجرد النظرية فحسب إذ الواقع أنه ما من معاهدة سياسية صحيحة وضعت أثناء الفترة الثورية كلها . أما المنشورات والخطب والبيانات التى عبر فيها رجال الثورة عن آرائهم السياسية فقد كانت كلها مذكرات محامين أو نداءات دعائية هدفها الحصول على نصر فى مناظرة كبيرة أو اكتساب معاونة لخطة عمل معينة ، ومن ثم فإنها كانت قائمة على أساس الأفكار السياسية التى كانت شائعة فى تلك الفترة ، وكانت ترمى إلى إخضاع القضية الأمريكية للنظريات السياسية التى عرفها وقبلها أولئك الذين تحدثت إليهم هذه المنشورات والخطب . لقد كانت النظرية السياسية للثورة

الأمريكية نتاجاً لخطة العمل الثورى وليست مخططاً للعمل نفسه ، وذلك بالرغم من أن النظرية بدأت بدورها فى النهاية تشكل الحقائق التى خرجت هى منها .

وكما رأينا ، كان رفض الأمريكيين للجهود البريطانية الرامية إلى إقامة سياسة امبراطورية متكاملة قاطعاً تماماً . وقبل الثورة ، كان الأمريكيون يرفضون التسليم بوجود جهاز عسكرى مركزى فى وقت السلم أو قبول سياسة قوية يسير الغرب الأمريكى على هديها ، أو التسليم بسياسات تجارية جديدة ، أو الموافقة بصفة خاصة على أن تصطنع إنجلترا وسيلة تحصل بها من المستعمرات على دخل ثابت تصرفه على إدارتها لتلك المستعمرات . لقد جاء الاعتراف الوحيد بوجود مثل هذه المشكلات ، وكان مجيؤه مقروناً بالمقترحات البناءة الرامية إلى حلها ، بطرق لاتعتمد على السيادة البريطانية الصادرة من جانب واحد إذ جاءت فى مشروع « ألبنى » للاتحاد وفى مشروعات « جالواى » التى قدمها بعد ذلك للكونجرس ، كما جاءت بشكل عبر فى مراسلات « بنيامين فرانكلين » ومحاضر اجتماعاته . والتشدد الذى أظهره البريطانيون فى محاولاتهم لفرض حل من جانب واحد هو الذى أثار فى وجوههم عناداً أمريكياً أصيلاً أساسه الرفض الكامل للتنازل عن فكرة الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى لم يكن حينئذ ليتفق وروح العصر مما خلق صراعاً حال كما رأينا بين الإمبراطورية وبين أن ترفل فى حلل السلام .

وعندما رفض الأمريكيون أن يظلوا على طاعتهم للسلطة البريطانية التى كانت تمارسها إنجلترا عليهم بموافقتهم ورضاهم ، اختفت هذه السلطة من أمريكا دون عناء ، واضطر الأمريكيون لإعلان استقلال كان فى الحقيقة أمراً واقعاً بالنسبة لهم .

وفى جميع الظروف التى سنحت للمندوبين الأمريكيين لكى يناقشوا مع السلطات الإنجليزية فى لندن الدور الصحيح للمستعمرات فى ظل التاج كانوا دائماً

يستلهمون الدستور الإنجليزى والقوانين الإنجليزية ، كما كانوا يستشهدون بالتقاليد الإنجليزية توصلا منهم إلى إقرار وجهة نظرهم . ولكنهم لكى يبرروا تصرفاتهم المترتبة على إنكارهم لسلطة التاج وانفصالهم عن الإمبراطورية ، كان لا بد لهم بالطبع من الاعتماد على مبادئ تكون صادقة بالنسبة لجميع الناس وليس لرعايا التاج فحسب . هذه الضرورة أدت إلى إقرار صورة من صور التفكير السياسى النظرى امتازت بأنها أكثر ما ظهر من نوعها فى السنوات التى أعقبت عام ١٧٧٤ ميلاً إلى التجريد والشمول ، وهذه الصورة تمثلت بأجلى معانيها فى ديباجة إعلان الاستقلال نفسه .

لقد رأينا أيضاً أنهما من مشكلة من مشكلات السلطة المركزية اختفت باختفاء الحكم البريطانى وأن الأمريكيين جوبهوا فى استقلالهم بضرورة إقامة حكومة وطنية تستطيع أن تمارس سلطانها على الدفاع القومى ، والعلاقات الخارجية ، والغرب الأمريكى ، والهنود ، والتجارة الخارجية والداخلية وهى التى كان البرلمان الإنجليزى يدعى حق الإشراف عليها لنفسه — حكومة تستطيع أن تلعب الدور القديم للبرلمان فى مجال إصدار العملة الموحدة وإقرار نوع من الاحترام العام للعقود والالتزامات فى كافة أنحاء الولايات الأمريكية ، وتستطيع أيضاً أن تذهب أبعد مما أدعاه البرلمان فى السابق بشأن حقه فى محاكمة الأفراد وفى تحديد الإعانات المطلوبة للحكم المحلى وطرق جمعها . وفى أثناء العمل الذى تطلبه إنشاء هذه الحكومة المركزية — وكان يتضمن وضع الدستور والتصديق عليه — كان من الضرورى تكوين مجموعة جديدة من الأفكار ذات الصلة بمبدأ الحكومة الاتحادية ، وهو المبدأ الذى عبر عنه الدستور نفسه أحسن تعبير ، كما عبرت عنه دراسات معينة منها على سبيل المثال تلك التى كانت بعنوان The Federalist .

والفلسفة السياسية الأساسية التى اعتمد عليها الأمريكيون لتبرير انفصالهم عن الإمبراطورية البريطانية ، والتى استخدموها فيما بعد كأساس يقيمون عليه حكومتهم

الجديدة ، جاءت إليهم فى المقام الأول عن طريق « لوك » و « هارنجتون » ، وغيرهما من الكتاب الإنجليز في القرن السابع عشر . على أن بعض جوانب هذه الفلسفة تعود جذورها إلى « توماس الأكوينى » (١) وغيره من فلاسفة القرون الوسطى ، كما تعود إلى جماعة الرواقيين الرومان . هذه الفلسفة تستقر دعائمها على سلسلة من القضايا الأساسية .

وإحدى هذه القضايا هى أن الحكومة خلق يمكن أن يشكل كما تشكل الأجهزة الميكانيكية وتجمع أجزاؤها لخدمة أهداف معروفة سلفاً . هذه الحكومة لا تمت بصلة لأى أصل إلهى ، وإن كانت تهدف إلى تثبيت دعائم حق الإنسان فى أن يغير ما يريد أن يغيره . إنها ليست فى صميمها شيئاً يخلقه التاريخ خلقاً إذ لها صفاتها التقليدية كما أنها تتطور وفقاً لقوانينها الخاصة بالنمو . والحكومة والدولة كلاهما خلو من الأهداف الخاصة بهما ، اللهم إلا الأهداف التى تخدم أغراض الجنس البشرى الذى أخرجهما إلى الوجود الذى يعيش فى ظلهما .

وثمة قضية أساسية أخرى ألا وهى أن الحكومة تخضع عادة لقانون طبيعى يسبق كل القوانين البشرية ويسمو عليها ، وأنه فى ظل هذا القانون يصبح لجميع الناس حقوق طبيعية معينة لا يمكن إنكارها كما لا يمكن التخلى عنها ، وتصبح الحكومة شرعية فقط بالقدر الذى تنصرف بمقتضاه وفقاً للقانون الطبيعى . والأمريكيون الذين عاشوا فى عهد الثورة ، مثلهم مثل الكتاب الأوربيين الذين عاشوا فى نفس تلك الفترة ، كانت نظرتهم إلى القانون الطبيعى هى نفس نظرتهم إلى القوانين الأساسية الأخرى فى علوم الفيزياء والفلك — نظرة متماثلة متوازية تقوم على قواعد منتظمة يمكن استنباطها بسهولة عن طريق العمل والمنطق الوضعى . والواقع أن

---

(١) Thomas Aquinas

القبول السهل لكل من هذين الغرضين الأساسيين إنما يعزى لاتساقهما مع أفكار « نيوتن » وهى التى سبق أن تحدثنا عنها فى الفصل الأول .

وثمة فرض آخر مستمد من أعماق التاريخ المسيحى ويقوم على أساس المساواة بين جميع الناس عندما يكونون بعيدين عن تكيفهم السياسى . والاعتقاد المسيحى بأن الأرواح تتساوى جميعها أمام الله بعدما يجردها الموت من رتبها الدنيوية إنما يتمشى بسهولة مع الفكرة القائلة بأنه فى حالة العودة إلى الطبيعة الأولى يتساوى الناس جميعاً وذلك قبل أن توجد حكومات تميز بعضهم على بعض .

لقد كانت هناك آراء أخرى عن طبيعة الإنسان بالإضافة إلى الرأى القائل بأن المساواة طبيعة كامنة فيه . فالأمريكيون ، مثلهم فى ذلك مثل معظم المفكرين المنتمين لحركة التنوير ، اعتقدوا بأن الناس هم على وجه العموم أخيار ، منطقيون ، اجتماعيون بالغريزة ، وأنهم قادرون على الدخول سوياً فى اتفاقات تهدف إلى خيرهم المشترك ، وأن الغالبية العظمى منهم على استعداد لأن تخضع عن طيب خاطر للقوانين التى تضعها حكومة عادلة ، كما أن لديهم القدرة المنطقية على تفهم قوانين الطبيعة والمبادىء الأساسية لقيام الحكومات . وبعبارة أخرى يمكنهم ، كما أنهم يفضلون ، تكوين حكومة فيما بينهم إذا سمح لهم بذلك . وفى هذه الحالة لن تكون هذه الحكومة شريرة تقوم على القوة الغاشمة بل سوف يكون لديها من السلطة ما يمكنها من كبح جماح ما قد يبدر من رعاياها من اندفاعات مجنونة وأنانية بغيضة ، كما تستطيع أن تكون جهازاً إدارياً محوره السلام والمصالحة دون اللجوء إلى القهر إلا عندما تستدعى الظروف ذلك إزاء كل من ينزع إلى الإساءة وإحداث الضرر .

لقد كان رأيهم المتفائل عن الطبيعة الإنسانية لا يقوم على ضحالة فى التفكير أو غفلة عن حقائق الحياة ، بل كان إيمانهم قوياً بأن المصلحة الشخصية هى أقوى

الدوافع الإنسانية ، وأن المصلحة الخاصة ذاتها كفيلة — إذا أحسنت التوعية بها — بأن تقود المجتمع بأسره إلى مافيه الصالح العام،وعلى ذلك فمن الحكمة توزيع السلطة بين الناس . أما إذا انفردت فئة قليلة من الناس بهذه السلطة ، فمن المحتم فى هذه الحالة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الدافع الطبيعى لديهم فى استخدام هذه السلطة لفائدتهم الشخصية أو للحصول على مزايا خاصة لأنفسهم .

هذه الآراء الأساسية نسجت خيوطها بحيث أسفرت عن المفهوم الذى أتى به « جون لوك » عن أصل الحكومات ، كما أتى به غيره من كتاب القرنين السابع والثامن عشر ، وأصبح هذا المفهوم عاملاً أساسياً فى الفكر السياسى فى أمريكا . لقد صور هذا المفهوم الإنسان على أنه فى حقيقته يميل إلى حالة الطبيعة الأولى حيث لا توجد حكومات أو وسائل لحفظ النظام بين الناس وهو يحتفظ بالمساواة الطبيعية فى حالة عدم وجود كيان سياسى . والناس بوصفهم مخلوقات مفكرة واجتماعية يميلون إلى إقامة حكومات فيما بينهم لكى تقوم بحماية حياتهم وحريتهم وممتلكاتهم . كما يقبلون عن طيب خاطر أن يفوضوا لهذه الحكومة سلطات معينة تمارسها إزاء حياتهم وحريتهم وممتلكاتهم ولكن بالقدر الذى يضمن حماية هذه الحقوق ذاتها وهى التى كانت حقاً شرعياً طبيعياً لهم من . قبل ولا يمكن لحكومة شرعية أن تقوم إلى على أساس مثل هذا التعاقد سواء أكان تعاقداً ظاهرياً أو ضمنياً وعلى أساس موافقة الناس المنصوص عليها فى العقد . ولما كانت مثل هذه الحكومات تقوم أصلاً على رغبة أفراد الشعب فى حماية أرواحهم وحريتهم وممتلكاتهم فمن حق نفس هذا الشعب ألا يدين لها بالخضوع والولاء فى حالة ما إذا فشلت فى تحقيق ما قامت من أجله ، وخصوصاً إذا عملت عامدة على حرمان المواطنين من هذه الحقوق ، ويصبح من حق الرعايا فى هذه الحالة أن يحلوا مثل هذه الحكومة ويقيموا بدلاً منها أخرى تخدم مصالحهم بطريقة أفضل من ذلك ، طالما كان جميع الناس متساويين فى حالة الطبيعة

المجردة وطالما كانوا خاضعين للفكرة التي أوجدت الحكومة ، فإنهم يحتفظون حينئذ بالمساواة أمام القانون في ظل الحكومات التي تكاتفوا على إقامة دعائمها .

وباستثناء ما قام به « جيفرسون » من إحلال كلمة « السعي وراء السعادة »(١) محل كلمة « الملكية »(٢) في الفقرة التي ذاع أمرها في كل مكان وكانت تقول : « الحياة ، الحرية ، الملكية »(٣) ، فإن هذه الفلسفة الأساسية كتبت بتركيز عميق وروعة كاملة في الديباجة الخاصة بإعلان الاستقلال .

وبصفتنا السلالة الفكرية «لداروين» و « فرويد » وكذلك « لنيوتن » ، فمن السهل علينا أن ندرك كنه هذه الفلسفة السياسية الأساسية ، ليس فقط باعتبارها مجرد نتاج تقليدي عادي تمخضت عنه عقول المفكرين الإنجليز والفرنسيين ، ولكن أيضاً بصفتها شيئاً محلاً متناقضاً . إننا نعرف (ولا شك أن الكثيرين من مفكري القرن الثامن عشر عرفوا ذلك أيضاً) أن تفكير الناس في حالة ما يكونون على وشك الدخول في مرحلة تحقيق اتفاقية اجتماعية تهدف إلى إقامة حكومة من الحكومات لا يخضع كثيراً لأصول المنطق ولا يستلهم التاريخ للحصول على الوصف التاريخي لأصل الحكومة . إننا نعرف أن الحكومات لا تخرج إلى الوجود فجأة بإرادة مجموعة من الناس بل إنها شيء يكبر ويتطور تدريجياً . إننا ندرك مع الأسف الشديد جنون الإنسان واندفاعاته العاطفية والتيارات التي يحركها الحقد الأسود والهستريا التي تصيبه بالعمى وتعجزه عن إصدار الأحكام الصائبة ، ونحن نشك في وجود أي تشكيل موضوعي لما يسمى « بالقانون الطبيعي » يقوم على أساس الاعتقاد بأن الناس ، بدلا من أن يكتشفوا القانون الطبيعي في الكون ، يضفون على الكون

---

(١) Pursuit of Happiness

(٢) Property

(٣) Life, Liberty & Property

باعتباره «القانون الطبيعي» اعتقاداتهم الذاتية الخاصة ، وهي الاعتقادات التي يقبلها الناس دون تفكير نظراً لكثرة ما اعتادوا عليها .

ومع ذلك فإننا لو اعتبرنا الفلسفة السياسية الأساسية للقرن الثامن عشر ، وهي التي استلهمها الأمريكيون عند الشروع في إقامة حكومة لهم ، سطحية من ناحية علم النفس ، ومادية من ناحية التاريخ ، ومتناقضة من ناحية المنطق ، فلا بد من القول بأنها لاتزال لها روعتها باعتبارها مثلاً أعلى . قد لايكون الناس قد ولدوا متساويين ، وقد لا يكونون قد استمدوا من الطبيعة أية حقوق لا يمكن في الواقع التنازل عنها ، وقد لا تكون ثمة حالة من حالات الطبيعة أو عقد اجتماعي ، وقدلا يكون في الكون الأعمى أي حقائق ظاهرة عن الحكومة ، ولكن عندما نقول بأننا ننظر إلى الناس على اعتبار أنهم متساوون ، وأننا نحافظ على حقوق معينة كما لو كانت أمراً لا يمكن الحياة بدونه ، وأننا لا نعترف بأي أساس للحكومة إلا بعد الموافقة عليه من قبل المحكومين ، وأننا لا نتوقع أن يكون للحكومة أي هدف آخر خلاف خدمة أفراد الشعب الذي جاء بها ، فإننا بذلك نضع أهدافاً لها طبيعة تتميز بالصدق والثبات في كافة المواقف وجميع الأوقات .

والفلسفة السياسية لحركة التنوير — وهي الفلسفة القائمة على القانون الطبيعي ، والحقوق الطبيعية ، والمساواة بين الناس ، والعقد الاجتماعي ، وقيام الحكومة الشرعية على أساس من رضا المحكومين — كانت هي الأخرى سنداً لما ادعاه الأمريكيون من حق في إنكار الولاء للتاج وفي إقامة حكومة جديدة . ولكن هذه الفلسفة لم تحدد في ذاتها الصفات المميزة للحكومات التي ينبغي على هؤلاء أن يقيموها . هذه الفلسفة لم تستطع أن تحر جواباً إزاء الإجراءات الواجب اتخاذها على أساس من الحسابات الدقيقة للتوصل إلى حماية حياة الناس وحريتهم وما يملكون وصيانتها من اعتداءات الحكومة نفسها التي قامت أصلاً لحماية هذه الأمور . قالت الفلسفة السياسية بأن كل إنسان له حق مطلق في حياته وحريته وما يملك ، ومع

ذلك فإن من صميم عمل الحكومة أن يكون لديها من السلطة ما يمكنها من الاستيلاء على هذه الثلاثة — فكيف السبيل إلى جعل هذه السلطة شرعية ومنسجمة مع فلسفة الحقوق الطبيعية ؟

وحول هذا الموضوع بالذات وضع الجيل الثورى مجموعة من الآراء ذات الحدود المترامية ولكنها منسجمة ، كما اعتمد بقدر أقل على المفكرين السياسيين النظريين ، وبقدر أكبر على التجربة السياسية التى كان ميدانها بريطانيا والمستعمرات .

وفى المقام الأول ، اقتنع أفراد هذا الجيل بأن الحكومة ينبغى أن تكون قائمة على دستور مكتوب صادر مباشرة من الناس ، ويكون فى مستوى أعلى من أية مجموعة أخرى من القوانين ، ويسوى بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على حد سواء . وبالرغم من أن تقديرهم للدساتير المكتوبة كان أساسه بلا شك ، وإلى درجة كبيرة ، الحماية المقررة للحقوق الممنوحة لسكان المستعمرات بمقتضى المواثيق التى أعطتها لهم الحكومة فى لندن فى الوقت الذى تكونت فيه هذه المستعمرات ، فإن هذا التقدير ارتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بمعتقداتهم الأساسية فى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى . والدساتير المحلية وكذلك الدستور الفدرالى الذى جاء بعدها كانت كلها عقوداً اجتماعية حقيقية واثبت الدور الخاص بالقانون الطبيعى المكتوب قبل أى عمل آخر من الأعمال التى تأتى بها الحكومة وقبل أى شكل آخر من أشكال القانون .

هذا المفهوم لكيان الدستور لم يتحدد إلا فى مطلع الحركة الثورية ، وكانت بعض الدساتير المحلية الأولى قد اعتمدتها المجالس التشريعية فى الولايات ، أو مؤتمراتها العامة ، كما كان الحال بالنسبة للوائح الخاصة ذات الأهمية الدستورية عندما كان يعتمدها البرلمان فى إنجلترا . على أن الطبيعة الخاصة للدستور ، بصفته

التعبير المباشر الإرادة الأساسية للجماهير ، تطورت حتى أصبحت أكثر وضوحاً في أذهان الناس ، ومن وقت صدور دستور « ماساتشوستس » عام ١٧٨٠ قبلت الفكرة القائلة بأن الدساتير ينبغي أن توضع أولاً من قبل جمعية دستورية منتخبة انتخاباً مباشراً لنفس هذا الغرض دون سواه ، كما ينبغي أن تطرح على الشعب كله للتصديق عليها .

وفي العام الثاني ، اعتقد الأمريكيون بأنه ليس ثمة مكاناً لفكرة توارث المراكز في النظام السياسي . هنا نرى أنهم ساروا خطوات في الطريق السياسي أكثر من تلك التي قطعها نصحاؤهم البريطانيون والأوربيون من أمثال « لوك » و « منتسكيو » ، الذين لم يتقبلوا بصدر رحب الملكية الوراثية وطبقة النبلاء فحسب ، بل أيضاً رأوا فيها ثقلاً لابد منه لموازنة قوة العناصر الشعبية في الحكومة . على أن الرأى الأمريكي كان كما عبر عنه قانون حقوق الإنسان الذى أصدرته ولاية « فرجينيا » : « . . . ما من رجل أو مجموعة من الرجال يكون من حقهم مطالبة المجتمع الذى يعيشون فيه بأن يمنحهم أرباحاً أو امتيازات خاصة تميزهم عن غيرهم ، وتؤهلهم لنوال خدمات عامة ، وكذلك لا يجوز بحال من الأحوال أن تصبح وظائف مندوبي الحكومة ، أو القضاة ، أو المشرعين وراثية في طبقة خاصة من الناس » .

لقد تحمس الأمريكيون لمبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وهو المبدأ الذى أتى به « لوك » ودعى إليه « مونتسكيو » ، ولكن حماستهم كانت بالكلام فقط . الواقع أن الاهتمام الرئيسي للأمريكيين كان منصباً على حماية استقلال الهيئة التشريعية والهيئة القضائية عن السلطة التنفيذية ، وهو الاستقلال الذى ظلوا يقرنونه بالتاج البريطاني وبريطانيا . وبصفة مبدئية كان هناك اعتراف بسيط بالأهمية

المتبادلة للهيئة التنفيذية المستقلة القوية . وفى الدساتير الأولى التى أصدرتها الولايات كان المحافظ ينتخب فى العادة من قبل الهيئة التشريعية ومن ثم كان مسئولاً أمامها ، وبذلك أصاب الانكماش سلطاته الكامنة فى قرارات تعيينه ، كما تأثر حقه فى الاعتراض على القرارات التى أصدرتها تلك الهيئة . لقد كانت فترة توليه الحكم قصيرة ، كما أصبح من المفهوم جيداً أن وظيفته لاتتعدى تنفيذ قرارات الهيئة التشريعية . أما المبدأ القائل بإمكان إيجاد هيئة تنفيذية مستقلة تكون فى انسجام مع الهيئة التشريعية فقد ظهرت بوادره فى عهد الثورة وبلغ التعبير عنه تمام كماله فى الدستور الفدرالى . ولكن الحقيقة القائلة بأن الهيئة التنفيذية انتخبها الشعب فى أمريكا ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، منحت مبدأ الفصل بين السلطات معنى مخالفاً لذلك الذى استمده منها الكتاب الإنجليز والأوربيون إذ أن هؤلاء فكروا فى فصل السلطة التشريعية الشعبية عن السلطة التنفيذية الوراثية ، كوسيلة لكبح جماح كل من استبداد الملك وتحيف الشعب . لقد فكر الأمريكيون فى الفصل ليس باعتباره وسيلة من وسائل تقييد الإرادة الشعبية ، ولكن كوسيلة تحميها من التزييف الذى قد يلحقه بها العملاء الشعبيون للسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية .

كان إعطاء الأولوية للسلطة التشريعية على سائر السلطات إحدى مبادىء العقيدة الثورية الجديدة ، وكانت هذه العقيدة هى المحور الذى تدور حوله آراء الناس فيما يختص بتشكيل سياسة الدولة ، كما كانت المحور الذى تسن القوانين وفقاً له . وكان على كل من السلطتين التنفيذية والقضائية مجرد التطبيق والتنفيذ ، ومن هنا نشأت الأهمية الكبرى للتشكيل السليم للمجلس التشريعى الذى ينبغى أن ينتخب فى حرية تامة مرة كل عام مع مراعاة التوزيع الجغرافى العادل للتمثيل النيابى . على أن الأعضاء ينبغى أن يتغيروا من وقت لآخر وفقاً لنظام معين وأن يتلقوا تعليماتهم من أعضاء الدوائر الانتخابية التى يمثلونها . وعموماً كان الرأى السائد يؤيد فكرة

وجود مجلسين نيابيين . وقد نشأت هذه الفكرة أصلاً عن « نظام المجلسين » وهو النظام الذى كان سائداً فى بريطانيا وفى المستعمرات ودام عدة قرون ، وهذه الفكرة هى حصيلة تفكير يهدف إلى استنباط وسيلة لإيجاد نوع من التمثيل النيابى المعبر عن مصالح ذوى الأملاك فى مجلس الشيوخ كى يوازن التمثيل الشعبى الذى يعبر عنه مجلس النواب .

وفى عقول أفراد جيل الثورة فى أمريكا كان هناك جيل شديد الإيمان بأن المحاكم هى الجهة التى تحمى المواطنين من أية إجراءات تعسفية قد تتخذها الحكومة ضدهم وهذا الرأى هو نفسه الذى ساد وفقاً للنهج الأمريكى البريطانى . كانت المحاكم يومذاك تقوم بدور أهم بكثير من دورها اليوم إذ كانت تقوم بتنفيذ كافة الإجراءات التى تتخذها الدولة ضد الأفراد من المواطنين وذلك لعدم وجود أية أجهزة إدارية لها خطط عمل محدده تتولى تنفيذ القوانين . من هنا نشأ التأكيد على أهمية اختيار قضاة عدول يعملون فى حرية لمدى الحياة أى حتى توافيهم المنية أو يعتزلون بمحض إرادتهم . ومن هنا أيضاً زادت أهمية الالتزام بحق الناس فى ألا يسجنون قبل أن تتاح لهم فرصة المحاكمة العادلة بمقتضى قانون خاص وقد مكن هذا القانون المحاكم من منع اعتقال أى فرد دون الإجراءات القانونية المعتمدة .

ومفهوم تلك الإجراءات هو خلاصة لمجموعة الأفكار التى سادت فى ذلك الوقت وكان النص عليها صريحاً ومأخوذاً من التاريخ الطويل للتقاليد القانونية البريطانية التى قضت بأن تجرى المحاكمة علنية بعد وضع بيان مفصل بالتهم الموجهة للمتهم وعلى أساس من القوانين السائدة فى زمن المحاكمة . وكان لابد من أن تجرى المحاكمة بحضور هيئة من المحلفين يتم اختيار أعضائها من المنطقة ذاتها ، وذلك بالنسبة للمحاكمات المدنية منها والجنائية ، وكان للمتهم الحق فى مواجهة شهود الإثبات واستدعاء شهود نفى لصالحه .

ومن الظواهر الفكرية الكامنة فى عقول رجال الثورة تقوية المحاكم بصورة أكبر وتدعيم مفهوم الدساتير المحلية على أنها تجسيد للقانون الأساسى وذلك عن طريق تفويض المحاكم سلطة إلغاء اللوائح والقرارات التى تتعارض مع روح الدستور ، وقد مارست المحاكم هذه السلطة فعلاً بطريقة تكاد تكون عفوية فى قضايا متناثرة قبل عام ١٧٨٩ ، ولم تصبح رسمية إلا عام ١٨٠٣ . ومهما يكن من شىء ، فإن هذه السلطة أصبحت فيما بعد من الصفات الأساسية البارزة التى تميز الحكومة الأمريكية ، بل كانت تعتبر أهم الصفات المميزة لها على الإطلاق .

كان هدف جيل الثورة إقامة حكومة تتجاوب مع إرادة الشعب تجاوباً مباشراً ومع ذلك تكون مقيدة بحيث تعجز عن اتخاذ أية إجراءات تعسفية ضد أى فرد من أفراد الشعب . ولكن مثل هذه الإجراءات التنظيمية لم تكن تكفى وحدها لضمان قيام حكومة رشيدة إذ كان لابد من تدفق مستمر لتيار المعرفة وتبادل صريح للآراء بين أفراد الشعب وبدون ذلك يصبح التعبير عن الإدارة الشعبية داخل المجالس التشريعية لا معنى له . من هنا نشأت أهمية كفالة حرية الكلام ، وحرية الصحافة ، وحرية الاتصال والاجتماع ، وكذلك حرية تقديم الالتماسات لرفع الظلم ، كما زاد ذلك من أهمية التعليم العام بغرض إعداد الأفراد إعداداً يمكنهم من المشاركة فى الاتصالات التى تتم داخل البيئة للتعبير عن إرادة الشعب ، وآمن قادة الثورة بأهمية وجود نصوص الدستور المشتملة على هذه الحقوق جنباً إلى جنب مع المواصفات المتعلقة بالبناء التنظيمى للحكومة .

وعندما واجه الأمريكيون مشكلة إقامة حكومة مركزية وجدوا لها حلاً كما رأينا عن طريق التوسع فى مفهوم الفصل بين السلطات ، تماماً كما حدث من قبل داخل الولايات ، حين كان الشعب يعين مجالس مستقلة تمارس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية كل فى حدود اختصاصه ولكنها جميعاً مسئولة أمام الشعب . وعلى ذلك كان

للإرادة الشعبية اليد العليا داخل النظام الفدرالى عن طريق وجود وفود منفصلة تمثل الولايات ولها كل السلطة لمعالجة الأمور القومية والمحلية . ولم يحدث قط أن سعى الأمريكيون إلى إيجاد سلطة لها أبعاد وأعماق خارج الناس أنفسهم .

ونحن لا نستطيع أن ندرك كنه الأفكار السياسية لمفكرى الثورة إدراكاً كاملاً إذا كنا ننظر إلى هذه الأفكار فى معزل عن الاعتبارات الاقتصادية ، وبعيداً عن طبيعة الاقتصاد الأمريكى فى ذلك الوقت . والنظرية السياسية التى كانت سائدة فى إنجلترا فى القرن السابع عشر ، وعلى وجه الخصوص نظرية الفيلسوف « لوك » ، خرجت إلى الوجود عن طريق طبقة من الناس ملكت المال والعقار ، وهى الطبقة التى أحرزت قدراً هائلاً من القوة الاقتصادية فى إنجلترا فى ذلك الوقت ، ولكنها كانت الطبقة التى وضعت حداً للسلطة السياسية تحت حكم « آل ستيوارت » . لقد كان من الأمور الهامة بالنسبة لأفراد هذه الطبقة أن يتوصلوا إلى وضع القيود على السلطة السياسية التعسفية حتى يتعذر على الحكومة المركزية أن تستولى على أملاكهم أو تفرض عليها الضرائب وبذلك استطاعوا القيام بأعمالهم التجارية والمالية فى جو مستقر سياسياً ودون تدخل من الحكومة . لقد استطاع الرجال الذين عاشوا فى عهد « جون لوك » ، والذين قادوا الثورة العظيمة التى نشبت فى إنجلترا عام ١٦٨٨ ، أن يخلصوا العرش البرطانى من « آل ستيوارت » ، كما استطاعوا أن يفرضوا قانون حقوق الإنسان ، ولكنهم رفضوا استخدام الدولة لتحقيق ثورة اجتماعية . بل قد يكون العكس هو الصحيح إذ أنهم أرادوا أن يقيدوا سلطة الحكومة فى التدخل فى الملكية الفردية وفي فرض رقابة خاصة عليها ، كما أنهم سعوا إلى أن تكون تصرفات الدولة معتمدة على موافقة الفئات الغنية حتى لو كانت هذه محرومة من الكيان الإقطاعى .

هذا هو السبب فى أن هذه السياسة كانت متسقة مع طبيعة الأمريكيين الذين عاشوا فى عهد الثورة. وبدرجة أكبر بكثير من أى مالك للأرض أوتاجر فى إنجلترا،

كان الأمريكى متحرراً من أعباء الامتيازات الإقطاعيةوقيود الحكومة الاستبدادية . لم يكن مضطراً إلا لأن يدفع جزءاً ضئيلاً جداً من دخله العام إلى الحكومة لكى يسهم فى تكاليف إقامة المظاهر الملكية أو حقوق الكنيسة ، أو أن يدفع نصيبه من أموال الإقطاع ، أو حتى التكاليف العادية للحكومة . لقد كانت اللوائح والتعليمات الصادرة عن النقابات المهنية والجمعيات الحرفية وحكام المقاطعات لاتعوق كثيراً حريته الاقتصادية كما لم تكن تتحكم فيها وكان نشاطه ودأبه على العمل يثمران من الفوائد والمزايا المادية ما يفوق غيره فى أى مكان آخر من العالم . بل إن الأمريكيين كانوا أقل من غيرهم إحساساً بالحاجة إلى نظام اجتماعى يحميهم على النمط الذى كان سائداً فى العصور الوسطى إذ كانوا يرغبون فقط فى أن يكونوا أحراراً فى السعى لتحقيق الحياة الكريمة لهم ولأفراد أسرهم ، وكانت فكرتهم عن الدولة أنها فى المقام الأول مؤسسة عامة من واجبها أن تهىء للناس وضعاً شرعياً قانونياً ثابتاً وموحداً بأقل تكاليف ممكنة ، وفى داخل هذه المؤسسة يستطيع الناس أن يكونوا أحراراً فى أن يستخدموا أملاكهم ، وأن ينموها ، وأن يطلبوا السعادة بعيداً عن تدخل الحكومة وفى ظل أقل عدد من القيود .

ونظراً لأن الملكية فى أمريكا كانت منتشرة فى نطاق أوسع من النطاق الذى انتشرت فيه فى إنجلترا ، كما كان تحقيقها هناك أيسر ، فإن الآراء السياسية المتحرزة ، برغم تشابه أساليب التعبير فى القطرين ، أثرت تأثيراً ديمقراطياً عميقاً فى أمريكا أكثر مما كان الحال فى إنجلترا . لقد كان الرأى القائل بأن الحكومة إنما هى مجرد وسيلة لحماية الملكية الفردية من الإجراءات التعسفية تعنى فى إنجلترا تسليم الدولة الى عدد قليل نسبياً من التجار وأصحاب الملكية الكبيرة ، أما فى أمريكا فهذا المبدأ كان يعنى الرقابة الديموقراطية على الحكومة من قبل الشعب — أو على الأقل الشعب الأبيض — على وجه العموم . لقد كان مبدأ المساواة بين جميع الناس ، وهو المبدأ الذى أعلنه « لوك » والأمريكيون على حد سواء ، يعنى فى الواقع

المساواة بين جميع العاملين النشطين فى المجتمع السياسى — بين أولئك الذين يعتبرون أطرافاً فى العقد الاجتماعى ولهم مصلحة مباشرة فى السياسة العامة التى يضعها ذلك العقد . وفى إنجلترا كان هذا يعنى أن الأقليات الصغيرة فقط سمح لها بتذوق تلك المساواة ، أما فى أمريكا فقد كان التنظيم الديموقراطى للاقتصاد يعنى بأن نفس المبدأ نجح فى إيجاد نظام سياسى على درجة من الديموقراطية يستطيع بمقتضاه أن يحصل جميع السكان البيض تقريباً على المساواة بدرجة محسوسة ، إذا لم يكونوا قد حصلوا عليها فعلاً .

هذا الإيمان بالحكومة التى تملك سلطات محدودة تهدف فى المقام الأول إلى تهيئة مجال يمارس فيه الفرد حريته فى نظام وانطلاق ، كان يحمل معه إيماناً آخر فى سياسة اقتصادية تقوم على أساس عدم التقييد . وليس من قبيل المصادفة المحضة أن يشهد نفس العام ، عام ١٧٧٦ ، « إعلان الاستقلال » ونشر كتاب « آدم سميث » المسمى « ثروة الأمم » — الذى يناقش كما رأينا ، المزايا الاجتماعية لسياسة الحرية الفردية فى المجال الاقتصادى . وفى زمن الاستعمار كان هناك قدر كبير من الرقابة الحكومية على الحياة الاقتصادية التى فرضتها السلطات البريطانية حتى تدفع الاقتصاد الأمريكى إلى دائرة الاقتصاد البريطانى الاستعمارى على أساس تبعية الأول للثانى . ومما لاشك فيه أن المنح المالية التى كانت المستعمرات تقدمها لإنجلترا ، ونظم المنع والتحكم والتعريفات الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات ، وقوانين الملاحة والنقل البحرى — كل هذه توقفت تماماً بمجرد حصول المستعمرات على استقلالها . أما اللوائح المنظمة للتجارة والمثبتة للأسعار ، وهى التى أصدرتها الولايات أثناء حرب الاستقلال لتشجيع إنتاج المواد والمعدات العسكرية ولمكافحة التضخم ، فقد ألغيت وبطل العمل بها بمجرد انتهاء الحرب . لقد تم وضع عدد من التعريفات فى كل ولاية على حدة إلا أنها كانت بطبيعة الحال منخفضة وبالتالى ذات أهمية اقتصادية قليلة وذلك لأن تطبيقها كان مقصوراً على مناطق محدودة . وفيما بين عامى ١٧٧١ و ١٧٨٩ لم تكن هناك

حكومة مركزية لها سلطة فرض التعريفات الجمركية ، أو القوانين الخاصة بالملاحة ، أو أى تشريع اقتصادى آخر . وكان من جراء ذلك ، كما رأينا ، أن تصبح « التجارة الحرة »(١) هى السياسة القومية للدولة فى شئون الاقتصاد . لقد مد فريق قليل من رجال الأعمال يد العون للحكومة الجديدة تحت ظل الدستور وكان غرضهم مساعدتها فى تنظيم الصناعة والتجارة عن طريق دفعها إلى تنظيم فرض التعريفات الجمركية وإصدار القوانين المنظمة للملاحة وتقديم المعونات الاقتصادية . لقد بدأ فعلاً تطبيق مثل هذا البرنامج المتواضع بإرشاد « هاملتون » فى حكومة « واشنطن » الجديدة ، إلا أن نظام « التجارة بدون قيود » الذى ثبتت دعائمه خلال الثورة كان قد بلغ الآن درجة من القوة تحتم ضرورة الأخذ بمقتضياته .

ومع ذلك ، كان الأمريكيون يدركون أن سياسة « التجارة بدون قيود » تتفق والنظام الديموقراطى السياسى والاجتماعى بشرط أن يظل الاقتصاد ذاته مفتوحاً للجميع وقائماً على أساس المساواة النسبية . من هنا نشأت المعارضة للاحتكارات وحق الشفعة فى تملك الأرض وغير ذلك من النظم الاقتصادية القائمة على التمييز ، والشك فى البنوك والمؤسسات المصرفية كوسيلة لتركيز السلطة الاقتصادية فى قطاع واحد . وبالنظر إلى الأهمية القصوى التى كانت للملكية الأرض الزراعية فى الاقتصاد الأمريكى فى ذلك الحين ، فمن الواضح ، مع ذلك ، أن أهم عمل يمكن أن يعمل لتدعيم سياسة اقتصادية تقوم على الديموقراطية واحترام الفرد هو إيجاد نمط جديد لتوزيع الملكية الزراعية على أساس بيع مساحات صغيرة نسبياً بأثمان بسيطة للأفراد الذين يقيمون عليها ويزرعونها . لقد كان فى تطبيق هذه السياسة المتحررة على البرية الخصبة الفسيحة الواقعة خلف الجبال ضمان لظهور قوة راسخة تسير نحو

---

(١) Laissez-faire

سياسة اقتصادية ديموقراطية أساسها المساواة وذلك لمدة قرن من الزمان — قوة كان لابد أن تستمر طويلاً عقب الانتهاء من توزيع آخر منحة من منح الأرض .

ومعنى الثورة الأمريكية بالنسبة للبلاد الأخرى والأجيال التالية يكمن لا فى الكلمات التى قيلت عام ١٧٧٦ ولكن فى المبادىء التى خلفتها تلك الثورة والتى ظهر أثرها بوضوح فى قوانين البلاد الأخرى وفى الأزمنة التى تلت نشوب تلك الثورة . وقد يكون أهم تراث خلفته الثورة هو أبسطها وأكثرها وضوحاً ، ألا وهو تقسيم الإمبراطورية البريطانية وتحرير الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يمكن لأى إنسان أن يتنبأ بما كان يحدث لو تيسر استنباط نمط فدرالى داخل نطاق الإمبراطورية بحيث يحول دون الانفصال ويسمح لمستعمرات مثل أستراليا وكندا بأن تبقى داخل كومنولث أكثر اتساعاً . لقد كان من الجائز أن يؤدى الاحتفاظ بوحدة كبيرة بين متحدثى الإنجليزية فى العالم إلى إكساب مثل هذه الوحدة قوة كبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، بحيث كان يمكن أن يسود السلام بين الإنجليز والأمريكيين حتمياً ، وفى هذه الحالة كان يمكن تجنب الحروب الكبرى التى نشبت فى قرننا هذا . ومن ناحية أخرى ، قد يكون فشل أمريكا فى الحصول على استقلالها سبباً يؤدى إلى إعاقة تطورها وطمس شخصيتها المميزةوبذلك كان لابدمنأن يقضى على كل ما أمكن للولايات المتحدة دون غيرها من البلاد أن تمنحه لمواطنيها وللعالم .

أما المؤسسات التى تمخض عنها عهد الثورة فقد أثبتت أنها خليقة بالحياة بشكل مدهش . لم يحدث فى أى بلد آخر من بلاد العالم أن ظلت الحكومة قريبة الشبه من حيث الشكل أو العقيدة للحكومات التى سبقتها كما كان الحال بالنسبة للحكومة الأمريكية . ومما لا شك فيه أن تطورات مفاجئة وقعت فى حكوماتنا ، كما أنأحزاباً سياسية لعبت أدواراً كبيرة فيها ، وهذاأمر لم يخطر ببال الآباء الأول للثورة وكان من الممكن أن يستنكروه ، ولكن بدون ذلك ما كان للنظام الذى أقاموه أن

يعمل . ومهمة الحكومة فى رأى الأولين كانت مهمة قومية دفاعية تشمل الإشراف على العلاقات الخارجية والاتصالات الداخلية بين الولايات ، والتجارة الخارجية . وقد أصبحت هذه المهام كلها تلعب دوراً فعالاً فى حياتنا ، وهذا يعنى أن الحكومة الوطنية فاقت فى أهميتها الولايات التى أصبحت فى الدرجة الثانية من الأهمية ، وحدث هذا بصورة فاقت ما تخيله الثوار الأول مع أن توزيع مجالات المسئولية بين المسئولين الحكوميين ظل مطابقاً لمخططاتهم الأولى . كذلك قويت سلطة رئيس الجمهورية ولكن حتى هذه أيضاً قويت بسبب تزايد أهمية المسئوليات التى ألقيت على عاتقه حسب نصوص الدستور وذلك فيما يتعلق بالشئون الخارجية — ورئاسة القوات المسلحة . أما خلق نظام بيروقراطى واسع النطاق فكان من الأمور التى لم تخطر ببال الثوار الأول ، وهذا النظام البيروقراطى يعمل مباشرة مع الشعب دون اللجوء إلى المحاكم (وإن كان فى الواقع يخضع للسلطة القضائية فى نهاية الأمر) . كذلك جدت أنماط للتعاون بين الولايات الداخلة فى الاتحاد بعضها مع بعض منه ما يقوم على المنح المتبادلة أو البرامج المشتركة . أما دور القضاء فقد ازدادت أهميته كثيراً ، كما نمت قدرته على شجب التشريعات المنافية للدستور ، وإن كان هذا الشجب يكمن فى الدستور ذاته ، بل هو حجر الأساس فيه . هذه التطورات كشفت عن المرونة التى اتسمت بها المؤسسات الثورية فى قدرتها على مجابهة الظروف غير المنظورة أكثر مما كشفت عن أى نقص كامن فى المؤسسات التى أوجدتها الثورة وقدرتها على مجابهة الظروف غير المنظورة وأكثر مما كشفت عن أية نقائص أخرى فى تلك المؤسسات . وعلى أية حال ، نقول إن صفتى الثبات والصدق اللتين تميزت بهما فلسفة الثورة الأمريكية والحيوية التى اتصفت بها الأجهزة التى تأسست لوضع تلك الفلسفة موضع التنفيذ إنما هى نقطة فخر للحكمة السياسية والواقعية الحقيقية التى تميزت بها تلك الثورة . وعلى وجه العموم ، فإن صدق فلسفة الثورة واستمرارها

ونشاط الأجهزة التى شكلت أصلاً لتنفيذها كانت كلها إسهاماً ممتازاً ودليلاً صادقاً على حكمة جيل الثورة .

ومع ذلك ، ثمة مناطق ثلاث فى التجربة الثورية الجديدة مازالت محكاً للمضمون الحقيقى للثورة الأمريكية . إحدى هذه المناطق الصراع بين عقيدة الثورة فى شرعية الملكية الفرديةوبين إدراكها بأن نظاماً ديمقراطياً يقوم على المساواة السياسية لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع النظام الديمقراطى القائم على المساواة الاقتصادية . لقد آمن الرعيل الأول من رجال الثورة بالملكية الفردية لا لقيمتها فى حد ذاتها ، بل لأهميتها الكبيرة بالنسبة لعقيدتهم فى أن نشر الملكية على أوسع نطاق بين أفراد الشعب أمر أساسى للحكومة الديمقراطية . لقد كانوا يخافون من الاحتكارات التى شاع أمرها فى السياسة الاقتصادية للقرن الثامن عشر وتخيلوا وجودها إمابصورة تقرها الدولة وإما على شكل ممتلكات للكنيسة أو الإقطاعيين الكبار . لقد أخذ جيل الثورة على عاتقه مهمة تحطيم هذه الصورة المعبرة عن الاحتكار ، أو الحيلولة دون ظهورها من جديد ، ومن وسائل ذلك تحديد سلطة الحكومة تحديداً صارماً فى شئون الاقتصاد . إلا أن التطورات غير المتوقعة التى تمت خلال القرن التاسع عشر فيما يتعلق بشئون النقل والإنتاج خلقت تركيزاً متزايد القوة على السلطة الاقتصادية ، كما أوجدت حالات متناهية فى الثراء وأخرى متناهية فى الفقر. وبالرغم من أن هذه الأوضاع كان من شأنها تعريض المبادىء الديمقراطية المستمدة من الثورة للخطر ، إلا أن الحكومة ظلت لفترة طويلة عاجزة تماماً عن التصرف بسبب القيود على سلطاتها الاقتصادية وهى الأخرى مستمدة من مبادىء الثورة .

والتشريعات التى أصدرتها المحكمة العليا عام ١٩٣٠ والقرارات التى اتخذتها حسمت هذا الصراع القائم بحيث أصبح جلياً الآن أن الحرية التى نادت بها الثورة يجب أن تكون هدفاً تسعى الثورة إلى تحقيقه، لا أن تصبح أداة لخدمة مبدأ تقديس

الثورة للملكية الفردية . إلا أن مشكلة الحدود الفاصلة بين هذين المبدأين وأفضل الطرق وأحكمها لحسم الصراع بينهما سوف تظل موجودة على الدوام .

أما المشكلة الثانية والتى لم يتم حسمها بعد بصورة مرضية ، فقد نشأت عن عقيدة الثورة وإيمانها بضرورة فصل السلطات وخصوصاً السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل الحكومة الفدرالية . هذه العقيدة اضمحلت فى أواخر القرن التاسع عشر فى بعض الدول الكبرى فى غرب أوربا وذلك لأن السلطة التنفيذية هناك ، وهى التى كانت تنافس السلطة القضائية ، كانت فى أيدى الملاك بينما كان الشعب هو الذى يتولى السلطة التشريعية . ومن ثم فإن الانتصار الحتمى للقوى الشعبية كان معناه أن أن السلطة التنفيذية أصبحت فى يد هيئة برلمانية تؤدى وظيفة الحكومة وتكون مسئولة أمام الهيئة التشريعية دون غيرها (ومن المتناقضات هنا أن نرى أن استيلاء الهيئة التشريعية على السلطة التنفيذية أصبح يعنى أنه بمرور الزمن فقدت الهيئة التشريعية استقلالها فى مجال التشريع وتحولت إلى تابع خاضع تماماً للقائمين على شئون السلطة التنفيذية وهم الذين كانوا أصلاً منتخبين من بين صفوفها) . هذا التلاقى الجديد بين السلطتين كان له عدد من مظاهر الضعف ولكنه يعنى فى الوقت ذاته أن البرامج التشريعية الكبرى يمكن أن تخطط وتنفذ فى جو من الثقة .

ولما كانت السلطتان التنفيذية والتشريعية فى أمريكا تستمدان قوتها من الشعب ، استطاعت كل منهما الاحتفاظ بهذه القوة ، وبذلك نرى أن المبدأ السياسى الذى ساد القرن الثامن عشر ظل قائماً هناك بالرغم من أن الأمر لم يكن هكذا فى أى مكان آخر من العالم . ظل التوتر قائماً بين السلطتين ، وهو ما رمى إليه الرعيل الأول من رجال الثورة ، وأخذ بعنف بحيث أدى الحال إلى إصدار تشريعات خطيرة غيرت من التنظيمات الداخلية الأساسية ، وكان ذلك فقط فى حالة وجود التأييد الشعبي الكبير الذى تستجيب له كل من السلطتين . وخلال نصف القرن الذى أعقب دخول

أمريكا الحرب العالمية الأولى حدث مثل هذا التأييد الشعبي الشامل لبعض الإصلاحات الداخلية الكبرى، وكان ذلك خلال السنوات الأولى من المشروع المسمى «نيوديل» عندما ظهرت التشريعات الداخلية التي غيرت فعلاً من البناء الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وكان ذلك فيما بين عامى ١٩٣٣و١٩٣٧ . أما الاستقرار الذى تخيله أفراد الرعيل الأول من رجال الثورة فكاد يتجمد نهائياً ويصبح ميراثاً قديماً بالياً متبقياً من عهد الثورة .

أما أخطر المشاكل التي خلفتها الثورة فكانت فشلها فى تنفيذ ما نادت به من مساواة بين جميع الناس . وقد بينا أن قادة الثورة قصروا تطبيق مبدأ المساواة، دون وعى كامل منهم، على أولئك الأفراد الذين اعتبروهم شركاء فى العقد الاجتماعى وأعضاء عاملين فى المجتمع السياسى . وحتى بين هؤلاء، لم تكن المساواة تطبق بحذافيرها، إذ أن اشتراط الملكية عند التصويت وعدم المساواة بين قطاعات التمثيل النيابى فى المجالس التشريعية للولايات أعطى الأثرياء وكذلك المناطق الكبيرة الغنية امتيازات سياسية واضحة . وبمرور الزمن، حلت اختبارات القراءة والكتابة باعتبارها إجراء يحمى الفقراء من الحرمان من حق الانتخاب محل الملكية، ولكن النتيجة لم تتغير . هذا التفريق ما زال قائماً حتى يومنا هذا فى شكل امتيازات للبيض على السود وتفضيل للمناطق الريفية على الحضرية عند التصويت. ولقد أثبتت الأيام أن هذه الأخطاء من العسير جداً التخلص منها، ويرجع ذلك جزئياً إلى معارضة التغيير وهى المعارضة ذات الجذور القديمة التي نجدها فى الفصل بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما يرجع إلى أن مظاهر عدم المساواة من شأنها أن تمنح المستفيدين منها قوة تحول دون تغييرها . فمثلاً نجد أن المسئولين البيض يسيطرون حتى فى المقاطعات التي يشكل السود غالبية سكانها وعلى ذلك يستطيع هؤلاء المسئولون أن يمنعوا كل السود أو معظمهم من تسجيل أسمائهم فى كشوف الانتخاب . وأعضاء المجالس التشريعية الذين يمثلون

المناطق الريفية ، بالرغم من أنهم يمثلون أقلية الأصوات الموجودة فى الولاية يشكلون أغلبية أعضاء المجلس التشريعى وعلى ذلك يستطيعون الحيلولة دون إصدار التشريعات القاضية بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية .

أما أخطر العيوب التى صاحبت الحل الثورى فكان بالطبع الاستبعاد الكامل للسود من المجتمع السياسى وما صاحب ذلك من تأييد مستمر لنظام الرق . هذا الفشل فى تطبيق المثل العليا للثورة أصبح الآن يجثم كاللعنة على صدر الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت كما أنه كاد أن يؤدى إلى انهيار الاتحاد عام ١٨٦١ . وحتى بعد إلغاء نظام الرق استمر التفريق فى الشئون السياسية والاقتصادية سائداً خلال السنوات التى تلت ذلك كوصمة تومى بالظلم ولعنة تثير الضغائن فى الحياة الأمريكية . واستمر هذا التفريق قائماً فى ظل الفصل بين السلطات ، سواء أكان الفصل بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات أو بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكذلك فى ظل النظام الذى جعل من المستحيل إدخال أية تشريعات كبيرة فى مواجهة معارضة تقوم بها أقلية عنيدة .

وحتى لو كان جانب من الحل الثورى يتجه نحو اصابتنا بالشلل إزاء الإصلاح المطلوب فثمة جانب آخر يفتح أمامنا طريق الحل . وإن كانت أجيال من المفكرين نادت فى الماضى بصلاحية القانون الطبيعى فيما يختص بشئون الناس ، إلا أنه لم يسبق لأحد قبل قيام الثورة أن عالج مشكلة كيفية تطبيق هذا القانون على الحياة بنجاح . أما المفكرون السياسيون للثورة فقد حققوا ذلك بتجسيد ما تصوروا أنه مبادىء القانون الطبيعى فى الدساتير التى وضعوها والتى أعلنوا أنها فوق الحكومات . وبالرغم من أن الذين قاموا بوضع دستور عام ١٧٨٠ كانوا ، كما أشرنا ، لا يمكنهم التنبؤ بنهاية الطريق الذى شقوه ، إلا أنهم فى الواقع جعلوا من الممكن للمبادىء الأولى للثورة ، كما دونوها فى بدايتها أو كما وردت فيما بعد فى الدستور ، أن تزيل العقبات التى كانت تقف فى طريق السلطتين التشريعية والتنفذية وأن تتغلب على جمود اللوائح

وملحقات القانون وتطبقها بصورة مباشرة على المواقف الإنسانية . حدث هذا بالفعل فى المحكمة العليا عندما اتخذت قراراتها إزاء التفرقة العنصرية وإزاء توزيع الدوائر الانتخابية . وهكذا قامت الثورة بفرض وجودها وإقرار ذاتها .

لقد جاءت الثورة الأمريكية مباشرة عقب الثورة الفرنسية التى اصطنعت منهجاً للتغيير السياسى أدى فى النهاية إلى خلق ديمقراطية برلمانية فى جميع دول غرب أوربا تقريباً . وبعد الثورة الأمريكية ، وخلال جيل كامل ، نشبت فى دول أمريكا اللاتينية حروب كانت تهدف إلى التحرر وحررت فعلاً تلك المنطقة الشاسعة من قبضة الحكم الأسبانى وما تلاه من سيطرة البرتغال ونشأت هناك حكومات تخضع للنظام الجمهورى . وفى جيلنا هذا مازالت تشكل حكومات جديدة فى بلاد لم تكن مستقلة من قبل وهذا فى شتى أنحاء آسيا وأفريقيا . ولقدجعلت هذهالنتيجة الحتميةللأحداث من السهل على الأمريكيين أن يروا الثورة الأمريكية فى ضوء جديد وعلى أنها ثورة أزكتها شعلة من نور الحرية المقدسة ، وعلى أنها تحرر سياسى فتح صفحة جديدة أمام أوربا وأمريكا اللاتينية إلى جانب مافتحه لنامن آفاق . هذه الثورة أصبحت الآن تمد الدول حديثة الاستقلال بنمط جاهز يمكنها أن تنتهجه .

على أن هذا الافتراض بعمومية الثورة الأمريكية فيه تجاهل لبعض المميزات الفريدة التى تفرق فى وضوح بينها وبين الحركات الثورية فى الأماكن الأخرى ، وهى الحركات التى نشبت فى مناطق أخرى من العالم ، وبخاصة تلك الحركات التى اتخذت شكل الثورة فى فرنسا وروسيا . هذه المميزات — مثلها مثل تلك التى ميزت الثورة المجيدة فى بريطانيا قبل ذلك بقرن كامل — كانت ترجع أساساً إلى أن النظام السياسى والاجتماعى فى أمريكا كان فى ذلك الوقت أكثر ديمقراطية من الحكومة لا أقل منها . فكما بينا من قبل كان قادة الثورة رجالاً يبغون تولى الحكم حتى يتسنى لهم الحد من سلطة الحكومة وإخضاعها بدرجة أكبر لسلطة

ديمقراطية ، ولم يكن هدفهم فى ذلك تغيير النظام الاجتماعى أو الاقتصادى بل حمايته من أية اجراءات سياسية تعسفية ، إذ كانوا يهدفون إلى قيام حكومة تتمشى مع المجتمع القائم ولا تتنافر معه ، ومع النظام الاقتصادى القائم وكانوا راضين عن كليهما .

على العكس من ذلك نرى أن الثورة الفرنسية وهى ثورة القارة بأسرها خلال القرن التاسع عشر، والثورات الشيوعية التى اندلعت خلال العشرين ، نشأت جميعها فى مجتمعات كان النظامان الاقتصادى والاجتماعى فيها غير متكافئين بالمرة ومثقلين بالامتيازات التعسفية ، كما أن مصير أغلبية الشعب فى هذه البلاد كان مؤلماً ولا أمل فيه ، ولهذا سعى الثوريون فى تلك المجتمعات إلى الحكم حتى يستخدموا سلطاته لتحطيم النظامين الاقتصادى والاجتماعى القائمين وإعادة بنائهما من جديد على أسس أكثر عدالة . ولتحقيق ذلك كان لابد من تقوية أجهزة الحكم ومركزيتها بغرض التوحيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا الفصل بينهما ، كما استهدفوا تحطيم ما كان سائداً فى النظام القديم من مقدسات متوارثة بدلاً من تثبيت دعائم تلك المقدسات . لقد كانت النتيجة التى أسفرت عنها الثورات الفرنسية والشيوعية والفاشية إقامة حكومات كلية السلطة تحتكر جميع موارد الدولة ولا تخضع لسلطة أكبر بل تمارس سلطات مطلقة لا تتقيد بشىء إزاء المجتمع كله ومن دأبها قمع أى مصدر اقتصادى أو قانونى قد يستخدمه المواطنون لإقرار ذواتهم وفرض شخصيتهم وذلك بدلاً من إحاطته بما يستحق من حماية .

ليس غريباً إذن أن تلعب المبادىء التى نادت بها الثورة الأمريكية دوراً ثانوياً نسبياً بين المصلحين الأوربيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين الذين لم يروا فى المجتمع والنظم الاقتصادية السائدة حولهم بيئة سليمة حرة يمكن للناس أن يتطوروا فى رحابها فى يسر كأفراد إذا ما حمتهم الثورة من الطغيان السياسى ، بل رأوا فيها مجموعة فاسدة متعفنة من النظم التى لا بد من اقتلاعها من جذورها بالقوة . أما فى حالة الثورة الأمريكية فإن قادتها لم تواجههم الحاجة إلى مصادرة الأملاك أو الحد من

الحريات بغرض اقتلاع امتيازات خاصة متأصلة ، أللهم إلا فى بعض الحالات القليلة كما حدث فى حالة مصادرة الأملاك الشاسعة لكبار الملاك المتمين لحزب المحافظين فى « نيويورك » وغيرها من المدن . إن الأجيال التى جاءت تباعاً فى الدول القديمة لم تكن سعيدة عندما أضطرت إلى الاختيار بين أمرين أحلاهما مر .

كذلك نجد أن النمط الأمريكى فى الثورة لم يتبع فى أمريكا اللاتينية بالرغم من أن الدول الواقعة فى تلك الناحية من العالم طبقت أشكاله بكل دقة . وفى تلك المنطقة ما من جذر من جذور النظام الاجتماعى الديمقراطى لاقى تربة خصبة ينمو فيها ، كما أن سلطة الكنيسة ظلت كما هى لم يمسسها شىء ، والملكيات الزراعية الشاسعة بقيت فى يد الإقطاعيين، وقام الاقتصاد على استغلال أصحاب الأعمال للعمال. وفيما يتعلق بالتعليم كان مثله مثل الثروة أى وقفاً على الصفوة الممتازة . لقد كانت أمريكا اللاتينية تفتقر إلى أجيال من الرجال المدربين على حمل مسئولية الحكم الذاتى الديمقراطى فيما يتعلق بالشئون المحلية ، ولذلك لم يكن عجيباً أن مظهر الثورة الأمريكية لا مخبرها هو الذى بقى . أما الدكتاتوريات الصغيرة التى نشأت داخل النظم الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين فلم تكن تملك لا الإرادة ولا السلطة لإدخال أى تغييرات على النظام الاجتماعى القائم .

أما أحداث القرن التاسع عشر ، والأحداث التى قامت خلال القرن العشرين بصفة خاصة ، فقد قضت على ما كان يراودنا من تفاؤل فيما يختص باحتمال انتشار الديمقراطية فى شتى أنحاء العالم وفقاً للنمط الذى أوجدته الثورة الأمريكية . لقد انطوت أحداث هذين القرنين على حقيقة مؤلمة هى أن الحكومة الديمقراطية ، التى تقوم على توزيع السلطة ونشرها ، والتى تهدف إلى تقديس حياة الفرد ، والحرية الشخصية ، والملكية الخاصة ، لا يمكن أن تولد بل أن تعيش إلا فى مجتمع عادل تكون فيه الملكية والتعليم والحرية موزعة على الناس فى أوسع نطاق . وضمانات الحرية التى قصد بها حماية الناس فى مجتمعنا ، عندما استخدمت فى المجتمعات الجائرة التى تكثر فيها

الملكيات الإقطاعة وينتشر فيها الاستغلال والجشع ، بدت وكأنها قلاع قوية تحمى الجور ، وتصون الاستبداد . حقاً لقد كانت هذه هى الصورة التى ظهرت بها هذه الضمانات أمام الناس فى دول عديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

على أن الوعد غير الحق الذى استلهمته الدولة الإستبدادية القائمة على مطلق السلطة كان هو الوعد الذى تحقق مع الأسف الشديد مسبباً سلسلة طويلة من الآلام للبشرية . والتعبئة الكاملة لسلطات الدولة المطلقة على أساس إغفال الكيانات المعنوية للأفراد وجدت ما يبررها فى الضرورات الثورية . فالناس قد بذلت لهم الوعود بأنه بمجرد إزالة المظالم التى سببها النظام القديم واستئصال شأفة الاستبداد الجاثم لابد أن ينشأ مجتمع سياسى حر على أساس النظام الاقتصادى والاجتماعى الصحى الجديد . وبالرغم من ذلك ، ثبت أنه من المستحيل قيام نظام سياسى اجتماعى حر فى ظل حكومة تستولى على كافة مواردالدولة، كما أنه من المستحيل قيام حكومة حرة مستقرة فى مجتمع فقد حريته ، إذ أن الحرية الاقتصادية وحرية الرأى والاجتماع سرعان ما تتجهان ضد الحكومة فتقوم هذه الأخيرة بكبحها لحماية ذاتها . وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين لم يحدث أن سمحت مثل هذه الحكومات بوجود منظمات اجتماعية أو اقتصادية على درجة مامن الحرية ، أو حتى أن تحولت هى ذاتها إلى حكومة مقيدة السلطة تؤمن بالحرية ، أللهم إلا بعد انقلاب عسكرى . على أن هذا لايعنى أن تغيراً كهذا مستحيل تماماً ، وإن كان دون شك من الصعوبة بمكان .

ومن بين الخصائص الهامة التى اتصف بها القرن العشرون حاجته الملحة إلى خلق الأساليب الفنية السياسية التى يمكن بمقتضاها تحديد النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة على التميز والاستغلال الطبقى وتحريرها بدون استخدام أساليب القهر التى لا بد فى نهاية الأمر من أن تقضى على الحرية فى المجالين السياسى والاقتصادى على حد سواء . وتصفية الامتيازات بالوسائل البرلمانية فى كل من بريطانيا ودول غرب أوربا خلال القرن الماضى إنما يزودنا بمثل يبشر بالخير

والأمل . أما التجارب التى تمت فى بلاد كالهند ونيجيريا وحكومات أمريكا اللاتينية المتحررة ، فمن الجائز أن تجيب لنا على السؤال الذى نطلب الإجابة عليه ، ألا وهو كيف تحقق هذه الدول المساواة دون أن تضحى بالحرية ؟

وإن صح القول بأن التجربة الثورية فى أمريكا لم تزود الثورات التحررية والحركات التقدمية خلال القرنين التاليين لها بمجموعة المعتقدات أو الأنماط التى كانت ضرورية لإشعال مثل هذه الثورات ، فما لا جدال فيه أنها زودتها بالحافز وبالهدف الأسمى للكثير من هذه الأحداث . بل إن مجرد وجود بلاد عبر المحيط تسودها الحرية والرخاء وتقدر هذه الحرية ، كما تكرس جهودها للبرهنة على أن الناس قد خلقوا متساوين ، مجرد وجود مثل هذه البلاد لم يجذب الملايين من المهاجرين من أوربا ليستوطنوها فقط ، بل إنها مارست أيضاً ضغطاً مستمراً لإصلاح حكومات العالم القديم وتقويم اعوجاجها .

ولما كانت الثورة الأمريكية من أوائل الثورات وأكملها وأقربها إلى التجسيد الواقعى للآراء الإنسانية المترعة بالأمل والرجاء فى مستقبل سياسى أفضل ، فإنها أعطت تلك الآراء حيوية وقوة واستمراراً وعمقاً مما كان له أثر عميق فى حياة العالم ماكان يمكن أن يتم بمجرد الحديث عن هذه الآراء والتعبير عنها بطريقة نظرية عابرة . وكما أن الثورة الروسية التى قامت عام ١٩١٧ حولت الشيوعية من حيز النظريات الاقتصادية المتضخمة إلى قوة مهيبة الجانب فرضت سيطرتها على مئات الملايين من الناس ، كذلك حولت الثورة الأمريكية مجموعة الآراء التى نادى بها « لوك » وزملاؤه ، وإن اختلفت تماماً عن الآراء الشيوعية ، إلى قوة حية نابضة . ومع أن رجالاً مثل « واشنطن » و « جيفرسون » لم تدر بخلدهم الأفكار التى تنادى ، بأن الناس خلقوا جميعاً متساوين ، وأن الطبيعة قد منحتهم حقوقاً لا يمكن لأية سلطة أو حكومة أن تعتدى عليها ، وأن الحكومات لم تقم أصلاً إلا لحماية

ورعاية هذه الحقوق لكل فرد من البشر ، وأن الحكومات لا يمكن أن تقوم على أساس سليم إلا إذا قامت برضا المحكومين ، فإن أعمالهم وأعمال زملائهم من قادة الثورة هى التى صنعت هذه الأفكار وصاغتها . ومع أن هذه الأفكار لم تبلغ حد الكمال إلا أن معانيها تتضح وتتجسد فى صورة حكومة حرة ومجتمع حى .

لقد اكتسبت هذه الأفكار قوة جيلاً بعد جيل . ومهما حاولت الحكومات أن تتحايل على تطبيقها ، فلا يمكن لأحد اليوم أن ينكر سلامتها ، بل إن هذه الأفكار هى التى تشكل جوهر ضميرنا السياسى ، بل والضمير السياسى للعالم أجمع ، وهو الضمير الذى لا يمكن لقوة على الأرض أن تسكته . تلك الأفكار ، وهذه صفاتها ، ومعها الثورة التى انطوت عليها ، لا زالت تبحث لنفسها عن معايير جديدة . وبالرغم من الشد والجذب ، الذى مارسناه عبر الأجيال فى علاجنا لمشكلة الزنوج ، فإننا لم نستطع أبداً أن نتهرب بالكلية من التزاماتنا إزاء الإعلان الذى يقول بأن جميع الناس قد ولدوا متساوين . وفى نهاية الأمر لابد لنا من أن نقوم بكافة التزاماتنا ، وعلى ذلك سوف تظل هذه الآراء تمارس دفعها الثورى دون أن تسمح لأية قوة عالمية لأن تستعمر بلداً ضد إرادة أهله ، كما أشاعت فى قلوب الكتاب السوفييت إيماناً عميقاً بأن ثمة حقوقاً للأفراد تفوق سلطة الدولة أو الحزب ، كما أرغمت العالم الغربى الغنى على أن يمنح فرصاً متكافئة لجميع الناس بما فى ذلك الذين يعيشون فى أفقر البلاد وأقلها تقدماً حتى يتحرروا من العوز ويحققوا الرفاهية لأنفسهم .

وطالما ظلت شعلة هذه الأفكار الأساسية للثورة الأمريكية مشتعلة ، فلسوف يستمر معنى تلك الثورة ومعنى تلك الأحداث التى مضت وانقضت برجالها العظام فى نمو مطرد ، كما سوف تجد لنفسها على مر الأيام مسالك جديدة للتعبير .

مطابع سجل العرب
شارع بستان الدكة - ٩ عماد الدين : القاهرة
تليفون - ٩٣٢٧٠٦